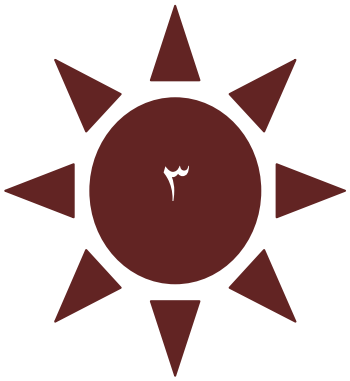

الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي

دكتور

د. هشام مصطفى محمد سالم الجمل

المدرس بقسم القانون العام – كلية الشريعة والقانون بطنطا
جامعة الأزهر (تخصص المالية العامة والتشريع الضريبي)

١٤٣٥هـ – ٢٠١٤ م

مقدمة البحث

الفساد ليس ظاهرة جديدة طرأت على المجتمعات الحديثة في الآونة الأخيرة ، بل إن المجتمعات القديمة قد عانت منه أيضاً معاناة شديدة، فمنذ ما يقرب من ٢٥٠٠ عام أشارت إحدى المخطوطات الهندية إلى أثر الفساد على الإدارة الاقتصادية وناشد كاتبها الحاكم العمل على محاربة هذه الآفة، وفي العصور الوسطى أدرك المفكر الإيطالي دانتي Dante الآثار السلبية للفساد ورأى أن المكان الطبيعي للفاسدين والراشين هو الدرك الأسفل من النار، وفي العصر الحديث جاء النص في الدستور الأمريكي صراحة على أن الرشوة هي إحدى الجريمتين اللتان تبرران عزل الرئيس الأمريكي من منصبه. (١)

كما أن الفساد ليس ظاهرة محلية أيضاً، وإنما هو ظاهرة عالمية تختلف حدتها من بلد لآخر ومن مجتمع لآخر، وأشد أنواع الفساد ضرراً ذلك الذي يقع في الدول النامية وخاصة الدول التي تفتقر إلى وجود المنظمات غير الحكومية، وتلك التي لم

(1)Rose-Ackerman، Susan: Corruption and Government: causes، Consequences، and Reform، Cambridge University Press، U.K,1999

منقول عن:د. كمال أمين الوصال:الفساد، دراسة في الأسباب والآثار الاقتصادية ، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، عدد ٢، ٢٠٠٨م، ص ١٥٥.

تنضج فيها بعد مؤسسات المجتمع المدني، وأيضاً التي تكون فيها مثل هذه المؤسسات محظورة، فهذه المنظمات والمؤسسات تساعد كثيراً على كشف الآثار السلبية للفساد كما هو الحال في الدول المتقدمة.

ومع ذلك فإن معظم الدراسات التي تناولت ظاهرة الفساد بالدراسة والتحليل حتى بداية الثمانينات من القرن الماضي كانت تبحث في الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية وغاب عنها تناول الجانب الاقتصادي لتلك الظاهرة، ولذلك يرى"Tanzi" أن دراسة "اقتصاديات" الفساد لم تلق الاهتمام الكافي من قبل الاقتصاديين الذين تجاهلوا الآثار الاقتصادية المترتبة على الفساد[1] .

ويرجع أحد الباحثين[2] تأخر الاقتصاديين في تناول ظاهرة الفساد بالدراسة والتحليل إلى سببين رئيسيين هما:

الأول: أن معظم الاقتصاديين لم يتفقوا على المقصود بمصطلح "الفساد"، وذلك لأن هذا المصطلح يستخدم للإشارة إلى دائرة واسعة من الأنشطة والممارسات التي تتراوح بين الأشكال البسيطة لإساءة استخدام السلطة العامة من قبل صغار موظفي الحكومة إلى قيام بعض القادة السياسيين بالاستيلاء على أواستغلال الموارد الاقتصادية لبلادهم لتحقيق منافع خاصة، الأمر الذي يجعل من الفساد مصطلحاً فضفاضاً يصعب على الباحثين تحليل الجوانب الاقتصادية له.

الثاني: صعوبة استخدام النماذج الاقتصادية لتحليل ودراسة الأسباب والآثار الاقتصادية لظاهرة الفساد.

وإزاء ما ترتب على الآثار الاقتصادية السلبية لظاهرة الفساد وما أدت إليه من عرقلة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أغلب دول العالم الأمر الذي لم يجعل للاقتصاديين أي خيار في تناول تلك الظاهرة بالدراسة والتحليل.

---

(1)Tanzi، V. "Corruption: Arm's Length Relationships and Markets"، in Granulose Florential and Sam Peltzman(eds.) The Economics of Organized Crime، Cambridge University Press، U.K,1995، pp161-180.

(٢) د. كمال أمين الوصال: الفساد، مرجع سابق ص ١٥٦.

ولما كان للاقتصاد الإسلامي من تفرد في وضع الحلول والتدابير المناسبة في حل الكثير من المشاكل والمعضلات الاقتصادية، كان من الواجب أن أبين وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي في هذه الظاهرة وأهم الضوابط والحلول التي يقترحها لعدم تفشي هذه الظاهرة في المجتمع ومحاولة القضاء عليها من خلال البحث الحالي.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

يرجع اختيار هذا الموضوع لجملة من الأسباب من أهمها:

١. حاجة هذا الموضوع لمزيد من التأصيل والبحث والدراسة من الناحية الاقتصادية والتركيز على الجوانب الإسلامية، والتي لم تركز عليه أغلب الدراسات السابقة.

٢. خطورة أثار الفساد الاقتصادية وتبعاته، ذلك أن انتشار هذا الداء واستشرائه في أمة من الأمم يعنى تدهور اقتصادياتها، ليس هذا فحسب بل وتقويضها سياسياً وما يتبع ذلك من فوضى ومفاسد لا تحمد عقباها، وهذا ما أثبته الواقع المعاصر، فما حدث للرئيس النيجيري شيهوشاغارى عام ١٩٨٣م، من انقلاب عسكري أطاح به وبحكومته المدنية، كان بسبب الفساد الكبير الذي انتشر وأتسع نطاقه في عهده. كما أدى الفساد أيضاً إلى سقوط نظام الحكم في الفلبين عام ١٩٨٦م[(١)].

٣. المساهمة في كشف النقاب عن نظامنا الإسلامي وكيفية معالجته لبعض القضايا الاقتصادية المعاصرة.

منهج وخطة البحث:

يقوم هذا البحث على المنهج الوصفي اعتماداً على المصادر والأبحاث المتخصصة في هذا الموضوع، لمعرفة أسباب الفساد وأنواعه وآثاره والآليات التي يجب اتباعها لعلاجه وخصوصاً من منظور الاقتصاد الإسلامي.

---

(١) روبرت كليتجارد: السيطرة على الفساد، ترجمة د. علي حسين حجاج، مراجعة: فاروق جراز، الطبعة (بدون)، دار البشير، عمان، الأردن، ص١٩.

وقد جاء هذا البحث في مقدمة وخمسة مباحث وخاتمة، اشتملت المقدمة على بيان أهمية الموضوع وسبب اختياره وخطة الباحث، ثم تناولت المباحث

الخمسة الموضوعات التالية على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم الفساد

المبحث الثاني: أنواع الفساد.

المبحث الثالث: أسباب الفساد.

المبحث الرابع: الآثار المترتبة على الفساد.

المبحث الخامس: آليات مكافحة الفساد.

النتائج والتوصيات.

المبحث الأول : مفهوم الفساد

المفهوم اللغوي للفساد:

وردت كلمة الفساد في معاجم اللغة العربية بمعان متعددة منها، أن الفساد نقيض الصلاح، فَسَدَ، يَفسُدُ ويُفسِدُ وفسُدَ فساداً وفسوداً فهو فاسد [١]. ومنها أن الفساد: أخذ المال ظلماً، والمَفسدة ضد المصلحة. واستفسد: ضد استصلح [٢]، وقال الراغب: (الفساد: خروج الشيء عن الاعتدال قليلا كان الخروج عنه أو كثيرا .ويضادّه الصلاح، ويستعمل ذلك في النفس والبدن والأشياء الخارجة عن الاستقامة) [٣].

وفي القرآن الكريم ورد وتكرر لفظ الفساد حوالي خمسين(٥٠) مرة بهيئات الفعل وتصريفاته، والمصدر واسم الفاعل [٤]، كما وردت مفاهيم أخرى للفساد في العديد من الآيات كالغش والتبذير والإسراف والربا والاكتناز، منها على سبيل المثال قوله تعالى﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾[٥]، وقوله﴿ ظَهَرَ الفَسَادُ فِي البَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾[٦]، وقوله﴿ فانظر كيف كان عاقبة المفسدين﴾[٧].

المفهوم الاصطلاحي للفساد:

---

(١) لسان العرب لابن منظور (محمد بن علي الشهير بابن منظور)، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، جـــ٣، ص ٣٣٥.

(٢) القاموس المحيط للفيروز ابادي (مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي المتوفى سنة ٨١٧هـــ) نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية ١٣٠١هـــ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٤٠٠هـــ-١٩٨٠م، جـــ١ـــص٣٢٠، فصل الفاء باب الدال.

(٣) المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني (أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني) تحقيق مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، الناشر مكتبة نزار مصطفى الباز، جـــ٢-ص٤٩١، كتاب الفاء

(٤) محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، مطبعة دار الكتب المصرية، دار الحديث، القاهرة، ١٣٦٤ هـــ، ص٥١٨-٥١٩، مادة فسد.

(٥) سورة محمد: من الآية رقم ٢٢.

(٦) سورة الروم: من الآية رقم ٤١.

(٧) سورة النمل: من الآية رقم ١٤.

قبل أن نتطرق لتعريف الفساد ربما يكون من المفيد أن نعود إلى الوراء ونتعرف على مساهمة أحد أشهر الفلاسفة الإغريق، وربما يكون أكثرهم تأثيرا في الفكر الغربي، وفي هذا الصدد يرى أرسطو [1] أن هناك ثلاثة أنواع رئيسية للإدارة:

- النوع الأول: إدارة الفرد لشئون نفسه.
- النوع الثاني: إدارة رب العائلة لشئون رعاياه.
- النوع الثالث: إدارة الدولة –الطبقة الحاكمة –لشؤون رعاياها.

ويمضي أرسطو في تحليله موضحاً أن لكل نوع من أنواع الإدارة الثلاثة هذه (الفرد، رب العائلة، الدولة) صور الفساد الخاصة به، فإدارة الفرد لشؤونه تتسم بالفساد إذا ما استسلم الفرد وأطلق العنان لرغباته وأصبح عبداً لنزواته، إذ غالباً ما يدفعه هذا إلى التعدي على حقوق الآخرين، والتورط في ممارسات لا أخلاقية، وكذلك قد يشوب الفساد إدارة العائلة إذا قام رب هذه العائلة – يفترض أرسطو أن يكون رجلاً وهو الغالب–باستغلال نفوذه لإشباع احتياجاته الخاصة دون أن يعبأ بمصالح العائلة ككل ويلبي احتياجاتها. وبنفس المنطق يصيب الفساد إدارة الدولة إذا قامت الطبقة الحاكمة باستغلال سلطاتها لتحقيق مصالحها الخاصة أو لتحقيق مصالح فئة معينة من فئات الشعب على حساب الفئات الأخرى و لم تعمل لتحقيق مصالح جميع فئات الشعب.

ومن الملاحظ أن مفهوم أرسطو للفساد يتعدى فكرة استغلال السلطة الحاكمة لتحقيق مصالح خاصة، فالفرد ليس سلطة، والعائلة لا تمثل سلطة عامة، ومن ثم فإنه وفقاً لتفسير أسطو فإن الفساد قد يوجد عندما يتم إساءة استغلال سلطة سواء كانت سلطة الفرد على نفسه أو سلطة رب الأسرة على أفراد الأسرة وكذلك إذا ما أساءت الطبقة الحاكمة استخدام السلطة السياسية

وعلى خلاف مفهوم أرسطو نجد أن معظم التعريفات تحصر الفساد في مجال إساءة استخدام السلطة أو الوظيفة العامة ، ومن أمثلة هذه التعريفات ما ذكر في

(١) د. كمال أمين الوصال: الفساد، مرجع سابق، ص ١٥٧-١٥٨.

معجم اوكسفورد الإنكليزي الذي عرف الفساد (Corruption) بثلاثة تعريفات، أولها يشير إلي الفساد المادي والتحلل المادي للمواد الطبيعية، وثانيها ينصرف إلى الفساد الأخلاقي- الانحلال الأخلاقي – أما ثالثها فيدور حول ظاهرة الفساد الاجتماعي والاقتصادي- محور هذه الدراسة-لأن هذا النوع هو الذي يرتبط ارتباطا وثيقاً بمجال الإدارة العامة والنشاط الحكومي، ووفقاً لهذا المعنى فيعرف قاموس اكسفورد الفساد بأنه "الانحراف عن مبادئ الأمانة في أداء الوظائف العامة أو القيام بممارسات يشوبها الفساد في مؤسسات الدولة أو الإدارات الحكومية وذلك مقابل الحصول على رشوة أو تحقيق منافع خاصة " وفي ترجمة أخرى" "انحراف أو تدمير النزاهة في اداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة."(١)

وينحو معجم مريام ويبستر نفس النحو فيفسر الفساد بالمعاني التالية (٢):

١- الانحلال والتحلل.
٢- ضعف النزاهة والفضيلة أو ضعف المبدأ الأخلاقي.
٣- الحث إلى الخطأ من غير ربح او (رشوة) .
٤- خروج عن الاصل او خروج عما هو صحيح.

أما بعض المنظمات الدولية **كالبنك الدولي، ومنظمة الشفافية الدولية، وفي تقرير صندوق النقد الدولي،** وبعض علماء الاقتصاد، **كباولو ماورو، ومايكل جونستون،** فلم يخرج تعريفهم للفساد عن أنه: اساءة استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص، يتحقق حينما يتقبل الموظف الرشوة أو يطلبها أو يستجديها أو يبتزها (٣). وبشكل عريض **عرفه** Johnston بأنه: "سوء

(١) معجم اوكسفورد الإنكليزي متوفر على شبكة المعلومات الدولية(الإنترنت) تحت عنوان: htpp://oxforddictionaries.com تاريخ الاطلاع:٢٦/٨/٢٠١٤م.

(٢) انظر معجم مريام ويبستر على الموقع التالي: [http: //www.m-w.com/cgi-bin/dictionary]، تاريخ الاطلاع :٢٦/٨/٢٠١٤م.

(٣) البنك الدولي للإنشاء والتعمير: تقرير التنمية في العالم ١٩٩٧م، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ص112، بيتر آيغن: شبكات الفساد والإفساد العالمية، ترجمة٠: محمد جديد، مراجعة: زياد مني، الناشر:

استخدام أطراف أو أفراد عموميين للأدوار والموارد العمومية، أو استخدامهم لأشكال غير شرعية من النفوذ السياسي". [١]

بينما عرفه فيتوتانزي[٢]" Vito Tanzi" بأنه "تعمد مخالفة مبدأ التحفظ (الحرص على تطبيق قواعد العمل في التعامل مع كافة الأطراف) بهدف الحصول على مزايا شخصية أو مزايا لذوى الصلة"، وهذا التعريف يحتوي على ثلاثة عناصر أساسية:

العنصر الأول: عنصر التحفظ، وهذا العنصر يتطلب ألا يكون للعلاقات الشخصية أو غيرها أي دور في اتخاذ أي قرار اقتصادي يرتبط بمصالح عدة أطراف، فالتحيز إلى أي طرف يعد اختراقاً لمبدأ التحفظ ومن ثم يعد شرطاً ضرورياً لسيادة الفساد، وهناك عنصران اضافيان متلازمان يعتبران–في نفس الوقت –شرطين للحكم على مخالفة مبدأ التحفظ هما:

قدمس للنشر والتوزيع، سوريا، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص١٧، د.هنان مليكة: جرائم الفساد، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، ٢٠١٠م، ص١٣، باولو ماورو: الفساد الأسباب والنتائج، مجلة التمويل والتنمية، مارس ١٩٩٨م، ص ١١–١٣،

- Johnston, M,"What can be done about Entrenched Corruption?" Paper presented to the Ninth Annual Banl Conference on Development Economics, The World Bank, Washington, DC. 30 April-1May.1977.

(١) مايكل جونستون: المسئولون العموميون، والمصالح الخاصة والديمقراطية المستدامة عندما تجتمع الأمور السياسية والفساد، بحث منشور ضمن كتاب الفساد والاقتصاد العالمي لمحرره كيمبرلي آن إليوت، ترجمة: محمد جمال إمام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨م، ص٩٢.

(٢) بوريس بيجوفيتش: أراء في الفساد، الأسباب والنتائج، منشور مركز المنشورات الدولية الخاصة CIPE متاح على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) تحت عنوان: www.cipe-arabia.org/pdfhelp.asp، تاريخ الاطلاع ٢٠١٤/٧/٢٥.

العنصر الثاني: أن يكون انتهاك مبدأ التحفظ قد تم بشكل مقصود، فانتهاك هذا المبدأ بصورة عرضية بسبب عدم توافر المعلومات الكافية مثلاً لا يعد من أبواب الفساد.

العنصر الثالث: أن يحقق انتهاك مبدأ التحفظ مصلحة أو فائدة للفرد الذي قام بمخالفة المبدأ، وقد تكون تلك الفائدة مالاً كالرشوة أو هدايا غالية الثمن كالمجوهرات الثمينة أو تعيين الأقارب والأصدقاء في وظائف وإعطائهم مرتبات مرتفعة نسبياً.

بينما عرف احد الباحثين الفساد بأنه : قيام الموظف الرسمي بممارسة سلطاته التقديرية بطريقة غير مشروعة يُشم منها رائحة استغلال المنصب الإداري أو سوء استخدام السلطة الرسمية وترجيح المصلحة الشخصية على المصلحة العامة[1] .**ويرى باحث آخر**: أن الفساد يعد بمثابة معيار للدلالة على غياب المؤسسات الفعالة التي شهدها عصرنا الحالي، وعليه فإن الفساد ليس نتيجة لانحراف السلوك عن الأنماط السلوكية المقبولة فحسب، بل إنه نتيجة لانحراف الأعراف والقيم ذاتها وأنماط السلوك القائمة المعهودة[2]، أو هو تلك الأعمال التي يمارسها أفراد من خارج الجهاز الحكومي، تعود بالفائدة على الموظف العام، فيسمح لهم بالتهرب من القوانين والسياسات، سواء باستخدام قوانين جديدة أو بإلغاء قوانين قائمة، تمكنهم من تحقيق مكاسب مباشرة وفورية[3].

(١) أحمد ابراهيم ابو سن: استخدام وسائل الترغيب والترهيب لمكافحة الفساد الإداري، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد رقم ١١، العدد ٣١، ١٤١٧هـ، ص٩١.

(٢) مصطفى كامل السيد: الفساد والتنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1999م، ص ٨.

(٣) المرجع السابق، ص١٩.

وعلى صعيد الفساد الاقتصادي يرى أحد الباحثين بأن الفساد الاقتصادي يعني "سوء استخدام الوظيفة أو المنصب عموماً لتحقيق منفعة خاصة "[1]، **ويرى آخر**: أن الفساد الاقتصادي هو "جعل الجانب المادي الهدف الوحيد للنشاط الاقتصادي الذي يمارسه الانسان المعاصر دون مراعاة للقيود الشرعية التي تنظم أحكام المال، أو التفاف للجوانب الأخرى التي يكتمل بها البناء الاقتصادي كالقيم والمبادئ الاخلاقية والروحية"[2].

مناقشة التعريفات:

من خلال التعريفات السابقة لمفهوم الفساد التي تعددت واختلفت وتباينت وجهات النظر فيها إلا أننا نستطيع أن نستنتج الملاحظات الآتية:

١- عدم اتفاق أغلب الباحثين على أي أنواع السلوك يجب إدراجه تحت مسمى أو مصطلح الفساد وأيها يجب استبعاده.

٢- اختلاف الثقافات والأعراف الاجتماعية من بلد لآخر جعلت الفساد قد يكون جائزاً في دولة ما ومجرم في دولة أخرى.

٣- اتفاق أغلب التعريفات على أن الهدف من الفساد هو تحقيق منفعة شخصية أو كسب خاص أو منفعة سواء كانت مادية كالأموال والعقارات أو معنوية كالنياشين وشهادات التقدير وغيرها من وراء إساءة استغلال الوظيفة سواء كانت عامة أو خاصة.

٤- عدم اتفاق الباحثين على الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق هذا الهدف وإن كان يوجد في بعض التعريفات أمثلة على تلك الوسائل كالرشوة أو استغلال المنصب أو غيرها.

(١) د. عبد الله بن حاسن الجابري: الفساد الاقتصادي (أنواعه-أسبابه-آثاره وعلاجه) من بحوث المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ص ٨.

(٢) د.رشاد حسن خليل: الفساد في النشاط الاقتصادي (صوره وآثاره وعلاجه) ، من بحوث المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ص١٢-١٣.

٥- عدم شمول هذه التعريفات-التي تيسر لي الاطلاع عليها-لبعض جرائم الفساد وأهمها جرائم غسيل الأموال، والتي ليس فيها إساءة لاستغلال أي سلطة سواء في القطاع العام أو الخاص خاصة عندما لا يكون هناك تعاون بين مرتكب الجريمة وأي مسئول آخر.

ومع صعوبة الحصول على تعريفات جامعة مانعة إلا أنه على أية حال نستطيع أن نعرف الفساد الاقتصادي-حسب اجتهادنا -بأنه: السلوك الذي يسلكه الموظف العام أو الخاص والذي يؤدي إلى إحداث ضرر عام أو خاص يضر باقتصاديات الدولة ولا يتماشى مع مقتضيات وأخلاق الوظيفة بقصد تحقيق منفعة شخصية سواء كانت مادية أو معنوية، نقدية أو عينية.

المبحث الثاني: أنواع الفساد

تعددت الدراسات الاقتصادية التي تصنف وتقسم الفساد إلى أنواع

ولكنها في مجملها لا تخرج عن الأنواع التالية: [1]

١- **الفساد العرضي:** وهو يكون أحياناً حالة عرضية لبعض الأفراد السياسيين أو الموظفين العموميين، أو مؤقتاً وليس منتظماً، أو هو السلوك الذي يمارسه موظفي الخدمة العامة على شكل رشوة أو تصرفات غير قانونية بشكل استثنائي ومحدود حيث أن القاعدة العامة هي أن يؤدى الموظف واجبه في صدق ونزاهة، وبالتالي يصبح الفساد هنا حالة عرضية أو فردية.

٢- **الفساد المؤسسي:** وهذا الفساد قد يكون موجوداً في مؤسسة بعينها أو في قطاعات محددة للنشاط الاقتصادي دون غيرها من القطاعات الأخرى، وذلك كوجود بعض الموظفين الرسميين الفاسدين في بعض الوزارات والقطاعات المختلفة، وعادة ما يكثر الفساد في القطاعات التي يسهل جني الريع منها، حيث يسود الضعف في النظام وتضعف الرقابة والتنظيم في هذه القطاعات، ويقصد به السلوك الذي تخلفه القنوات المؤدية إلى ارتكاب المخالفات وتصبح تلك القنوات جزءاً أساسياً في تركيبة النظام السياسي والاقتصادي والإداري والقانوني للدولة، وبالتالي

(١) د. عبد الله بن حاسن الجابري: الفساد الاقتصادي، (أنواعه. أسبابه. آثاره وعلاجه) مرجع سابق، ص ٨-٩، حسين جابر عبد الحميد الخاقاني: الفساد الاقتصادي وآثاره على عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، أطروحة رسالة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، ١٤٢٩هـ -٢٠٠٨م، ص١٤، كيمبرلي آن إليوت: الفساد كمشكلة من مشكلات السياسة الدولية، استعراض عام وتوصيات، بحث منشور ضمن كتاب الفساد والاقتصاد العالمي لمحرره كيمبرلي آن إليوت، ترجمة: محمد جمال إمام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨م، ص٢٤١-٢٤٢.

- Prevention: An Effective Tool to Reduce Corruption, CICP-2, Vienna, Dec.1999, pp4-5.

- Johnston,M,"What can be done about Entrenched Corruption?" Paper presented to the Ninth Annual Banl Conference on Development Economics, op cit.

يصبح الفساد هنا هو الحالة الطبيعية، وخلاف ذلك من السلوكيات هو الحالة الاستثنائية.

٣- **الفساد المنتظم**: وهذا النوع قد يصبح ظاهرة يعاني منها المجتمع بكافة طبقاته ومختلف معاملاته، وهذا ما يقصده Johnston بالفساد المنتظم أو الممتد. وهو يؤثر على المؤسسات وسلوك الأفراد على كافة مستويات النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وله ملامح تميزه عن غيره، ومن أهم هذه الملامح ما يلي: -

أ- أنه متجسد في بيئات ثقافية واجتماعية معينه.

ب- يميل إلى أن يكون احتكارياً.

ت- أنه فساد منظم ويصعب تجنبه.

٤- **الفساد الصغير**: ويقصد به ذلك السلوك الذي يمارسه موظفي الخدمة العامة بتقاضيهم مبالغ جانبية من خلال رشاوي صغيرة من الجمهور لتسهيل معاملاتهم، ومن جهة أخرى لإعانة أنفسهم بزيادة مصادر دخلهم. وهذا النوع من الفساد يكون محدود التأثير على الاقتصاد.

٥- **الفساد الكبير**: يقصد به السلوك الذي يسلكه كبار المسئولين والسياسيين بحكم صلاحيتهم الواسعة في اتخاذ قرارات بشأن التعاقدات الكبيرة والمشاريع الممولة من الخارج، وبالتالي الحصول على أموال كبيرة للصالح الشخصي، وهذا النوع من الفساد أكثر خطورة من السابق وأكثر تأثيراً على الاقتصاد.

٦- **الفساد ضئيل الشأن**: يحدث من المسئولين الحكوميين غير المنتخبين، لاسيما البيروقراطيين الإداريين من المستويات الدنيا، ومن أهم المعاملات التي يحدث فيها الفساد في هذا النوع الضرائب واللوائح التنظيمية واشتراطات الترخيص والتخصيص الاستنسابي لمنافع حكومية من قبيل الإسكان المدعوم والمنح الدراسية والوظائف.

٧- **الفساد عظيم الشأن**: فيحدث على مستويات الحكومة الأعلى، حيث يتفاعل القادة السياسيون والبيروقراطية والقطاع الخاص، ويتكون هذا

الفساد من قرارات حكومية لا يمكن اتخاذها بدون مشاركة سياسية على مستوى عال، مثل توريد معدات عسكرية أو طائرات مدنية أو بنية أساسية.

٨- **استغلال النفوذ:** فيحدث نتيجة لتأثيرات اقتصادية مثل الرشاوى، أو بسبب ولاءات شخصية مثل الروابط الأسرية أو القبلية أو علاقات الصداقة.

ومن وجهة نظر أخرى قسم أحد الباحثين [١] الفساد إلى عدة أنواع تختلف باختلاف الزاوية التي نظر من خلالها إليه، أو من حيث المعيار المتخذ أساسا للتقسيم، وقد اختار معيارين للتفرقة: -

أ- **المعيار الأول:** ينظر إلى الفساد من حيث حجم المقابل والمكانة الوظيفية للقائم به أو من حيث الخطورة إلى فساد صغير وفساد كبير:

١- **فالفساد الصغير:** هو الذي يقوم به صغار الموظفين والمسئولين، وغالباً ما يكون المقابل فيه ضعيفاً.

٢- **والفساد الكبير:** ما يقوم به كبار الموظفين والمسئولين وغالباً ما يكون المقابل فيه كبيراً.

ب- **المعيار الثاني:** فينظر إلى الفساد من حيث طبيعة القطاع الذي يحدث فيه الفساد أو من حيث المظهر إلى الفساد الإداري والفساد السياسي والفساد الاقتصادي والمالي والأخلاقي:

(١) حسين محمود حسن: دراسة تحليلية لأسباب الفساد في مصر قبل ثورة ٢٥ يناير، نحو رؤية مستقبلية لمنع ومكافحة الظاهرة، مركز العقد الاجتماعي التابع لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري، القاهرة، مصر، ٢٠١١م، ص١١-١٢، حسين محمود حسن: الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد الإداري في مصر "دراسة تشخيصية تحليلية "بحث ضمن بحوث وأوراق المؤتمر السنوي بعنوان "نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد"، المنعقد بتاريخ يوليو ٢٠١٠م، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠١١ م، ص٣٧-٣٨.

١-**الفساد الإداري**: يقصد به الخروج على النظم الإدارية السائدة لتحقيق مكاسب خاصة للموظف كاستغلال معدات وأدوات العمل لغير المصلحة العامة.

٢- **الفساد السياسي**: فيقصد به استغلال النفوذ السياسي لشخص أو حزب لتحقيق مكاسب سياسية مثل تزوير الانتخابات للبقاء في السلطة، أو تفضيل البعض لانتماءاتهم السياسية وتعيينهم في المناصب.

٣- **الفساد الاقتصادي**: فيحدث عندما يكون هناك تلاعب بالقوانين الحاكمة للنشاط الاقتصادي في الدولة لتحقيق مكاسب لشخص أو فئة معينة من الأشخاص مثل التلاعب في البورصة والاحتكارات الاقتصادية.

٤- **الفساد المالي**: فيقصد به التهرب من الضمانات التي تحكم القطاع المالي كمنح القروض بدون ضمانات، وتهريب الأموال خارج الدولة وغيرها.

٥- **الفساد الأخلاقي**: والذي يتمثل في الخروج على القيم الدينية والأخلاقية السائدة في المجتمع.

٦- **الفساد التشريعي**: فيحدث عندما تستغل السلطة التشريعية لإصدار قوانين تخدم مصالح معينة لأشخاص معينين أو فئات معينة على حساب الصالح العام.

ولكن يثور هنا تساؤل مهم أي من هذه الأنواع أكثر تأثيراً في الآخر؟

ذهبت بعض التحليلات [١] إلى أن الفساد السياسي هو الذي يقود كل أنواع الفساد الأخرى، فعندما يكون هناك فساد بين السياسيون فإن هذا يفتح الباب للإداريين ليمارسوا الفساد الإداري بكل صوره خاصة أن المصالح أصبحت مشتركة بينهم جميعاً لإخفائه، وإذا اتفق السياسيون والإداريون في الفساد أصبحت الدولة وأموالها وثرواتها ومقدراتها مصدراً للنهب والسلب خاصة في ظل

(١) أنور حامد: اللعب مع الفساد، مقال منشور بمجلة وجهات نظر في الثقافة والسياسة والفكر، مجلة شهرية تصدر عن الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، القاهرة، مصر، العدد ١٤١، السنة الثانية عشر، أكتوبر ٢٠١٠، ص٢٨ وما بعدها.

النظم غير الديمقراطية التي تغيب فيها الشفافية وتنعدم فيها الرقابة المؤسسية والشعبية.

وهذا التحليل يقودنا إلى نتيجة في غاية الأهمية وهي أن نزاهة القيادات السياسية مطلب مهم جداً وضروري في مكافحة الفساد، بمعنى أنه إذا صلحت القمة صلح القاع أي أن انتشار الفساد يبدأ من القمة ثم ينتشر في القاع وليس العكس.

والواقع أن الأنواع المختلفة من الفساد –التي سبق ذكرها–متداخلة بشكل كبير، ويصعب التفرقة بينها بشكل واضح ولكن الهدف من ذكر هذه الأنواع وتصنيفها هو معرفة واكتشاف والتوصل إلى أفضل الحلول المناسبة لمعالجة هذه الأنواع المتعددة والمتنوعة من أنواع الفساد والحد من آثارها المختلفة على الاقتصاد القومي.

المبحث الثالث : أسباب ظاهرة الفساد الاقتصادي

اختلفت وجهات النظر حول تفسير ظاهرة الفساد وأهم الأسباب المؤدية إليها **وفي هذا الصدد يرى أحد الباحثين** [١] أننا يجب علينا أن نفرق بين مدرستين، **الأولى منهما ترى:** أن السبب في ظهور الفساد في بعض المجتمعات يعود إلى عوامل أخلاقية وأيديولوجية ودينية وشخصية ناتجة عن انحلال النخبة وضعف إيمانها الديني أو العقائدي أو السياسي، **أما المدرسة الثانية:** فترى أن الفساد ينسب إلى النظام السائد وخصائصه سواء أكان شمولياً أو ديمقراطياً.

وقد استند الباحث في تفسيره إلى [٢] وجهة نظر **المدرسة الليبرالية** الجديدة التي ترى أن الفساد : هو أحد الآثار التي ترتبت على وجود السوق السوداء، التي نشأت بسبب اتباع سياسة التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية وتدخل التشريعات التي تصدر عنها مما يؤدي إلى زيادة فرص الممارسات البيروقراطية وبالتالي زيادة المخاطر التي يقوم بها الأفراد بإقدامهم على اتخاذ إجراءات سوق موازية أو خفية، وعلى سلوكيات غير قانونية للتغلب على هذه البيروقراطية ويبدو أن الفساد يشبه كرة الثلج الضخمة لا يظهر منها إلا القمة، أي ما يكتشف، أما ما خفي فأعظم بكثير، وتشير إحدى الدراسات لاستطلاع الرأي العام في كل من إيطاليا وفرنسا واليابان أن غالبية الناخبين مقتنعون بفساد جميع السياسيين.

بينما يرى باحث آخر [٣] **أن الأسباب الحقيقية للفساد طبقاً للنظرية الاقتصادية** تكمن في البحث عن الريع، وهذا ما يراه أنصار نظرية الاختيار العام، والتي يرجئ أنصارها أسباب الفساد إلى التفاعل بين الزبائن، العملاء "سواء كانوا قطاعاً عائلياً أو مواطنين عامين أو سياسيين أو رسميين عموميين، وأفراد آخرين يتصفون بالفساد. وطبقاً لـــ GOLTURJ فإن هذا الرأي لم يأخذ في اعتباره

(١) أنور حامد: اللعب مع الفساد، مرجع سابق، ص٢٨ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق، ص٩.

(٣) د. عبد الله بن حاسن الجابري: الفساد الاقتصادي، مرجع سابق، ص١١.

دور الموظفين الرسميين في الدولة في التعيين على الوظائف ووضع العقوبات والحوافز، مما يشكل بيئة مناسبة للمؤسسات والقطاعات التي يحدث في نطاقها الفساد.

ويرى هذا الباحث أيضاً أن العوامل الدولية هي من أهم أسباب الفساد الاقتصادي حيث تعد هذه العوامل سبباً آخر من أسباب الفساد، رغم أنه لم تنل هذه القوى حظاً وافراً من البحث الدقيق كمحددات أساسية له حتى عهد قريب، ورغم أهمية الدور الذي تلعبه المساعدات الخارجية والاستثمار الأجنبي والتجارة الخارجية كوسيلة من الوسائل التي يمكن من خلالها جني الريع من قبل الموظفين الفاسدين.

وفي الآونة الأخيرة ووفقاً للمحللين المحافظين حظي البعد القومي للفساد باهتمام ملموس من صانعي السياسة وعلت أصوات تدعو إلى توجيه الجهود في سبيل محاربة الفساد الدولي، والذي قد يأخذ أشكالاً مختلفة، فقد يكون في صورة رشاوي ومدفوعات غير مشروعة في إطار التجارة والمساعدات الأجنبية وتدفقات الاستثمار بين الدول، أوفي صورة مزايا تفضيلية في فرص التجارة أو التحيز لصالح اقتراحات استثمارية معينة، أو استبعاد بعض العملات من نطاق المعاملات الدولية بالخداع ونحو ذلك.

من هنا نرى ان أسباب الفساد متعددة ومتنوعة وهي تختلف من بلد لآخر ومن قطر لآخر، وقد يكون لبعض الأسباب تأثير أقوى من الأسباب الأخرى، وفيما يلي نلقي الضوء على أهم هذه الأسباب:

أولاً: الأسباب الاقتصادية: وتتمثل أهم هذه الأسباب في الآتي [1]:

(١)شيبوط سليمان، سبخاوي محمد : مكافحة الفساد من منظور إسلامي، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بعنوان الاقتصاد الاسلامي الواقع ورهانات المستقبل٢٣-٢٤ فبراير ٢٠١١م، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، ص ١١-١٢نقلاً عن : د. سيد شوربجي عبد المولى : الفكر

١- تدني مستوى المعيشة ووجود الفقر والبطالة، فقد أثبتت الدراسات والأبحاث على وجود علاقة قوية بين الفقر وجرائم الفساد، فعدم توفير الأمن الاقتصادي وسوء الغذاء والرعاية الاجتماعية وارتفاع تكلفة المعيشة يساعد على الفساد.

٢- كما يعد من الأسباب الاقتصادية السياسة النقدية والمالية غير العادلة والمتمثلة في سياسة التوسع في الاصدار النقدي إلى درجة الافراط المؤدي إلى التضخم، ومن ثم زيادة الأسعار وارتفاعها وانخفاض الدخول الحقيقية، وتدهور القوة الشرائية للنقود وانعدام دورها في تسوية المدفوعات الآجلة وتأثير ذلك على المعاملات والديون وعلى أصحاب الدخول الثابتة، مما دفع العاملين بأجهزة الدولة لمواجهة متطلبات المعيشة إلى تقوية الدافع لارتكاب صور الفساد كالرشوة والاختلاس والسرقة، نظراً لصعوبة سد تلك الفجوة بأساليب مشروعة وصاحب ذلك التوسع المصرفي مع عدم الرقابة الجيدة لتزايد حالات السرقة والاختلاس في قطاع المصارف والمماطلة في سداد القروض.

٣- عدم مراعاة السياسات الاقتصادية، كمراعاة وجوب تحقيق التوازن أو العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية على السكان، مما يؤدي إلى اختلال توزيع الدخل بين فئات وشرائح المجتمع، مما يمكن الأغنياء من استغلال الفقراء وذوي الدخل المحدود من الموظفين لمضاعفة أرباحهم ومكاسبهم غير المشروعة.

٤- تكليف أجهزة الدولة الحكومية أو القطاع العام بأعباء ومهام تتطلبها برامج التنمية وما يستلزمه ذلك من منحها صلاحيات واسعة ومدها بموازنات واعتمادات مالية كبيرة، دون تمكينها من بناء مؤسساتها وتطوير قدراتها وتأهيل كوادرها وتحسين قياداتها ضد احتمالات الانحراف والاستغلال أو إخضاعها

الاقتصادي الاسلامي ومكافحة جرائم النمو الاقتصادي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، السعودية، ١٤١٢ه، ٢٠٠٦م،د.عادل عبد العزيز السن : مكافحة أعمال الرشوة، ورقة عمل مقدمة في ندوة "المال العام ومكافحة الفساد الإداري والمالي"، المنعقدة في تونس في الفترة من ١٤-١٨ مايو ٢٠٠٧م، منشور في مؤتمر الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر ،٢٠٠٨م، ص١١٥-١١٦.

للمتابعة والرقابة والمسائلة فتتصرف في المال العام دون رقابة مالية أو محاسبية وهذا يعد ملائماً لانتشار الفساد والرشوة.

٥- التحول السريع نحو القطاع الخاص وبيع المؤسسات والمرافق الحكومية للشركات الخاصة الوطنية أو الأجنبية – وهو ما يعرف بنظام الخصخصة-مما يسمح للوسطاء والسماسرة والوكلاء بعقد الصفقات ودفع العمولات لشراء الشركات الحكومية بأقل من قيمتها.

٦- تؤدي الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها المجتمعات بسبب الحروب والكوارث إلى قلة المعروض من السلع والخدمات ومن ثم يزداد الطلب عليها مما يستتبع ذلك إلى ظهور السوق السوداء، بالإضافة إلى التحايل والرشوة لتجاوز القوانين والإجراءات التعسفية التي يتم فرضها في الظروف الاستثنائية.

٧- حصول عدد من الفئات في بعض الوظائف على دخول إضافية دون وجود معيار واضح يحكمها، أو مقابل عمل حقيقي لها وذلك تحت مسميات مختلفة وبدرجات متفاوتة من الشرعية، كل ذلك أدى إلى تمتع تلك الفئات بالدخول الإضافية مع حرمان فئات واسعة أخرى منها، مما دعا تلك الفئات إلى الفساد وتقبل الرشوة او على الأقل تبريرها أمام أنفسهم.

ثانياً: الأسباب الاجتماعية: وتتمثل هذه الأسباب في الآتي:

١- ضعف الوازع الديني لدى الأفراد وغياب الضمير مما تسبب في انتشار الفساد في المجتمع إذ أن ذلك جعل الفرد يسرف في إشباع رغباته وشهواته فيحاول بكل الوسائل تحقيق ذلك سواء بطريق مشروع أو غير مشروع مما يؤدي إلى الرشوة وغيرها من مظاهر الفساد

٢- كذلك يعد من الأسباب الاجتماعية تدني مستوى التربية للأسرة والمدرسة اللذين يعدان النواة الأولى لتنشئة الأولاد من حيث عدم الاهتمام بالطفل وإغفال الدور التوعوي والتربوي من المترل أو المدرسة جعل للفساد أرض خصبة للظهور والانتشار، إضافة إلى ذلك شيوع الأعراف والتقاليد الاجتماعية الفاسدة مع غياب الوعي الاجتماعي لها.

٣- يرى أحد الباحثين [١] أن الأجور المنخفضة في الخدمة المدنية بالمقارنة مع أجور القطاع الخاص أو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، تعتبر مصدراً محتملاً للفساد، لأنك عندما لا تدفع للموظفين المدنيين الأجور الكافية للوفاء باحتياجاتهم، فقد يضطرون إلى استخدام مناصبهم لجمع الرشاوى، وبخاصة عندما تكون التكلفة المتوقعة لضبطهم وفصلهم منخفضة.

٤- الأثر السلبي لبعض العادات الاجتماعية السائدة في سلوك بعض المسئولين والعاملين بالجهاز الإداري بالدولة مثل ضعف الوعي بأهمية الوقت وعدم الالتزام بالمواعيد وعدم الاهتمام بالملكية العامة والمبالغة في تزيين المكاتب الحكومية وتأسيسها وإساءة استخدام سيارات الدولة وأجهزتها أو استخدامها للأغراض الشخصية، فهذه الممارسات فضلاً عما تسببه من أضرار للمصلحة العامة فإنها تثير استياء بعض الفئات ويضعف أمالها في التطوير والإصلاح ويدفعها في النهاية إلى الفساد. [٢]

٥- وجود بعض المتغيرات الاجتماعية التي تسهم في توفير أجواء الفساد وتحفز البعض على ممارسته ومنها على سبيل المثال [٣]:

أ- توظيف الانتماءات الإقليمية والطائفية والعلاقات الأسرية في التعامل الرسمي وفي الضغط على القيادات لتحقيق مكاسب ومزايا بغير وجه حق، ويتضح ذلك في عمليات التعيين ومنح الوكالات والرخص وغير ذلك، ذلك أن أغلب المؤسسات الإدارية والوزارات مثقلة بعدد كبير من القوى العاملة

(١) باولو ماورو: تأثير الفساد على النمو والاستثمار والإنفاق الحكومي تحليل مقارن فيما بين الدول، بحث منشور ضمن كتاب الفساد والاقتصاد العالمي لمحرره كيمبرلي آن إليوت، ترجمة: محمد جمال إمام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨م، ص١٢٤-١٢٥.

(٢) د. عادل عبد العزيز السن: مكافحة أعمال الرشوة، مرجع سابق، ص١١٨-١١٩.

(٣) المرجع السابق، ص١١٨-١١٩.

التي تفوق احتياجاتها (البطالة المقنعة) والتي تزيد من أعبائها المالية ومسئولياتها الاجتماعية.

ب- شيوع الوساطة وتمرس أصحاب النفوذ الاجتماعي في استغلال علاقاتهم الشخصية وغير الرسمية بإنجاز بعض الأعمال التي تتعارض مع القوانين أو تمس المصلحة العامة ظناً منها أن ذلك سوف يساهم في خدمة الآخرين مستبعدين الأضرار التي تنجم عن تصرفاتهم طالما لم يستفيدوا مادياً أو مباشرة من هذا السلوك.

ت- التمسك الخاطئ من قبل المواطنين والإداريين بعض الأمثلة الشعبية التي تخيل للعامة وكأنها مبادئ أو قيم ملزمة للسلوك مع أنها تتنافى مع القيم الدينية وتتسبب في التستر على المقصرين والمخالفين والتغاضي عن الانحرافات والتجاوزات وتتساهل مع حالات التزوير والاستغلال فتحول الإدارات والمصالح الحكومية إلى بؤر فساد، ومن أمثلة ذلك مقولة "قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق". (١)

ثالثاً: الأسباب السياسية: والمتمثلة في مركزية الادارات الحكومية، وانتشار البيروقراطية وجمود الأنظمة والتشريعات، في مقابلة ضعف شديد لأداء السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

إن تمتع المسئولين الحكوميين (العموميين) بحرية واسعة في التصرف يجعلهم يستغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية عن طريق قبول الرشاوى من الشركات (القطاع الخاص) أو المواطنين نظير حصولهم على امتيازات واستثناءات. كذلك احتفاظ الدولة بثروة هائلة – منشآت وممتلكات وموارد طبيعية – وإضفاء المشروعية على سلطتها على مشروعات الأعمال، حتى ولو كانت خاصة، يعطي المسئولين الحكوميين سلطات استثنائية، وفرصاً كثيرة

(١) د. عامر الكبيسي: الفساد الإداري، رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة، المجلة العربية للإدارة، يونيو ٢٠٠٠م، ص١١٧

لالتماس الرشوة، ونطاقاً واسعاً لنهب الثروات العامة مما يؤدي إلى ضعف المجتمع المدني وتهميش دور مؤسساته في كثير من الدول النامية – الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والتنظيمات الاجتماعية المختلفة – إلى غياب قوة الموازنة المهمة في هذه المجتمعات، مما يساعد على تفشي ظاهرة الفساد واستمرار نموها [١].

إضافة إلى ذلك أن الفساد السياسي يحدث خلال العملية الانتخابية عندما يحاول المرشحين استقطاب المؤيدين وكسب تأييدهم بالوسائل التي تلاءم كل شريحة في المجتمع، بداية بتقديم الوعود من قبل المرشحين ونهاية بشراء الأصوات من الناخبين بمبالغ مالية نقدية أو عينية، وبعدما يفوز المرشح لا يجد أمامه من سبيل إلا أن يبذل كل الجهود والسبل الممكنة وغير الممكنة لاستعادة المبالغ التي أنفقها حتى وصل إلى هذا المنصب ولضمان ترشحه مرة أخرى.

وهكذا يصبح أعضاء السلطة التشريعية المنتخبون وغيرهم منفذاً للفساد ويصبح التصويت على مشروعات القوانين والآليات التي تمر من خلالها وسائل وأساليب لعقد الصفقات وتبادل المنافع الشخصية.

رابعاً: الأسباب القانونية والقضائية: وتتمثل في الآتي: [٢]

١- عدم وضوح القوانين وعدم صياغتها بدقة ووضوح إضافة إلى انعدام الشفافية فيها مما يجعلها قابلة للتفسير بشكل خاطئ، إضافة إلى ذلك أن تلك القوانين قد تمنح بعض المسئولين صلاحيات واسعة وكبيرة مما يجعل المجال أمامهم مفتوحاً للفساد، ويتضح هذا بوضوح في أن الموظف الفاسد الذي يجد أمامه قدراً كبيراً من حرية التصرف سوف يستغل هذا القدر للحصول على أكبر منفعة ممكنة من منصبه.

---

(١) قدور القدور: الفساد-اسباب الفساد ودوافعه-طرق مكافحة الفساد والحد من تناميه، بحث منشور على الشبكة العنكبوتية(الانترنت) تحت رابط http: //www.tunisia-cafe.com/vb/showthread.php?p=52520 بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٢م.

(٢) د. عاطف وليم أندرواس: الاقتصاد الظلي "المفاهيم-المكونات-الأسباب" الأثر على الموازنة العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٥م، ص٢٠١.

ويترتب على عدم وضوح القوانين هدر للموارد الاقتصادية مثل الفساد في قانون الموازنة العامة للدولة يؤدي إلى هدر في التخصيصات، كذلك التهرب الضريبي يؤدي إلى شح الموارد، والتهرب الجمركي يؤدي إلى انخفاض الموارد وغيرها.

٢- الأصل في التشريعات أن صدورها يكون لتحقيق المصلحة العامة وأن المهمة الأساسية للقضاة هي تحقيق وإرساء العدالة وفقاً لمبدأ سيادة القانون، غير أن هذه التشريعات قد تصبح منفذاً للفساد من خلال بعض الأدوات التي تتولد عن الثغرات القانونية، إضافة إلى إساءة بعض العاملين في مجال التقاضي لممارسة صلاحيتهم واستغلال نفوذهم لتحقيق أغراض شخصية غير مشروعة، مثل الثنائية في تطبيق القانون وتفسيره تبعاً للأطراف والجهات.

٣- اعتماد الأجهزة القضائية والأمنية على الأساليب التقليدية في التحقيق وإثبات التهم وعدم مواكبة المستجدات التي تستخدمها شبكات الفساد وعصابات التزوير والرشوة مما يؤدي إلى بقاء تلك العناصر حرة طليقة.

٤- قيام بعض المتورطين في عمليات الفساد بتجنيد بعض القضاة ليتولوا عن قصد حمايتهم مقابل ما يقدم لهم من مبالغ نقدية كبيرة وهدايا عينية يتعذر الحصول عليها بالطرق المشروعة.

٥- قيام بعض المحامين بتولي الدفاع عن قضايا الفساد والرشوة مقابل مبالغ كبيرة متعهدين سلفاً ببراءة المتهمين فيها من خلال التواطؤ مع بعض القضاة الذين يمارسون سلطاتهم من خلال الأحكام التي يصدرونها، أو من خلال الأساليب غير القانونية التي يتبعونها.

خامساً: الأسباب الإدارية والمؤسسية: وتتلخص في الآتي [1]:

١- تكليف المنظمات الإدارية بأعباء ووظائف تفوق قدرتها وإمكاناتها البشرية والمادية، الأمر الذي يجعل العاملين عاجزين عن إنجاز الأعمال أو تأخيرها مما

(١) د. عادل عبد العزيز السن: مكافحة أعمال الرشوة، مرجع سابق، ص١١٨-١١٩، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام: تقرير الاتجاهات الاستراتيجية، القاهرة، مصر ،٢٠٠٥م، ص٢٣٧.

يضطرهم إلى الأساليب الملتوية لإنجازها، ومن هذه الأساليب الرشوة التي تعد من أبرز مظاهر الفساد.

٢- منح بعض المنظمات الناشئة والنائية صلاحيات واسعة تعطيها الحق في إدارة شئونها بصيغ لا مركزية دون إخضاعها للرقابة أو متابعتها بصفة مستمرة مما يشجع بعض القائمين إلى إساءة استغلال سلطاتهم لتحقيق مصالحهم الخاصة أو لخدمة فئة على حساب فئات أخرى.

٣- التوسع في إقامة المؤسسات والهيئات العامة التي تتمتع بالاستقلال المالي والإداري ووضع الموارد والإمكانيات الكبيرة تحت تصرفها والتساهل في اختيار القيادات الإدارية غير المؤهلة لإدارتها وعدم الاهتمام ببرامج التدريب والإعداد والتقويم التي تجنبهم الانحراف وسوء التصرف وتحذرهم من التورط في قضايا الفساد.

٤- وجود فجوة كبيرة بين سياسات الأجور والمرتبات والأوضاع الاقتصادية والمعيشية للموظفين مما يجعلهم عاجزين عن توفير الحد الأدنى من احتياجاتهم الضرورية بالوسائل والأساليب المشروعة، مما يضطر البعض إلى توفيرها بأساليب غير مشروعة كقبول الهدايا والرشاوى وغيرها.

٥- وجود بعض الثغرات في القوانين والأنظمة واللوائح وعدم المبادرة إلى إصلاحها ومعالجتها مما يعطي الفرصة لبعض المسئولين للنفاذ من خلالها ومخالفة القوانين أو محاباة البعض على حساب البعض الآخر مما يفتح مجالاً كبيراً للفساد.

٦- غياب آليات المسائلة والشفافية والتي تنقسم إلى نوعين هما : آليات المسائلة الخارجية وآليات المسائلة الداخلية ،وتشير آليات المسائلة الخارجية إلى القنوات الديمقراطية التي تتيح للشعب فرصة مساءلة حكوماته عبر الانتخابات العامة والمحلية ووسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني ،هذا من جانب ،ومن جانب آخر ،فتشير آليات المساءلة الداخلية إلى الفصل بين السلطات وإقامة أجهزة رقابية فعالة ومستقلة بحيث تقوم أجهزة الدولة المختلفة بمراقبة بعضها البعض مما يخلق توازناً بين السلطات ويحول دون تمركز السلطة بشكل مفرط في أي منها.

سادساً: الأسباب الدولية: وتعد هذه العوامل سبباً آخر من أسباب الفساد، ومن أمثلتها المساعدات الخارجية والاستثمار الأجنبي والتجارة الخارجية، وهذه العناصر تعد وسيلة مهمة من الوسائل التي يمكن من خلالها جني الريع من قبل الموظفين الفاسدين.

وفي الآونة الأخيرة ووفقاً للمحللين المحافظين حظي البعد القومي للفساد باهتمام ملموس من صانعي السياسة وعلت أصوات تدعو إلى توجيه الجهود في سبيل محاربة الفساد الدولي، والذي قد يأخذ أشكالاً مختلفة، فقد يكون في صورة رشاوي ومدفوعات غير مشروعة في إطار التجارة والمساعدات الأجنبية وتدفقات الاستثمار بين الدول، أوفي صورة مزايا تفضيلية في فرص التجارة أو التحيز لصالح اقتراحات استثمارية معينة، أو استبعاد بعض العملات من نطاق المعاملات الدولية بالخداع ونحو ذلك [١].

وقد يكون في بعض القيود التي تفرض على التجارة الدولية كالقيود المفروضة على الواردات فتجعل تراخيص الاستيراد بالغة القيمة، وفي هذه الحالة قد يكون المستوردون مستعدين لدفع الرشاوى للمسئولين الذين لهم صلة بذلك من أجل الحصول عليها، أيضا عندما تريد بعض الدول حماية صناعاتها المحلية من المنافسة الدولية قد يكون هذا دافعاً لأصحاب المشاريع المحلية لدفع الرشاوى لحماية صناعاتهم [٢].

ومن جانب آخر أشارت المذكرة التطبيقية التي أصدرها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP حول الفساد [٣] في معرض شرحها لأسباب الفساد إلى أن الفساد في الأساس قضية متصلة بإدارة الحكم، وهو ما يعني اخفاق المؤسسات في إدارة المجتمع، ومن منظور مؤسسي ينشأ الفساد عندما يكون لدى المسؤولين الحكوميين سلطة واسعة مع قدر ضئيل من المساءلة.

(١) د. عبد الله بن حاسن الجابري: الفساد الاقتصادي، مرجع سابق، ص١١.

(٢) باولو ماورو: تأثير الفساد على النمو والاستثمار والإنفاق الحكومي تحليل مقارن فيما بين الدول، مرجع سابق، ص١٢٣-١٢٤.

(٣) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP: المذكرة التطبيقية حول مكافحة الفساد، مارس ٢٠٠٤م، ص٢.

وقد عبر كليتجارد في كتابه (السيطرة على الفساد) عن المكونات الأساسية للفساد بالصيغة التالية [١]: الفساد(ف)= الاحتكار(أ)+حرية التصرف (ح)-المسائلة(م)

وقد طورت منظمة الشفافية الدولية تلك الصيغة آخذة بنظر الاعتبار (النزاهة والشفافية) فوضعت الصيغة التالية [٢]:

الفساد= (الاحتكار+ حرية التصرف) -(مسائلة + نزاهة + شفافية) .

والخلاصة أن أسباب الفساد رغم تنوعها وتعددها سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو إدارية أو قانونية أو دولية، كلها تؤدي إلى نتيجة واحدة، وهو أن انتشار الفساد في مجتمع ما يلفت النظر ويدق الأجراس لمواجهة هذا الداء الخطير الذي يودي باقتصاديات وثروات الأمم، ويجب على الجميع مواجهته سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو حتى على المستوى الشعبي.

المبحث الرابع : الآثار المترتبة على الفساد

يعد الفساد معوقاً من أكبر معوقات التنمية، ويعتبر المسئول الأول عن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إضافة إلى أنه يؤثر بشكل مباشر على العدالة التوزيعية والفعالية الاقتصادية، نظراً لارتباطه بإعادة توزيع أو تخصيص بعض السلع والخدمات لصالح الجماعات الأكثر قوة ممن يحتكرون السلطة والنفوذ، ناهيك عما يسببه الفاسدون من إضعاف قيمة العملة الوطنية نتيجة الاستيلاء على أموال البنوك في قروض بلا ضمانات حقيقية وتهريب الأموال إلى الخارج إلى غير ذلك من الآثار المختلفة [٣].

(١) روبرت كليتجارد: السيطرة على الفساد، مرجع سابق، ص٤٦.

(٢) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، مذكرة تطبيقية، مرجع سابق، ص٢.

(٣) د. عطا الله خليل: مدخل مقترح لمكافحة الفساد في الوطن العربي (تجربة الأردن، ورقة عمل مقدمة في ندوة "المال العام ومكافحة الفساد الإداري والمالي"، المنعقدة في تونس في الفترة من ١٤-١٨ مايو ٢٠٠٧م، منشور في مؤتمر الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر ،٢٠٠٨م، ص ٣٢.

ولذلك يعد الفساد أكبر من أن يكون مسألة اقتصادية، بل إن تصنيف الفساد على أنه مسألة اقتصادية يعتبر تقليلاً من الأثر الحقيقي للفساد على المجتمع، فضلاً عن أن الفساد يقضي على هيبة القانون، ويؤدي إلى انهيار شديد في البيئة الاجتماعية والثقافية، وعندما يتقبل المواطنين الفساد كأسلوب في العمل وطريقة للحصول على المزايا في المجتمع يبدأ النسيج الأخلاقي المجتمعي في الانهيار وتشيع روح اليأس بين أبناء المجتمع [1].

وتأسيساً على ما تقدم، يتضح أن آثار الفساد متعددة ومتنوعة منها الاقتصادية والاجتماعية وغيرها ومن ثم فسوف أتناول في هذه الدراسة أكثرها تعلقاً بموضوع البحث وهو الآثار الاقتصادية تاركاً المجال للدراسات الأخرى لتناول الآثار المختلفة كل في مجال تخصصه ، **وسوف يكون تناولي على النحو التالي:**

الآثار الاقتصادية :

مما لا شك فيه أن للفساد آثاراً سيئة ومدمرة على كافة القطاعات والأصعدة الاقتصادية والاجتماعية ، ولذلك نجد أن الاهتمام بآثار الفساد السلبية ليس وليد اليوم أو غد إنما كان من قديم الزمن ، ولذلك يعد تقي الدين بن على المقريزي أول من حلل آثار الفساد الاقتصادية ،كان ذلك في مطلع القرن الخامس عشر الميلادي ، حيث اعتبر الفساد عاملاً من عوامل إحداث الأزمات الاقتصادية من خلال السياسات الاحتكارية التي تمارسها السلطة استناداً إلى ما لديها من مخزون للضرائب ونفوذ موظفيها على الأموال العامة [2].ومن ثم فسوف اتناول أول هذه الآثار وهي الآثار الاقتصادية المترتبة على انتشار ظاهرة الفساد في المجتمع والاقتصاد.

اولاً: أثر الفساد على النمو الاقتصادي:

(١) المرجع السابق، ص٣٣.

(٢) نور أحمد: الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية، مكتبة الاسرة، القاهرة ،٢٠٠٤م، ص١٢٧.

لا غرو أن للفساد تأثير على النمو الاقتصادي، ولكن يثور هنا سؤال في غاية الأهمية هل هذا التأثير بالسلب أم بالإيجاب؟

يرى بعض الاقتصاديين أنه لا مجال لطرح هذا السؤال، لأن الإجابة عليه معروفة مقدماً وهو أن التأثير سيكون بالسلب، ولكن هناك بعض آخر يرى عكس ذلك وهو أن التأثير سيكون بالإيجاب، ومن ثم فسوف نعرض وجهة نظر كل فريق من الفريقين على النحو التالي:

الرأي الأول :(القائل بالتأثير الإيجابي للفساد على النمو الاقتصادي) على الرغم من أن أغلب الآراء تكاد تجمع على أن الفساد معوق من معوقات التنمية وأنه إذا ما انتشر في دولة ما فإنه يؤثر على اقتصاديات تلك الدولة بالسلب ويعيق النمو الاقتصادي بها، إضافة إلى يخلق العديد من المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مما يكون سببا في عرقلة خطط التنمية الاقتصادية، وأن آثاره السلبية من الحقائق التي لا يشك فيها.

نجد أن هناك بعض الآراء التي تقول أن للفساد آثاراً إيجابية على الاقتصاد، وأنه لا يجب النظر إلى النظريات الاقتصادية والسياسة والاجتماعية على أنها قوانين ثابتة لا تقبل التغيير أو التبديل، ووجهة نظر هذه الآراء[1] أنها تنظر إلى الرشاوى التي تدفع من جانب المستثمرين لتسهيل الإجراءات وتسريعها وليست بالضرورة تدفع لما هو غير مستحق، هذه الرشاوى تساعد على التغلب على الحواجز والعوائق التي تضعها بعض الدول أمام التجارة الدولية، كما أنها تساعد- من وجهة نظر هذا الرأي- في رفع مرتبات العاملين الذين لا تكاد مرتباتهم تكفي إعالتهم ، إضافة إلى أنها تخلق نوعاً من التنافس بين الشركات الأكثر كفاءة واستبعاد الشركات الأقل كفاءة، إضافة إلى تقدير قيمة الوقت من هذه الشركات، وأن الفساد يخلق نوعاً من التماسك السياسي للأحزاب السياسية.

---

(1) Wallace-Bruce, Nii Lante, Corruption and Competitiveness in Global Business -- The Dawn of a New Era, " [2000] MelbULawRw 13; (2000) 24(2) Melbourne University Law Review349, available in : http : //www.austlii.edu.au/au/journals/MULR/200013/.html

فقد ذكر (آن إليوت) [1] في دراسة قام بها أن بعض المحللين والمراقبين يرون أنه لا يلزم أن يكون الفساد مناوئا للتنمية الاقتصادية، خصوصاً إذا كانت تلك الدول التي ينتشر فيها الفساد بها بيروقراطية أو مسئولون غير أكفاء، أو أن يكون حكم القانون فيها ضعيفاً، كما يحدث في روسيا والصين، كوسيلة بديلة لإنفاذ العقود ،ويقول صمويل هنتيجتون " ومن حيث النمو الاقتصادي ، فما من شيء أسوأ من مجتمع لديه بيروقراطية تتصف بالتصلب وبقدر مفرط من المركزية وعدم الأمانة سوى مجتمع لديه بيروقراطية تتصف بالتصلب وبقدر مفرط من المركزية والأمانة" ،وينظر هذا الرأي إلى الرشاوى التي تسمى عندهم "نقود التعجيل" أو التليين" على أنها تزيد من الكفاءة في الحالات التي قد تكون التعقيدات الروتينية أو سيطرة الدولة على الاقتصاد آخذة بخناق النشاط الاقتصادي، وعندما يتجاوز الطلب على الخدمات الحكومية قدرة البيروقراطية على مواكبته، فقد تعرض نقود التعجيل، في صورة "ضريبة طوعية" أو "إكرامية" على المسئول العمومي مقابل الحصول على خدمة أسرع أو أكفأ.

بل إن قيام مؤسسات الأعمال بدفع الرشاوى قد يخلق حالة من التنافس المحمود، ففي ظل هذا التنافس لن تستطيع البقاء إلا الشركات الأكثر كفاءة وهي الشركات التي تستطيع دفع رشاوي ضخمة وتحقيق ربح مرتفع في ذلك الوقت، ومن ثم فالرشوة هي الأداة الأكثر أهمية لاستبعاد الشركات الأقل كفاءة من الساحة الاقتصادية والإبقاء على الشركات الأكثر كفاءة [2].

كما يرى باحث آخر(Lui) أن من الآثار الإيجابية للفساد (استغلال الوقت)، فيرى أن قيمة الوقت تختلف من فرد لآخر، ومن ثم فإن الأفراد الذين تكون لديهم تكلفة الفرصة البديلة للوقت مرتفعة نسبياً سيقومون بتقديم الرشوة لموظفي الحكومة رغبة في قضاء مصالحهم أو الحصول على الموافقات والتراخيص

(١) كيمبرلي آن إليوت: الفساد كمشكلة من مشكلات السياسة الدولية، مرجع سابق، ص٢٥١-٢٥٢.

(2) Lien، D، A Note on Competitive Bribery Games، Economies Letters,1986، pp. 337-341.

٥٥٥

في وقت أقل ويعني هذا أن الرشوة أدت إلي الكفاءة لأنها قامت بتوفير الوقت لمن ترتفع لديهم قيمة الوقت[١].

وهناك من يذهب (Tullock)إلى أن الفساد يخفف العبء الضريبي على الوحدات الاقتصادية في المجتمع الأمر الذي يساعد على تشجيع النمو الاقتصادي ، ففي ظل وجود الرشاوى لا تكون الحكومة في غير حاجة لفرض المزيد من الضرائب لتمويل زيادة وراتب موظفي الحكومة ، فهذه الرشاوى تمثل دخلاً إضافياً لموظفي الحكومة من ذوي الدخول المنخفضة ومن ثم تنتفي الحاجة لدى الحكومة لفرض المزيد من الضرائب [٢].

بل إن هناك من يذهب إلى أبعد من ذلك (Graziano) إذ يرى ن الفساد قد يؤدي إلى تحقيق نوع من التماسك السياسي حيث يوفر للأحزاب والجماعات السياسية الموارد المالية التي تمكنها من البقاء والاستمرار، ومن ثم تتوافر الديناميكية السياسية والاجتماعية اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي[٣].

ومن خلال هذا الرأي نستطيع أن نقول إن الفساد هو بمثابة آلة تساعد على تسريع عجلة النمو الاقتصادي.

ولم يكن يلتفت إلى مثل هذه الكتابات والتحليلات ولم تلق الكثير من الاهتمام إلا أن ظهر ما يسمى "بالمعجزة الأسيوية" وبزوغ نجم العديد من بلدان جنوب شرق آسيا مثل إندونيسيا والفلبين وتايلاند وهي البلاد التي حققت معدلات نمو اقتصادي غير مسبوقة رغم تفشي الفساد فيها، ومن ثم يرى أصحاب هذا الرأي أن تنظيم الفساد أو جعله مؤسسي يؤدي إلى الحد من آثاره السلبية، ففي ظل هذا الفساد يعرف المرء أين يذهب وكم يدفع للحصول على خدمة أو ميزة عكس الفساد العشوائي الذي يؤدي إلى ضياع الكثير من الوقت والجهد والمال.

---

(1) Lui، Francis T.،"An Equilibrium Queuing Model of Bribery"، Journal of Political Economy، Vol 93,1980,pp.76-81.

(٢) د. كمال أمين الوصال: الفساد، مرجع سابق، ص ١٩٤.

(٣)المرجع السابق، ص ١٩٤.

ولذلك نجد أن هناك من يؤيد هذا الرأي ويعتبر الفساد-في نظرهم-من عوامل تحسين الرفاهية الاقتصادية والكفاءة الاقتصادية من خلال التغلب على العقبات البيروقراطية المختلفة، ففي بعض التحليلات يقرر هذا الرأي أن الفساد يمكن أن يدفع النمو الاقتصادي-أو على الأقل لا يعيقه-من خلال تسهيل الاستثمار الداخلي أو تحقيق ريع مرتفع من خلال المعاملة الضريبية[١].

ورغم ما يبدو على هذا الرأي من "وجاهة" وما ينطوي عليه من "بريق" قد يبدو منطقياً عند البعض، إلا أننا إذا تفحصنا هذا الرأي فسنجده لا يصمد كثيراً أمام الانتقادات التي وجهت إليه وذلك للأسباب التالية:

– أن القول بأن الفساد يكون ايجابياً لأنه يساعد على التغلب على جمود القوانين واللوائح الحكومية أمر ينقصه الدقة، لأنه يتناول ظاهر المشكلة وليس جوهرها، إذ أن هذه القوانين واللوائح الجامدة ليست بمنأى عن التغيير والتعديل، لأنها إما وضعت عن جهل أو نقص في كفاءة واضعيها، أو عن قصد لتمكين بعض موظفي الحكومة الفاسدين من استغلال سلطاتهم لتحقيق منافعهم الخاصة، والواجب هو تعديل هذه القوانين واللوائح وجعلها تصب في خدمة التنمية وليست وسيلة لمساعدة الفساد.

– ليس من المسلمات أن مؤسسات الأعمال التي يكون عندها القدرة على دفع رشاوي أكبر هي الأكفأ اقتصادياً، بل على العكس من ذلك فيرى (Shleifer and Vishny) أن انتشار الرشوة قد يدفع مؤسسات الأعمال إلى التحول من الأنشطة الانتاجية الحقيقية الأعلى عائداً اقتصادياً واجتماعياً إلى ألنشطة الريعية الأقل عائداً اقتصادياً واجتماعياً مما يعوق النمو الاقتصادي[٢]

– القول بأن الرشوة تؤدي إلى اختصار الوقت لإنهاء الاجراءات الإدارية مردودُ عليه بأن هذا التوفير يتحقق فقط لمن يقومون بدفع الرشاوى وليس مع كل من يتعاملون مع الهيئات والمصالح الحكومية ، كما أنه يتم على حساب من لا

(١) د. عبد الله بن حاسن الجابري: الفساد الاقتصادي، مرجع سابق، ص ١٦.

(2) Shleifer Andrei and Robert Vishny: "Corruption" ،The Quarrterly Journal of Economics ,108,(August)1993,p.772.

يدفعون مما يؤدي في النهاية إلى زيادة متوسط الفترة الزمنية اللازمة لإنهاء الإجراءات الإدارية ، بل إن الوقت اللازم لإنهاء هذه الإجراءات حتى لمن يقومون بدفع الرشاوى قد يكون أطول عن الوقت اللازم بدون رشوة ، وهذا ما أوضحته دراسة قام بها كل من (Kaufmann and Wei) والتي اعتمدوا فيها على بيانات عدد كبير من الدول إذ يقضي ممثلو الشركات التي تقوم بدفع رشاوى وقتاً طويلاً في الاتفاق مع موظفي الحكومة على كيفية الالتفاف حول اللوائح والقوانين الحكومية وكذلك الاتفاق حول قيمة الرشوة[1].

– أما القول بأن الرشوة تمثل دخلاً إضافياً لذوي الدخول المنخفضة من موظفي الحكومة، وأن الفساد يقوم بتمويل الأحزاب السياسية وبالتالي يحقق نوعاً من التماسك السياسي والاجتماعي، فالرد على ذلك أن هذا الادعاء وإن كان صحيحاً في الأجل القصير، فإنه غير صحيح في الأجل الطويل وذلك لما ينجم عن الفساد من مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية تحول دون التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في المجتمع [2].

وبناء على ذلك يمكننا القول إن حجج القائلين بأن الآثار الإيجابية للفساد تفوق سلبياته ليس صحيحاً خاصة بعدما تم تحليل هذا الرأي تحليلاً علمياً منطقياً وتم دحض ما استدلوا به من حجج.

الرأي الثاني: :(القائل بالتأثير السلبي للفساد على النمو الاقتصادي) يرى الرأي الآخر–وهو الرأي الغالب –أن الفساد عامل من عوامل هدم المجتمع ومعوقا من معوقات التنمية.

ترى [3] النظرية التقليدية أن الفساد معوق رئيسي للنمو الاقتصادي من خلال استخلاص الريع "الاستئثار بالفائض الاقتصادي " مما يؤثر سلباً على هذا النمو سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الأجنبية وهو ما أثبتته الدراسة المقطعية التي تشير إلى وجود علاقة عكسية بين الفساد والنمو، فقد أظهرت نتائج

(1) Kaufman Daniel and Chang-Jin Wei، Does "Grease Mony" Speed up the Wheels of Commerce?" NBER Working, 1999, Paper, no 7093.

– د. كمال أمين الوصال: الفساد، مرجع سابق، ص ١٩٥.

(٢) المرجع السابق: ص١٩٦.

(٣) د. عبد الله بن حاسن الجابري: الفساد الاقتصادي، مرجع سابق، ص١٥.

الدراسة التي قام" باولو ماورو" [١] باستخدام الانحدارات المقارنة بين البلدان والتي قام على أثرها بتقييم آثار الفساد على نسب الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي ،وعلى نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ،وخلص منها إلى أن الفساد يمكن أن يكون له تأثيرات معاكسة على النمو الاقتصادي ، ويرى (Lambdorff) [٢] أن تأثير الفساد على حجم الاستثمارات وتراكم رأس المال أقوى من تأثيره على انتاجية الاستثمارات ، ولأن النمو الاقتصادي يعتمد بدرجة كبيرة على انتاجية الاستثمار، فالعلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي ليست واضحة وضوحاً كافياً، وفي دراسة أخرى قام بها(Brunetti,Kisunko and Weder) [٣]حول العلاقة بين الفساد ومستوى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو هذا الناتج ، أوضحوا فيها أن الفساد يؤثر تأثيراً سلبياً على كل من المتغيرين إلا أن تأثيره على حجم الناتج المحلي الإجمالي أقوى .

وعلى الرغم من أن تدني مستوى التنمية الاقتصادية وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي أكثر من أن يفسر بعامل واحد – أيا كان هذا العامل – فقد لا يكون من قبيل الصدفة أن تكون العشر دول الأكثر فساداً في العالم –وفقاً لمؤشر منظمة الشفافية الدولية وتقرير التنمية البشرية الذي

(١) باولو ماورو: تأثير الفساد على النمو والاستثمار والإنفاق الحكومي تحليل مقارن فيما بين الدول، مرجع سابق، ص١٣١-١٣٥

Paolo Mauro: "Corruption and Growth", The Quarterly Journal of Economics, Vol. 110, No. 3 (Aug., 1995), pp. 681-712," متوفر على شبكة المعلومات الدولية "الانترنت" تحت رابط http://www.jstor.org/stable/2946696.

(2)- Lambsdorff ,Johann Graf, Corruption in International Research- A Review, Transparency International Working Paper, Berlin, December 1999 متوفر على شبكة المعلومات الدولية الانترنت تحت رابط

WWW. Transparency International.

(3)Brunetti A.,G.,Kisunko and B.Weder, Credibility of Rules and Economic Growth; Evidence from a Worldwide Private Sector Survey,Background Paper for the World Development Report 1997, Washington D.C.; World Bank.

يصدره البنك الدولي –هي من بين الدول الأكثر فقراً في العالم، ويبين الجدول التالي ذلك:

جدول رقم (١)

الدول الأكثر فساداً في العالم ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لسنوات مختلفة

السنة	الدولة	قيمة مؤشر الفساد*	ترتيب الدولة	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بمعادل القوة الشرائية للدولار (أسعار سنة٢٠٠٥) *
٢٠١٢	هايتي	١٩	١٦٥	١,٠٧٠
	فنزويلا	١٩	١٦٥	١١,٤٧٥
	العراق	١٨	١٦٩	٣,٥٥٧
	تركمانستان	١٧	١٧٠	٧,٧٨٢
	أوزبكستان	١٧	١٧٠	٣,٢٠١
	ميانمار	١٥	١٧٢	١,٨١٧
	السودان	١٣	١٧٣	١,٨٤٨
	أفغانستان	٨	١٧٤	١,٠٠٠
	كوريا	٨	١٧٤	---
	الصومال	٨	١٧٤	---
٢٠١١	فنزويلا	١,٩	١٧٢	١٠,٦٥٦
	هايتي	١,٨	١٧٥	١,١٢٣
	العراق	١,٨	١٧٥	٣,١٧٧
	السودان	١,٦	١٧٧	١,٨٩٤
	تركمانستان	١,٦	١٧٧	٧,٣٠٦
	أوزبكستان	١,٦	١٧٧	٢,٩٦٧
	أفغانستان	١,٥	١٨٠	١,٤١٦

	ميانمار	١,٥	١٨٠	١,٥٣٥
	كوريا	١,٠	١٨٢	---
	الصومال	١,٠	١٨٢	---
٢٠١٠	غينيا	١,٩	١٦٨	٢٢,٢١٨
	بروندي	١,٨	١٧٠	٤٠٢
	تشاد	١,٧	١٧١	١,٠٦٧
	السودان	١,٦	١٧٢	٢,٠٥١
	تركمانستان	١,٦	١٧٢	٧,٠٥٢
	أوزبكستان	١,٦	١٧٢	٣,٠٨٥
	العراق	١,٥	١٧٥	---
	أفغانستان	١,٤	١٧٦	١,٤١٩
	ميانمار	١,٤	١٧٦	١,٥٩٦
	الصومال	١,١	١٧٨	---

*تتراوح قيمة المؤشر بين صفر و١٠في سنوات ٢٠١٠، و٢٠١١، أما في ٢٠١٢ فالمؤشر يتراوح بين صفر: ١٠٠.

-صفر الأكثر فساداً، و١٠ الأقل فساداً أو الخالية (وفقاً للمؤشر) من الفساد وكذا الوضع للمؤشر صفر: ١٠٠.

*-نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بمعادل القوة الشرائية للدولار (أسعار سنة٢٠٠٥) لسنوات ٢٠١٢،٢٠١١، أما سنة ٢٠١٠ فنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بمعادل القوة الشرائية للدولار لسنة ٢٠٠٨، وفقاً لتقرير التنمية البشرية.

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، تقرير ٢٠١٠،٢٠١١،٢٠١٢، متوفر على شبكة المعلومات الدولية تحت عنوان:www.transparency.org ، وأيضاً تقارير التنمية البشرية، التي تصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لسنوات ٢٠١٠،٢٠١١،٢٠١٣م.

إضافة إلى ذلك فإن الفساد يؤدي إلى تدني كفاءة لاستثمار العام وإضعاف

مستوى الجودة في البنية التحتية العامة وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من تكلفتها الحقيقية [١].

وإذا تتبعنا الأثر الذي يخلفه الفساد على النمو والكفاءة والاستثمار، نلاحظ أن الفساد يضعف من النمو الاقتصادي، لأنه يخفض حوافز الاستثمار(سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الأجنبية) فالرشوة التي تدفع للموظف أو المسئول الحكومي سوف تضاف إلى إجمالي التكلفة للمشروع مما يعني زيادة في التكاليف يتحملها الاقتصاد المحلي وسيفسح المجال لمنفذي المشروع للتلاعب بالمواصفات مما ينعكس سلباً على جودة البنية الأساسية والخدمة العامة ، ويخفض إيرادات الضرائب ويدفع بالموظفين الأكفاء للتورط في السعي إلى الربح بدلاً من المشاركة في الأنشطة الإنتاجية ،وهذا بالطبع يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد والتأثير سلباً على الكفاءة الإنتاجية والتوزيعية داخل الاقتصاد، وبمعنى آخر فإن الفساد يفرض على رجال الأعمال والمستثمرين (ضريبة) إضافية سيئة، لأنها ضريبة عشوائية تحكمية وذات تكلفة عالية جداً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فهناك تكلفة البحث عن هؤلاء الذين ستتم رشوتهم، كما أن هناك تكلفة المفاوضات إضافة إلى الالتزامات التفاوضية الناجمة عن الرشوة، إضافة إلى ذلك تكلفة الوقت ، فهناك علاقة طردية بين مستوى الرشوة والوقت الذي يمضيه المستثمر مع الموظفين الحكوميين على حساب الكفاءة في إدارة الشركة(العارضة)والمشروع الحكومي[٢].

وهنا يثار تساؤل في غاية الأهمية هو ما هي الآلية التي يؤثر من خلالها الفساد على النمو الاقتصادي؟ وفي هذا الصدد نستطيع أن نقول أن المحك الأساسي الذى من خلاله يؤثر الفساد على النمو الاقتصادي يتمثل في نوعية الاستثمارات، حيث تلعب جودة الاستثمارات دوراً أساسياً في تحديد انتاجية رأس المال ومن ثم معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما بينته الدراسة التي قام

(١) د. عمار طارق عبد العزيز: الفساد الإداري وطرق معالجته، المركز العراقي للأبحاث ،٢٠٠٦م، ص٨.

(٢) المرجع السابق، ص٣٨٥.

بها (Tanzi and Davoodi) [1] والتي أوضحت نتائجها أن انتشار الفساد يصاحبه زيادة في حجم الاستثمارات الحكومية وانخفاض في انتاجية أو عوائد هذه الاستثمارات ، وكذلك انخفاض في الايرادات الحكومية .

ولكن هل جودة أو انتاجية الاستثمارات هي القناة الوحيدة التي يؤثر من خلالها الفساد على النمو الاقتصادي؟ وللإجابة عن هذا التساؤل سوف نناقش العلاقة بين الفساد والاستثمار من خلال أثر الفساد على الاستثمار.

ثانياً: أثر الفساد على الاستثمار:

تعد الدراسة التي قام بها (باولو ماورو) من أوائل الدراسات الاقتصادية التي حاولت قياس أثر الفساد على الاستثمار، وتحديد الآليات التي يؤثر من خلالها الفساد على النمو الاقتصادي والاستثمار ، وقد اعتمد (باولو) في هذه الدراسة على ثلاثة مؤشرات مختلفة لعناصر المخاطرة والعوامل المؤسسية، يشير المؤشر الأول إلى مستوى الفساد والذي عرف على أنه "مدى تضمن المعاملات الاقتصادية ممارسات تتسم بالفساد أو تكون مثيرة للشبهات"، ويعكس المؤشران الثاني والثالث كفاءة النظام القضائي والكفاءة الإدارية في القطاع الحكومي على التوالي . وقد قام (ماورو) باختزال هذه المؤشرات الثلاثة في مؤشر واحد أطلق عليه " مؤشر الكفاءة الإدارية –البيروقراطية " ، وقد أوضحت نتائج هذه الدراسة أن الفساد يؤثر سلبياً ليس فقط على الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بل أيضاً على معدل نمو الاستثمارات ، كما بينت الدراسة أن زيادة الكفاءة للجهاز الإداري الحكومي ستنعكس بشكل واضح على حجم الاستثمارات ، ووفقاً للنتائج الكمية لهذه الدراسة إذا استطاعت دولة مثل بنجلاديش أن تصل بكفاءة الجهاز الإداري الحكومي لمستوى مثيله في أورجواي فإن حجم الاستثمارات في بنجلاديش سيزداد بمعدل ٥% تقريباً[2] ، وفي دراسة مشابهة لتلك الدراسة قام بها (ماورو) أيضاً استخدم فيها انحدارات مقارنة بين البلدان لتلك المستخدمة للدراسة السابقة ، على

(١) د. كمال أمين الوصال: الفساد، مرجع سابق، ص١٩٨.

(2) Paolo Mauro: "Corruption and Growth" Quarterly Journal of Economics , op cit, Vol. 110), pp. 681-712

مجموعة أكبر من البيانات لتوفير شواهد أخرى على أن الفساد يمكن أن يؤثر على النمو الاقتصادي، وتوصل فيها إلى أن الكثير من تأثير الفساد على النمو الاقتصادي يحدث من خلال الاستثمار ، وأنه إذا أراد بلد معين أن يحسن من "ترتيبه" في الفساد من ٦ من ١٠ إلى ٨ من ١٠ ، فإنه يتعين أن ترتفع نسبة استثماراته إلى ناتجه المحلي الإجمالي بزهاء ٤ نقاط مئوية وأن يرتفع النمو السنوي في حصة الفرد من ناتجه المحلي الإجمالي بزهاء نصف نقطة مئوية[١].

وقد أيدت دراسات عديدة أخرى الدراسة التي قام بها (ماورو) ولكن باستخدام مؤشرات مختلفة ، وأثبتت أن هناك علاقة بين الفساد وكل من النمو الاقتصادي والاستثمار، واتفقت معه إلى حد كبير في النتائج، من هذه الدراسات دراسة كل من (Brunetti A.,G.,Kisunko and B.Weder,Keefer and Knack,Mauro 1997,) [٢]، وبالرغم من هذا التأييد الذي حظيت به الدراسة التي قام بها (ماورو) ١٩٩٥،إلا أن أحد الاقتصاديين(Wedeman) [٣] أثار العديد من التساؤلات حول مدى دقة هذه النتائج وإمكانية تعميمها، ويرى أن أثر الفساد على الاستثمار لا يتحدد فقط" بحجم الفساد" ولكن ربما يكون بدرجة أكبر "بأشكال" هذا الفساد ، فربما تكون الآثار السلبية للفساد على النمو الاقتصادي والاستثمار واضحة في تلك الدول التي تعاني من مستويات منخفضة من الفساد إلا أن الأمر قد يختلف تماماً في البلدان التي تعاني من مستويات مرتفعة من الفساد ، ولذا وفقاً لرأي(Wedeman) لا يمكن قبول الفرض القائل بأن الفساد يعوق

(١) باولو ماورو: تأثير الفساد على النمو والاستثمار والإنفاق الحكومي تحليل مقارن فيما بين الدول، مرجع سابق، ص١٣١-١٣٥.

(٢) د. كمال أمين الوصال: الفساد ،مرجع سابق: ص١٩٩.

(3)Andrew Wedeman, Looters, Rent-Scrapers, and Dividend-Collectors: Corruption and Growth in Zaire, South Korea, and the =Philippines, the Journal of Developing Areas, Vol. 31, No. 4 (Summer, 1997), pp. 457-478.

النمو الاقتصادي من خلال تأثيره السلبي على الاستثمار على إطلاقه، ويضيف أن المشكلة الرئيسية في دراسة (ماورو) تكمن في أنه تعامل مع الفساد على أنه ظاهرة نمطية ، الأمر الذي أغفل معه بعداً مهماً أثناء تحليل ظاهرة الفساد، فالأثر الذي يولده الفساد لا يعتمد فقط على حجم الفساد في المجتمع ،وإنما يعتمد بشكل أكبر على تلك الصور التي يتخذها هذا الفساد ، وقد دلل على صحة ما ذهب إليه بأن ميز بين شكلين من أشكال الفساد:

الشكل الأول: يتمثل في الفساد الذي يقع من الطبقة الحاكمة، والذي يتخذ صوراً متعددة منها عمليات الاختلاس واستغلال السلطة أو النفوذ لخلق اختلالات هيكلية أو أزمات اقتصادية، تستطيع هذه الطبقة من خلالها الحصول على ريع أو عمولات أو مزايا خاصة، وفي هذه الحالة يؤدي الفساد إلى انخفاض مستوى كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية للمجتمع الأمر الذي يكون سبباً في إعاقة عملية التنمية الاقتصادية.

الشكل الثاني : يتمثل هذا الشكل في الفساد الذي يوجد في الجهاز الإداري للدولة ، وفي هذه الحالة يكون الفساد عنصراً ضمنياً أو غير معلن في استراتيجية تحقيق التنمية الاقتصادية ، حيث يقوم الفساد بدور "إيجابي" في تخطي بعض العقبات التي تعوق عملية التنمية الاقتصادية مثل الروتين الحكومي ومن ثم لا يكون من المستغرب عندئذ تحقق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي في ظل شيوع الفساد، ويستشهد (Wedeman) بالتجربة التي تحققت في دول جنوب شرق آسيا(كوريا الجنوبية–الفلبين) عندما حققت معدلات نمو اقتصادي عالية رغم انتشار الفساد فيها ، وبالتالي فإن أثر الفساد على النمو الاقتصادي والاستثمار لا يتحدد فقط بحجم الفساد الموجود في الدولة ، ولكن بالطبيعة والصور التي يتخذها.

وقد قام(Wedeman) استناداً إلى نتائج تلك الدراسة بالتمييز بين ثلاثة مجموعات من الدول:

المجموعة الأولى: وتشمل الدول التي تعاني من ارتفاع مستوى الفساد فيها، ويتوقع المستثمرون انخفاض مستوى الفساد فيها، ولكن الآثار السلبية في هذه الدول تبلغ مداها وتعجز عن جذب الاستثمارات الخاصة.

المجموعة الثانية: وتشمل الدول التي تعاني من مستويات مرتفعة من الفساد ولا تختلف توقعات المستثمرين كثيراً عما هو موجود بالفعل، وتعد هذه الدول أفضل من الدول في المجموعة السابقة، لأن الآثار السلبية التي يولدها الفساد لا تكون بالحدة التي تكون في المجموعة الأولى، كما أنها تستطيع جذب الاستثمارات، حيث يكون المستثمرين أكثر استعداداً في التعامل مع الفساد في هذه الدول بالشكل الذي يحقق مصالحهم ويعود عليهم بالنفع، ومن أمثلة هذه الدول كما يري (Wedeman) دول جنوب شرق آسيا.

المجموعة الثالثة: وتشمل الدول التي يتوقع المستثمرون ارتفاع مستويات الفساد فيها، رغم أن مستويات الفساد الموجودة بالفعل أقل مما توقعه المستثمرين، وهذه المجموعة هي المجموعة الأكثر حظاً بين المجموعات الثلاثة، ليس لانخفاض مستوى الفساد الفعلي فيها، ولكن للسهولة النسبية التي من المتوقع أن يواجهها المستثمرون في التعامل مع الفساد.

وهكذا يسوق(Wedeman) الأدلة على افتراضاته التي يحاول أن يثبت فيها أن إيجابيات الفساد تفوق سلبياته ، وأنه يساعد على عملية الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية ،ويستشهد على ذلك بتجربة دول جنوب شرق آسيا، ورغم اقتناع البعض بهذا التحليل ، إلا أننا إذا عرضنا هذه النظرية على المنطق الاقتصادي فسنجد أنها لا تصمد كثيراً ، **وذلك للأسباب التالية**[1] :

– إن الادعاء بأن الفساد "المنظم" و"المتوقع" يساعد على التغلب على تعقيدات الروتين والبيروقراطية الحكومية ، ومن ثم لا يكون سبباً في إعاقة عملية التنمية الاقتصادية ، يتنافى مع أبسط مبادئ العقل والمنطق ، فالفساد هو الفساد سواء كان منظماً أو غير منظم ، بما يترتب علية من آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة تتمثل في ضياع العديد من الموارد كان من الممكن أن تستخدم في تقديم الدعم لمؤسسات أعمال قد لا تتمتع بالكفاءة، وأيضاً يترتب عليه انهيار القيم الأخلاقية وسيطرة العوامل الشخصية والمصالح الخاصة على النشاط الاقتصادي ،

(١) د. كمال أمين الوصال: الفساد، مرجع سابق: ص١٩٩.

ولو افترضنا جدلاً صحة فرضية هذه النظرية في الأجل القصير فإن الأمر يختلف كثيراً على الأجل الطويل ، وذلك نتيجة الاختلالات الهيكلية التي قد يسببها الفساد في الأجل الطويل ، مثل سيطرة الأنشطة الريعية والأنشطة ذات الربحية العالية والسريعة والتي لا تحقق أهداف التنمية الاقتصادية في الأجل الطويل، ثم يثور تساؤل هنا وهو ماذا لو خرج هذا الفساد "المنظم" من عقاله وأصبح غير منظم.

– القول بأن "الفساد الإداري " أخف أثراً من فساد الطبقة الحاكمة وإن كان صحيحاً إلا أنه ليس هناك ما يمنع أن يتسرب الفساد من صغار الموظفين إلى كبار المسؤولين والطبقة الحاكمة، فعدوى الفساد لا تفرق بين مسئول حكومي صغير وكبير، علاوة على ذلك فإن الادعاء بأن الفساد الموجود في دول جنوب شرق آسيا يقتصر فقط على "الفساد الإداري" هو قول مناف للحقيقة، وإلا فماذا عن الفضائح المالية التي نشرت حول حاكم أندونيسا الراحل "سوهارتو"، وحاكم الفلبين "ماركوس".

– كذلك ما حدث من جراء الأزمة المالية التي هزت اقتصاديات جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧-١٩٩٨م أثبت صعوبة التعايش السلمي بين الفساد والنمو الاقتصادي، فقد كشفت هذه الأزمة مدى ضعف العوامل المؤسسية في هذه الدول والتي أوضحت معظم الدراسات أن المسئول الرئيسي عن هذه الأزمة هو الفساد وبالتالي فإن القول بإمكانية هذا التعايش يتنافى مع حقائق الأمور.

– وأخيراً فإن تجربة دول جنوب شرق آسيا وتحقيقها لتلك المعدلات العالية من النمو الاقتصادي بالرغم من انتشار الفساد فيها، يعد استثناءً من القاعدة ولا يمكن تعميمه على جميع الدول، وإلا فلماذا لم تحقق الدول الأخرى المعدلات التي تصبو إليها من التنمية رغم انتشار "الفساد الإداري" فيها.

وبناءً على ذلك لا يمكن القبول بالقول القائل إن الفساد يؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي والاستثمار، بل على العكس فإن القول القائل بالتأثير السلبي للفساد ليس على حجم الاستثمارات وإنما على كفاءة هذه الاستثمارات والعوائد المتحققة منها هو قول أولى بالقبول.

كما تعد أيضاً من الدراسات الحديثة التي تناولت آثار الفساد على التنمية الاقتصادية الدراسة التي قام بها "شانغ جين وي Shang-Jin Wei" والتي كانت بعنوان[1] " الفساد في التنمية الاقتصادية" والتي من خلالها تناول تأثير الفساد على الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر وغيرها من الآثار الأخرى والتي استخدم فيها أمثلة من بعض البلدان الآسيوية والتي توصل فيها إلى أن الفساد يؤثر سلبياً على الاستثمار المحلي فقد جاء في هذه الدراسة أن هناك بعض الأدلة الاحصائية المستندة الى بيانات عن شريحة مقطعية واسعة من البلدان , تفيد بأنه في حالة اجراء انحدار لنسبة اجمالي الاستثمار / الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٥ على ثابت ومؤشر الفساد , فان النقطة المقدرة للميل هي 0.012 . ولتوضيح التأثير الكمي للفساد نعمل عينة حسابية عن الفليبين وسنغافورة بأخذ النقطة المقدرة ودرجات الفساد حرفيا" وفق الجدول أدناه الذي يبين أدني درجة للفساد لدى سنغافورة مقدارها (١) درجة حسب مؤشر التجارة الدولية(BI) Business International Index، ودرجة الفساد للفليبين حسب نفس المقياس بلغت (6.5) درجة. فاذا استطاعت الفليبين ان تخفض مستوى الفساد الى مستوى سنغافورة مع بقاء الاشياء الاخرى على حالها , فان الفليبين ستكون قادرة على رفع نسبة إجمالي الاستثمار / الناتج المحلي الاجمالي بمعدل 6.6 نقطة مئوية , أي : 0.066 = ((6.50 – 1) 0.012)) . وهذه تعتبر زيادة كبيرة في الاستثمارات.

ولكن هل هذا التأثير يكون فقط على الاستثمار المحلي أم أنه يمتد إلى الاستثمارات الأجنبية؟

---

(1) Shang-Jin Wei Corruption in Economic Development :Beneficial Grease, Minor Annoyance, or Major Obstacle? Harvard University and National Bureau of Economic Research

ورقة عمل قدمت الى حلقة العمل حول النزاهة في الحكم في آسيا التي نظمها برنامج الامم المتحدة للتنمية بالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية فرع تايلند, وانعقدت في بانكوك خلال الفترة ٢٩ يونيو الى ١ يوليو عام ١٩٩٨ . وللمزيد يمكن الاطلاع على الموقع التالي:

www.worldbank.org/wbi/governance/pdf/wei.pdf

ثالثاً: أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي:

قبل أن أتطرق إلى الحديث عن أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي، يثور سؤال على قدر كبير من الأهمية، هل هناك أوجه اختلاف بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي؟ الإجابة بالطبع هي بالإيجاب، ومن أهم أوجه الاختلاف ما يلي:

– يتأثر الاستثمار الأجنبي بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية أكثر من نظيره الاستثمار المحلي.

– وجود خيارات عديدة للاستثمار الأجنبي قد لا تتوافر للاستثمار المحلي، فالمستثمر الأجنبي يستطيع أن يفاضل بين الدول التي من الممكن أن يستثمر فيها أمواله، بينما المستثمر المحلي كل ما يستطيع أن يفاضل بينه هو النشاط الذي سيضع فيه استثماراته ولكن في دولته.

وإذا أردنا أن نرى مدى تأثير الفساد على تدفق الاستثمارات الأجنبية، فمما لا شك فيه أن هناك من العوامل الأخرى التي تؤثر على تدفق الاستثمارات الأجنبية ومن أمثلة هذه العوامل الاستقرار السياسي والاقتصادي، ومعدلات النمو المتوقعة، ومدى تطور البنية التحتية والخدمات الحكومية، وتكاليف مزاولة الأعمال، وحجم السوق، والقوانين المنظمة للاستثمارات الأجنبية، وفيما يتعلق بالفساد فإن مستوى الفساد والأشكال التي يتخذها ومدى قدرة المستثمرين الأجانب على التعامل مع الفساد واستغلاله على الوجه الذي يحقق مصالحهم فإنه يلعب دوراً رئيسياً في تحديد حجم ونوعية الاستثمارات الأجنبية في البلد المضيف.

ولعل تعدد وتنوع تلك العوامل كان له أثر على نتائج الدراسات التي حاولت أن تستكشف العلاقة بين الفساد والاستثمارات الأجنبية، ومن الدراسات التي تناولت هذا العلاقة الدراسة التي قام بها "شانغ جين وي Shang-Jin Wei"

والتي تناولت آثار الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر والتي استخدم فيها أمثلة من بعض البلدان الآسيوية وتوصل فيها إلى النتائج التالية: [1]

أ- **أثر الفساد على الاستثمار الاجنبي المباشر**: في دراسة مجموعة من بيانات الاستثمار الاجنبي المباشر لأربعة عشر بلداً " مصدرا" الى (41) بلدا" مضيفا" قام بها وي Shang-Jin Wei في التسعينات، وجد أدلة واضحة على ان الفساد في البلدان المضيفة يثبط الاستثمارات الاجنبية. فاذا أرادت الهند مثلا" تخفيض مستوى الفساد لديها من (5.75) درجة الى مستوى الفساد في سنغافورة المقدر بدرجة واحدة، فان أثر ذلك على جذب الاستثمارات الاجنبية سيكون مساويا" لتخفيض نسبة الضريبة على الشركات بنسبة ٢٢%.

إن الكثير من البلدان الأسيوية قامت بعرض حوافز ضريبية لإغراء الشركات المتعددة الجنسية لجذب استثماراتها والعمل بها, فالصين مثلا" وفرت لتلك الشركات إعفاء ضريبي لمدة عامين اضافة الى ثلاث سنوات متعاقبة بنصف معدل الضريبة , واذا كان هذا الاجراء يأتي للتخفيف من حدة الفساد الداخلي وتشجيع الاستثمارات الاجنبية , فهذا يشير الى ارتفاع درجة الفساد في الصين .ان البلدان الاسيوية تستطيع ان تجذب الاستثمار الاجنبي دون حوافز ضريبية إذا استطاعت السيطرة على الفساد الداخلي في بلدانها .

ب- **الآثار على النمو الاقتصادي**: إذا كان الفساد يخفض الاستثمار المحلي ويقلل الاستثمار الاجنبي فمن الطبيعي ان يكون الفساد مخفضا" للنمو الاقتصادي. ولتوضيح ذلك الاثر نأخذ مثلا" بنغلاديش، فلو تمكنت بنغلاديش من تخفيض الفساد لديها من (7) الى مستوى الفساد في سنغافورة، فان معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي سيرتفع الى 1.8% عما كان عليه (حيث قدر معدل النمو الفعلي للفترة ١٩٦٠-١٩٨٥ ب ٤% سنويا"). أي ان دخل الفرد كان يمكن ان يرتفع الى أكثر من ٥٠%.

(1) Shang-Jin Wei Corruption in Economic Development op cit.

ولذا يرى البعض أن الفساد يؤثر تأثير مباشر في حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي، ففي الوقت التي تسعى فيه الدول النامية إلى استقطاب موارد الاستثمار الأجنبي لما تنطوي عليه هذه الاستثمارات من إمكانات نقل المهارات والتكنولوجيا ، فقد أثبتت الدارسات أن الفساد يضعف هذه التدفقات الاستثمارية وقد يعطلها مما يمكن أن يسهم في تدني إنتاجية الضرائب، وبالتالي تراجع مؤشرات التنمية البشرية خاصة فيما يتعلق بمؤشرات التعليم والصحة ، بل ممن الممكن أن يكون عبئاً على موارد الدولة ، وقد يؤدي هذا إلى عزوف المستثمر الأجنبي عن الاستثمار بسبب تخوفه من أضرار الفساد باستثماره [(١)].

رابعاً: أثر الفساد على التجارة الخارجية:

لا شك أن تأثير الفساد لا يقتصر على العلاقات الاقتصادية داخل الدولة فقط ، بل من الممكن أن يتعدى التأثير على العلاقات الاقتصادية بين الدول أيضا، فكما يؤثر الفساد على الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي – كما أوضحنا – فإن الفساد قد تكون له آثار ملموسة على التجارة الخارجية، فيرى (داني رودريك) [(٢)]، أن الفساد قد يعمل – حسب الظروف – إما على زيادة معوقات التجارة الدولية أو نقصانها ، وغالباً ما تزداد المعوقات إذا ما خرج الفساد عن نطاق السيطرة، أو كان مكلفاً للغاية، أو كان يتخذ شكل الابتزاز بالدرجة الأولى، وقد تكون المعوقات أدنى إذا ما كان الفساد بمثابة ثاني أفضل استجابة للحواجز القائمة أو لغيرها من التشوهات.

ففي الكثير من البلدان تشتهر وكالات الجمارك بالفساد، بيد أن هذا التأثير الصافي غير بين، فابتزاز مقاول شحن من قبل مسؤولي الجمارك الذين يهددون –

(١) د. عصام عبد الفتاح مطر: الفساد الإداري، ماهيته، أسبابه، ظاهره، الوثائق العالمية والوطنية المعنية بمكافحته، دور الهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مواجهة الفساد، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠١١م، ص٣٨٤

(٢) داني رودريك وجيمس ا.رواخ: تعليقان، منشور مؤتمر الفساد والاقتصاد العالمي، تحرير: كيمبرلي آن إليوت، ترجمة: محمد جمال إمام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨م، ص١٥٣-١٥٧.

مثلاً-بترك شحنة من الموز على سطح السفينة، يمكن أن يقلل من مستوى الواردات إذا ما عجز مقاول الشحن عن دفع الرشوة أو لم يكن راغباً في دفعها، بينما يختلف الوضع إذا ما افترضنا وضعاً آخر وهو أننا لو افترضنا أن مصدر الموز عرض تقديم رشوة على مسؤول الجمارك إذا ما قام بتخفيض مبلغ الرسوم، ففي هذه الحالة فإن الفساد قد يزيد من حجم التجارة لا أن يقللها. (١)

خامساً: أثر الفساد على الإنفاق الحكومي:

لاشك أن للفساد تأثير قوى على الإنفاق الحكومي، إذ أن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لرسم الإطار العام للنشاط الاقتصادي والاجتماعي من خلال تحديد الحقوق العينية والشخصية وتوفير الحماية وإصدار القوانين التي تحكم المعاملات وتصحح اختلالات السوق، وقيامها بإعادة توزيع الدخل بما يضمن تحقيق المساواة في الحصول على فرص العمل والخدمات العامة المختلفة، كذلك يأتي تدخلها للحد من المخاطر عن طريق توفير المعاشات التقاعدية والتعويضات عن البطالة والتأمين على العجز (٢).

وعند قيام الدولة بتأدية تلك الواجبات فإنها من الممكن أن تتسبب في الحد من سلوك الأفراد والجماعات بما يزيد عن الحد اللازم لتحقيق الاهداف العامة، وهذا يؤدي إلى ظهور الفساد من خلال (٣):

١- استغلال هذه الحالة للإثراء الشخصي من قبل جماعات صغيرة لها نفوذ في الأجهزة التشريعية والتنفيذية، وقد تضم كبار المسؤولين في الدولة.

٢- تنفيذ السياسات العامة بطرق تتسم بالتبذير وانعدام الكفاءة.

(١) كيمبرلي آن إليوت: الفساد كمشكلة من مشكلات السياسة الدولية، مرجع سابق، ص٢٦٨-٢٦٩.

(٢) سوزان -أكرمان: الفساد والحكم الرشيد، ورقة مناقشة مقدمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، يوليو ١٩٩٧م، ص ٣٩-٤٢.متوفر على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) تحت عنوان: www.pogar.org/publications/finances/anticor/fightingcorruption97a.pdf آخر اطلاع ١٠-٢-٢٠١٤م، آخر إطلاع ٢٠١٤/٢/١٥م.

(٣) حسين جابر عبد الحميد الخاقاني: الفساد الاقتصادي وآثاره على عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، مرجع سابق، ص٢٨، د. سمير خيري توفيق: مبدأ سيادة القانون، وزارة الثقافة والفنون، سلسلة دراسات -رقم ١٣٨، العراق،١٩٧٨، ص١٦٤-١٦٥.

٣- تفشي قصور الأداء الحكومي بقدر لا يضاهي إلا قصور آليات السوق.

٤- السلطة التقديرية الممنوحة لبعض المسؤولين الذين يديرون توزيع المنافع وفرض الأعباء المرهقة، مقابل رغبة الأفراد والشركات في الحصول على معاملة تفضيلية واستعدادهم دفع الرشاوى لأجل ذلك.

ويعتقد باولو ماورو [١] بأن تدخل الحكومة في الاقتصاد عن طريق السياسات الحكومية يساعد في حصول الفساد، فحيثما تكون الحكومة متغلغلة والمسؤولون الحكوميون لديهم استنساب عريض – أي حرية تصرف أو سلطة تقديرية – في تطبيق تلك القواعد التنظيمية، فإن الأطراف الخاصة تكون مستعدة لدفع الرشاوى للمسؤولين الحكوميين للحصول على أي ريع يمكن أن تولده القواعد التنظيمية، ويعزو مصادر الريع إلى نوعين من العوامل، حكومية وغير حكومية، ويهدف من ذلك إلى أن تحديد مصادر مثل هذا الفساد له فائدة في إحكام السيطرة عليه.

العوامل الحكومية: يلخص ماورو مصادر الريع أو الفساد الحكومي والتي وردت في الأدبيات الاقتصادية بالآتي:

١- التكسب من قيود التجارة باعتباره نموذجاً رئيسياً لمصادر الريع التي تستحثها الحكومة، فمثلاً تقضي القيود الكمية المفروضة على الواردات إلى جعل تراخيص الاستيراد بالغة القيمة، وقد يكون المستوردون حينئذ مستعدين لرشوة المسؤولين الذين لهم صلة بذلك من أجل الحصول عليها. وعلى العموم، فإن حماية الصناعات المحلية من المنافسة تولد ريعاً يقابله استعداد أصحاب المشاريع لدفع الرشاوى. وتعتمد درجة الفساد على درجة الانفتاح الاقتصادي، فكلما حصل قدر أكبر من الانفتاح في اقتصاد ما أدى ذلك إلى انخفاض درجة الفساد.

٢- الدعم الحكومي من الممكن أن يكون مصدراً للريع، ويفسر أديس ودي تيلا الفساد على أنه دالة للسياسة الصناعية، حيث تبين أن الدعم المقدم للتصنيع

(١) باولو ماورو: تأثير الفساد على النمو والاستثمار والإنفاق الحكومي تحليل مقارن فيما بين الدول، مرجع سابق، ص ١٢٣-١٢٥.

يرتبط بالمؤشرات القياسية للفساد.

٣- تحديد الأسعار يعتبر مصدراً محتملاً للريع والسلوك التكسبي، فمثلاً قد يكون أصحاب المشاريع على استعداد لرشوة المسؤولين الحكوميين للمحافظة على توفير المدخلات بأسعار أقل من سعر السوق.

٤- نظم سعر الصرف المتعدد ومخططات تخصيص النقد الأجنبي تفضي إلى الريع. فمثلاً لو عمل مديرو المصارف التجارية المملوكة للدولة على تخصيص النقد الأجنبي وفقاً لأولويات وضعوها بأنفسهم، فحينئذ قد يكون أصحاب المشاريع في البلد مستعدين لرشوة مدراء المصارف للحصول على النقد الأجنبي اللازم لشراء المدخلات المستوردة.

٥- الأجور المنخفضة في الخدمة المدنية بالمقارنة مع أجور القطاع الخاص تعتبر مصدراً محتملاً للريع. فعندما لا يدفع للموظفين المدنيين أجور كافية للوفاء باحتياجاتهم، فقد يضطرون إلى استخدام مناصبهم لجمع الرشاوى، خاصة عندما تكون التكلفة المتوقعة لضبطهم وفصلهم منخفضة.

أما العوامل غير الحكومية التي تعد مصدراً للريع فهي:

١. ثروات الموارد الطبيعية، تعتبر نموذجاً نمطياً لمصدر الريع حيث يمكن بيعها عادة بسعر يتجاوز تكلفة استخراجها بكثير. ان الاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية قد تكون أكثر عرضة للسلوك التكسبي من الاقتصادات الفقيرة في مواردها الطبيعية. اذ وجد أن حصة البلد من صادرات المنتجات الاولية في اجمالي الصادرات ترتبط بمؤشر الكفاءة البيروقراطية، حيث تسيطر السلطة على منح اجازات تصدير الموارد الأولية التي تتسم بانخفاض تكاليف الاستخراج وتزايد الطلب العالمي عليها كالنفط وخامات المعادن المختلفة.

٢. العوامل الاجتماعية تساهم في خلق بيئة يتوافر فيها الريع عن السلوك التكسبي. فمن الارجح ان يقدم المسؤولون العموميون مجاملاتهم لأصدقائهم وأقاربهم في المجتمعات التي تتصف فيها العلاقات بطابع شخصي الى حد أكبر.

كما يظهر تأثير الفساد على الإنفاق الحكومي من خلال تشويه وتخصيص الموارد الحكومية ، فالفساد يؤدي إلى زيادة الاستثمار العام في المناطق على أساس الأفضلية للمشاريع التي يمكن منها استخلاص رشاوى كبيرة، لا على أساس المشاريع التي يتحقق منها الرعاية الاجتماعية للمجتمع، إن ترتيب الدولة لمشاريعها يجب أن يكون وفقاً للقيم الاجتماعية وليس وفقاً للمدفوعات الفاسدة ،ويخلص (ماورو) [1] إلى أن الزيادات في الفساد تؤدي إلى زيادات في الإنفاق الحكومي في مشاريع لا تفيد المجتمع ككل (مشاريع الأبهة)والتي قد يكون ضررها أكثر من نفعها، مما يؤدي إلى حرمان الفقراء من البرامج الاجتماعية ، فعندما تكون معدلات الفساد عالية ، وتستطيع الحكومات أن تحصل على عوائد من ذوي الدخل المرتفع ، فمن غير المحتمل أن تمد إنفاقها إلى الفقراء من خلال البرامج الاجتماعية ، وإنما تتحول الأموال الحكومية بصورة مباشرة بعيداً عن الفقراء — بسبب الفساد–مؤدية إلى إعاقة النمو الاقتصادي . كما يربط ماورو بين الفساد والإنفاق الحكومي على التعليم والصحة من حيث أن معدلات الفساد ترتبط ارتباطاً سلبياً بين هذين المرفقين حيث أن انتزاع الريع يتحقق بسهولة فيهما بعكس بعض المرافق الأخرى.

كما يترتب على انتشار الفساد في القطاع الحكومي انخفاض انتاجية النفقة العامة من خلال تخصيص النفقات العامة نحو الأنشطة المظهرية كالأنشطة الرياضية والأندية ووسائل الإعلام ونحو ذلك مما يطلق عليها مشاريع (الفيل الأبيض)، في مقابل إهمال الكثير من المشروعات والأنشطة الاقتصادية المهمة ، كالإنفاق علي المشروعات الزراعية والصناعية ، أو يكون الإنفاق بشكل غير كاف ، أو يتم إسناد المناقصات والمشروعات على شركات معينة مملوكة لأصحاب النفوذ والجاه في المجتمع ، أو يتم تنفيذ المشروعات العامة بدون دراسة

(١) باولو ماورو: تأثير الفساد على النمو والاستثمار والإنفاق الحكومي تحليل مقارن فيما بين الدول، مرجع سابق، ص ١٤١، د. فاطمة إبراهيم خلف: السياسة المالية والفساد الإداري والمالي دراسة تطبيقية في مصر للمدة من ١٩٨٠–٢٠٠٨م، بحث منشور بمجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، المجلد (٤) العدد (٧)، السنة ٢٠١١م، ص٢٣٣.

كافية من حيث التكلفة أو جودة التنفيذ كأن يتم استيراد المواد الخام والآلات ونحوها من بلاد أجنبية معينة ،قد لا تكون هذه السلع جيدة أو رخيصة مقارنة بالبلاد الأخرى من أجل تحقيق ربح لأصحاب النفوذ والجاه [١].

كما يرى البعض بأن السياسات والمؤسسات الحكومية ممن الممكن أن تؤثر على النمو، وحجتهم في ذلك ان مستويات مرتفعة من الاجراءات لحماية المنتجات المحلية غالبا" ما تقترن بمبالغ ريع كبيرة يجذبها المنتجون المحليون. كما ان المؤسسات العامة غير الفعالة والسياسات الانمائية الاقليمية العديمة المردودية تتسبب في ركود الانتاجية الداخلية، وقد تصمم خطط الترخيص للإبقاء على الريع واضعاف انضباط السوق. ان ادبيات التنمية الاقتصادية لم تتناول الفساد صراحة إلا قليلا"، إذ أكد بعض الكتاب على الطريقة التي تخلق بها السياسات الحكومية حوافز تدفع الى ممارسة الانشطة غير المشروع [٢]. فبدلا" من اعتبار القصور الحكومي مجرد نتيجة للتقاعس أو عدم الكفاءة، يمكن اعتبار الاخفاق الحكومي ناتج عن اهتمام الساسة والبيروقراطيون والافراد والشركات بمصالحهم الذاتية. والمسألة المحورية هي ما إذا كانت الرشاوي المدفوعة تعتبر طريقة للقفز على القوانين غير الفعالة أو مصدرا" لعدم الفعالية ذاتها. وتشير الدراسات الاحصائية التي تستخدم بيانات اعدتها شركات استطلاع خاصة توفر معلومات لصالح الشركات المستثمرة، الى ان قوة المؤسسات القانونية والحكومية وانخفاض مستويات الفساد يؤثران ايجابا" على النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية الاخرى [٣].

(١) باولو ماورو: الفساد الأسباب والنتائج، مرجع سابق، ص ١٢، د. عبد الله بن حاسن الجابري: الفساد الاقتصادي، مرجع سابق، ص١٨-١٩.

(٢) سوزان -أكرمان: الفساد والحكم الرشيد، مرجع سابق، ص ١١.

(٣) د. يحيى غني النجار: الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي، متوفر على شبكة المعلومات الدولية تحت عنوان www.nazaha.iq/search_web/eqtsade 4.doc.٤ص

وتبين دراسات اخرى [1] إن الكثير من الاقتصادات القادرة على المنافسة لا تعاني من الفساد لأنه ليس فيها سوى القليل من الريع الاقتصادي الذي يمكن جنيه، فالاقتصاد القادر على المنافسة يترافق عادة مع فرص محدودة للتدخل الحكومي وهذا يعطيه حرية أكبر للنشاط وتحقيق الارباح، إذ ان فرص استغلال النفوذ من قبل المسؤولين في الحكومة تكون محدودة وفي اضيق نطاق لتحقيق مكاسب شخصية مما يعني انخفاض فرص تحقيق الريع. ومن المحتمل ان يعمل الفساد الواسع الانتشار على تأخير التنمية وعلى توزيع منافع التنمية بشكل غير متساوٍ على حد سواء وذلك من خلال تعميق التفاوت في الدخول وخلق التفاوت في توزيع الاصول وسوء الانفاق الحكومي وانحياز النظام الضريبي والتوزيع غير المتكافئ لمخاطر الاستثمار بين الاغنياء والفقراء. ولكن عندما تنمو البلدان مع وجود الفساد فذلك يعني ضمنا" بأن الفساد لم يصل الى حد تقويض الثوابت الاقتصادية وان تأثيره لا يزال ضعيفا". بيد ان النمو قد يكون سببا" للفساد من حيث خلقه لمكاسب يمكن تقاسمها , اذ يعمل النمو على زيادة فعالية نشاط القطاع الخاص وزيادة حاجته الى خدمات الحكومة ودعمها في مجال الحصول على اجازات استيراد المواد الاولية او شمولهم بالحماية من المنافسة الاجنبية او الدعم المالي بشروط ميسّرة وغيرها من متطلبات تعزيز النشاط , وبالمقابل يحاول المسؤولون الحكوميون استثمار صلاحياتهم في الحصول على المكاسب التي خلقتها حاجة القطاع الخاص لخدمات الحكومة مما يجعلهم في وضع يفاضلون بين المشاريع تبعا" لمقدار المكاسب التي يحصلون عليها عن طريق الرشوة , فان احتاج صاحب المشروع الخاص الى تمويل او الحصول على اجازة استيراد او غير ذلك فما عليه إلا ان يدفع لقاء حصوله على خدمة مجانية وذلك لتسهيل المعاملة والا بقي مشروعه متعثرا" لا يقوى على العمل بصورة صحيحة. ورغم ان مدفوعات الرشوة يمكن ان تسهل

(١) المرجع السابق: ص٥، سوزان روز– أكرمان: الاقتصاد السياسي للفساد، منشور ضمن كتاب الفساد والاقتصاد العالمي، تحرير: كيمبرلي آن إليوت، ترجمة: محمد جمال إمام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨م، ص٥٠-٧٢.

معاملات الاعمال إلا ان ذلك لا يمكن تقبله كوصفة للنمو. وتشير البحوث المقارنة فيما بين البلدان الى ان بيوت الاعمال الاصغر حجما" تجد الفساد المنهجي مكلفا" بوجه خاص وان الحكومات المتعسفة والفاسدة تدفع بالشركات الى القطاع غير الرسمي، وان من الاقل احتمالا" نجاح المشاريع الانمائية في البلدان التي توجد فيها مستويات مرتفعة من الفساد، فالمدفوعات غير القانونية يمكن ان تزيد الى حد كبير من تكلفة مشاريع الاشغال العامة وتقلل من جودتها.

سادساً: أثر الفساد على القطاع الضريبي والجمركي:

لاشك أن للفساد أثر كبير وملحوظ على القطاع الضريبى والجمركى في أي دولة من الدول من حيث كمية المبالغ الضخمة التى تضيع على الدولة والتى تذهب إلى المسؤولين الفاسدين من خلال التهرب الضريبي والجمركي والتي تعد من الظواهر الخطيرة التى لها آثار سيئة وعواقب وخيمة على اقتصاديات الدول قد تؤدي إلى عرقلة عملية التنمية، لأن هذه الظاهرة ترتبط بسلوك وأخلاقيات الأفراد نحو أداء هذا الواجب العام ،الذي قد يؤدي إلى عدم قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها قبل الأفراد ،كما يؤدي أيضاً إلي ظلم الأفراد الآخرين الأمناء ،حيث تضطر الدولة أمام نقص حصيلة الضرائب ونقص الإيرادات إلى أن تزيد من حجم الضرائب الذين يتحملون هم عبئها وحدهم، وحتى نبين جزءاً بسيطاً من حجم هذه الظاهرة نورد هذا التقرير الذين يظهر لنا المبالغ الكبيرة التى تضيع على الدولة ، ففي التقرير الذي تم نشره في مجلة "الأهرام الاقتصادي" ذكر أن في مصر يتراوح التهرب الضريبي بين ٢٢-٨٠ مليارًا من الجنيهات سنويًا، إضافة إلى ذلك فإن هناك تصريحات رسمية ذهبت إلى أن ٧٥% من رجال الأعمال يتهربون من الضرائب مما أصبح سلوكاً عاماً بكل ما يمثله من استخفاف بحقوق المجتمع ،وعبث بالقانون وبالتالي أصبح التهرب ظاهرة تستحق الدراسة [١].

(١) غادة راضي: الضرائب (الدولة تشتكي– والممولون يتهربون) مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)تحت عنوان:-http://www.onislam.net/arabic/nama/news/93671-1999-10-24%2023-15-15.html، آخر إطلاع ٢٠١٤/٢/١٥م.

وفي لبنان مثلا توجد دراسات وتقديرات لحجوم التهرب الضريبي، فقد وصلت نسبة المتخلفين عن دفع الضريبة من إجمالي المكلفين حوالي ٧٠%، وفي أمريكا بلغت نسبة التهرب الضريبي حوالي ١٠% من الناتج القومي، وفي الاتحاد الأوروبي بلغت النسبة حوالي ١٦% [١]، وفي الجزائر كشفت دراسة اقتصادية ان ظاهرة التهرب الضريبي والجمركي والتهريب تبلغ اوجها في تجارة التبغ, تلك المادة التي تتربع على رأس المواد التي يتم اكتشافها مهربة عبر مختلف الحدود والموانئ حسب دوائر الجمارك , ما جعل الحكومة الجزائرية تؤكد في قانون المالية لعام ٢٠٠٨ على ضرورة مواصلة عملية مكافحة التهرب الضريبي والتزوير , وقدرت الدراسة انه ما بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٠ بلغت قيمة التهرب الضريبي في هذا القطاع حوالي ١٠٠ مليار دينار جزائري او ما يزيد عن مليار دولار وهي تقديرات تبدو متفائلة جدا" قياسا" بالأرقام القياسية التي قدرته ما بين 3.4 و 6.9 مليار دولار خلال تلك الفترة [٢].

العلاقة بين الفساد والتهرب الضريبي:

ترجع العلاقة بين الفساد والتهرب الضريبي إلى عدة أسباب منها أسباب تخص المكلف الذي يبحث دائماً في تقليص تكاليفه وزيادة عوائده بطرق مشروعة وغير مشروعة، وفي المقابل هناك أيضاً باحثين عن الريع (من موظفي الحكومة) الذين قد يستخدمون أساليب ملتوية لمساعدة المتهربين على التهرب من دفع الضريبة، وذلك بحكم وجودهم في السلطة الضريبية وتخصصهم في تنفيذ القوانين الضريبية وتفسيرها وتطبيقها, وتمتعهم بالصلاحيات المناسبة التي تجعلهم يضعون

(١) ويكيديا الموسوعة الحرة: الضريبة أو الجباية ،منشور على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) تحت عنوان:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A9 ،آخر إطلاع ١٥/٢/٢٠١٤م.

(٢) فضيلة مختاري: التهرب الضريبي في الجزائر، مجلة الشروق أون لاين، منشور على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) تحت عنوان:

http://www.echoroukonline.com/ara/?news=17779 ، آخر إطلاع ١٥/٢/٢٠١٤م.

تقديراتهم لحجم الوعاء وتقدير الضريبة عليه والاعفاءات مما يجعلهم يمتلكون سلطة تقديرية , يستخدمونها في زيادة دخولهم عن طريق التواطؤ مع المكلفين مقابل ثمن, وهذا ما يشكل بيئة خصبة لتنامي الفساد، أو بمعنى آخر استخدام المنصب العام لتحقيق منفعة شخصية، وهنالك دوافع عديدة لأصحاب السلطة التقديرية للقيام بالتواطؤ مع المكلفين, ولعل الدافع الرئيسي هو تدني مستوى الاجور التي يتقاضاها الموظفون والتي لا تتلاءم مع متطلبات الحياة الاعتيادية, فضلا" عن التفاوت الكبير بين الدخول في المجتمع وكذلك التفاوت في توزيع الثروة, مما يشعرهم بالغبن, وهم يحاولون بعملية التواطؤ مع المكلفين سد الفجوة الحاصلة في دخولهم[1] .

ويترتب على ذلك أن من يستطيع أن يتهرب من دفع الضريبة بطريقة أو بأخرى يقوم بذلك، ويلعب الفساد دوراً في حمايته أو على الأقل التستر عليه وحمايته من العقوبة، وهذا يعد إخلالاً بمبدأ العدالة الأفقية التي تقوم على أساس معاملة ضريبية متماثلة للأفراد ذوي القدرة المتساوية على الدفع، كما يخل بمبدأ العدالة الرأسية التي تقتضي معاملة ضريبية مختلفة للأفراد ذوي القدرة المختلفة على الدفع، مما يترتب عليه في النهاية إخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع المسئوليات والأعباء الاجتماعية [2].

كما يترتب على الفساد في القطاع الضريبي مقدرة زائفة على الدفع من الأفراد المنهمكين في الممارسات الفسادية، مما ينجم عن هذه الممارسات وانتشارها على نطاق واسع انخفاض زائف في الطاقة الضريبية للمجتمع ككل[3].

العلاقة بين الفساد والتهرب الجمركي:

(١) د. يحيى غني النجار: الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي، مرجع سابق، ص١٠، حسين جابر عبد الحميد الخاقاني: الفساد الاقتصادي وآثاره على عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، مرجع سابق، ص١٠٨.

(٢) د. عبد الله بن حاسن الجابري: الفساد الاقتصادي، مرجع سابق، ص ١٧.

(٣) المرجع السابق، ص ١٧-١٨، دانيال كوفمان وآخرون: الفساد والتنمية، مجلة التمويل والتنمية، يصدرها صندوق النقد الدولي، عدد مارس ١٩٩٨م.ص٧.

يعد التهرب الجمركي أيضاً هو تهرب من دفع الضريبة شأنه شأن الضرائب الأخرى-لأن الضريبة الجمركية نوع من أنواع الضرائب غير المباشرة- غير أنها تختلف عن الأنواع الأخرى من الضرائب في أنها تتعامل مع شريحة معينة تستورد مجموعة من السلع تأتي عبر المنافذ الحدودية استيراداً أو تصديراً ، وشأن هذه الظاهرة كغيرها من الظواهر الأخرى لا تتم إلا إذا توافرت لها البيئة المشجعة من ضعف القوانين والتعليمات وتضاربها ،إضافة إلى الموظفون الحكوميين الفاسدون الباحثون عن الريع ، والموظفون الباحثون عن الأرباح غير المشروعة في القطاع الخاص وهم المتهربون من دفع الضريبة الجمركية ، فإذا ما حدث التواطؤ بين هذين الطرفين فإن التهرب من دفع الضريبة سيكون أسهل ومخاطره القانونية أقل، مما يترتب عليه ضياع مبالغ كبيرة من الأموال كان من المفروض أن تدخل إلى خزانة الدولة وتساهم في تحقيق التنمية الشاملة لها.

المبحث الخامس : آليات مكافحة الفساد ومواجهته

لا غرو فقد أصبح الفساد من المشاكل التي احتلت اهتماماً واسعاً وأولوية كبيرة في سياسات معظم الدول، خاصة الدول النامية منها ، وذلك لما سببه الفساد لها من دمار اقتصادي واجتماعي مازال يؤثر في اقتصاديات هذه الدول ، ومن ثم فقد بادرت عدة منظمات دولية مثل البنك الدولي ، ووكالة الولايات المتحدة للإنماء الدولي ، ومؤسسة التعاون الفرنسي ، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ، ومنظمة الشفافية الدولية إلى تنظيم الدورات والبرامج التي تهتم بموضوع الفساد وكيفية معالجته، وفي الوقت نفسه سعت العديد من حكومات الدول النامية تحت ضغط الانتفاضات الشعبية إلى شن حملات موسعة ضد الفساد الذي هدد استقرارها الأمني والسياسي والاقتصادي ا[1].

وإذا كانت الاقتصاديات المختلفة تحارب الفساد وتحاول أن تحد من آثاره السيئة ، فإن للإسلام منهجه المتميز ونظامه الذي لا يوجد له نظير أو مثيل في محاربة ومواجهة الفساد، وذلك لأنه الدين الذي ارتضاه الله للناس ، وجعل اتباعه خير أمة أخرجت للناس تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، ومن هنا فسوف أتناول منهج كلاً من الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي في وضع الآليات المناسبة والأساليب المتعددة، التي يستطيع من خلالها مكافحة الفساد ومواجهة المفسدين أيا كانوا ومهما كانوا وذلك لمواجهة هذه الظاهرة التي استشرت في العالم كله .

وفي إطار هذه المواجهة يرى بعض الباحثين أنه لا يمكن التسليم بإمكانية مكافحة الفساد بآليات موحدة وثابتة يُظن بأنها صالحة للتعميم في جميع الأقطار، وفي كل الأزمان، نظراً لتباين البيئات والمجتمعات والحضارات من جهة، ولقابلية الظاهرة على التكيف والتأقلم مع هذه الظروف بأشكال وأساليب متباينة من جهة

(١) د. حسن أبو حمود: الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية، بحث منشور بمجلة جامعة دمشق، سوريا، المجلد الثامن عشر–العدد الأول، ٢٠٠٢م، ص٤٦١.

أخرى[1]، بل إن هذه الآليات كما يشير بعض الباحثين لا يمكن أن تقضي على هذه الظاهرة بالكامل، لكن العمل الجاد، ووضع الآليات المناسبة، وتطبيقها بحزم وجدية، والعمل على تخطي معوقات تطبيقها هو الذي يدفع لأن يكون الفساد استثناء لا قاعدة[2]، ويجب أن تأخذ آليات مكافحة الفساد بعين اعتبارها مختلف المجالات الحيوية للمجتمع من جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية. [3]

ومن هذه الآليات أولاً إيقاظ الرقابة الذاتية بين الأفراد أو بمعنى آخر (رقابة الضمير) وهذه من الآليات التي يتميز بها الاقتصاد الإسلامي عن غيره من الاقتصاديات الأخرى وثانياً التوعية بالمخاطر والآثار التي يولدها الفساد على الاقتصاد، وقيام الجهات والأجهزة الرقابية بمحاربة الفساد والضرب بيد من حديد على من يثبت تورطه في قضايا الفساد، والعمل على سن التشريعات والقوانين التي تواجه ذلك.

وفيما يلي أتناول بعضاً من هذه الآليات على النحو التالي:

أولاً: غرس مراقبة الله تعالي والخوف منه وتنمية القيم الإسلامية في أفراد المجتمع (الرقابة الذاتية):

لا شك أن للعقيدة تأثير كبير على النظام الذي يعتنقه المجتمع ، ولا يمكن فصل أي نظام اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي عن عقيدته ، وبما أن النظام الاقتصادي الاسلامي قد جعل العقيدة الإسلامية هي مصدره الأساسي التي يستقي منها قيمه وقواعده وخصائصه ، ومن خلالها يحقق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية ، وبها

(١) د. عامر الكبيسي: الفساد العالمي الجديد واستراتيجيات مواجهته، كتاب الرياض :مؤسسة اليمامة الصحفية، 2009م، ص ٢٠٠.

(٢) محمد صادق اسماعيل، عبد العال الديربي: جرائم الفساد بين آليات المكافحة الوطنية والدولية، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م، ص١٣٩.

(٣) عبد الستار عمار: دراسة في أسباب تفشي ظاهرة الفساد الإداري ووسائل مكافحته، بحث مقدم إلى الندوة العلمية حول تفسير ظاهرة الفساد الإداري ووسائل مكافحته، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، بيروت – لبنان ،٢٠١١م، ص٨.

يسمو النظام الإسلامي بأفراده ، وينمي فيهم مراقبة الله تعالي في السر والعلن والخوف من عقابه ،وهو ما نطلق عليه الرقابة الذاتية للفرد (رقابة الضمير) التي لم تستطع كافة النظم الوضعية أن تطبقها، لأنها عبارة عن إحساس وشعور ينبع من داخل الفرد ويردعه عن ارتكاب أي شيء فيه مفسدة للمجتمع، قال تعالى ﴿مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلاَّ لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾(١) ، وقال تعالى ﴿ قُلْ إِن تُخْفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ﴾(٢).

إن تلك الرقابة هي التي تزرع في الإنسان المسلم الشعور بالمسئولية عن جميع الأعمال التي يؤديها، وأن الله سيحاسبه عليها، قال تعالى: ﴿ فوربك لنسئلنهم أجمعين * عما كانوا يعملون ﴾(٣).

ويعد تولي الوظائف من أعظم الأمانات والمسئوليات التي يجب على المسلم أن يحافظ عليها ويعطيها حقها، ويراقب الله تعالى فيها، وهو ما طبقه الحكام والولاة في حفاظهم على أموال المسلمين ومنع التعدي عليها، ومحاسبة من يفرط فيها.

فقد روي أن عمر بن عبد العزيز-رضي الله عنه-حينما كان في مرض موته، فقيل له: تركت ولدك هؤلاء وليس لهم مال، و لم تولهم إلى أحد، فقال: ما كنت لأعطيهم شيئاً ليس لهم، وما كنت لآخذ منهم حقاً لهم، أولي فيهم الذي يتولى الصالحين، إنما هو أحد رجلين: رجل أطاع الله، ورجل ترك أمر الله وضيعه". (٤)

وورد عنه أيضاً أنه لما تولي أمر الخلافة أمر ببيع الثياب التي كانت تبسط للخلفاء، وأن يوضع ثمنها في بيت مال المسلمين. (٥)

كما أن هذه الرقابة والخوف من الله هو الذي جعل هؤلاء العمال والموظفين والحكام يتورعون عن أخذ الشيء القليل من المال وهم في أشد الحاجة إليه، بينما

(١) سورة ق: الآية رقم ١٨.

(٢) سورة آل عمران: من الآية رقم ٢٩.

(٣) سورة الحجر: الآيتان ٩٢-٩٣.

(٤)سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز ،لابن الجوزي "أبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي"، ،تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ،دار ابن خلدون ، الاسكندرية ، مصر، الطبعة الأولى ،١٤١٧هـ-١٩٩٦م، ص٢٤٩.

(٥) المرجع السابق: ص١٠٦.

كانت خزائن الأموال تحت أيديهم وسلطانهم يستطيعون أن يأخذوا منها ما يشاؤون، وهناك من الأمثلة الكثيرة التي تؤكد هذه المعاني منها ما يلي:

ما رواه ابن الجوزي أن عمر بن عبد العزيز دخل على امرأته فاطمة بنت عبد الملك، فقال: يا فاطمة عندك درهم أشتري به عنباً؟ قالت: لا، قال: فعندك ثمنه – يعني الفلوس–نشتري به عنباً؟ فأقبلت عليه فقالت: أمير المؤمنين لا تقدر على درهم، ولا ثمنه، تشتري به عنباً، فقال: هذا أهون علينا من معالجة الأغلال في جهنم.(١)

وما رواه مالك، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، أنه قال: خرج عبد الله وعبيد الله ابنا عمر بن الخطاب في جيش إلى العراق، فلما قفلا مرا على أبي موسى الأشعري أمير البصرة ، فرحب بهما ، ثم قال : لو أقدر لكما على أمر أنفعكما به لفعلته، ثم قال : بلى، ها هنا مال من مال الله أريد أن أبعث به إلى أمير المؤمنين فأسلفكما، فتبتاعان به متاعاً من متاع العراق، ثم تبيعاه في المدينة، فتؤديان رأس المال إلى أمير المؤمنين، ويكون الربح لكما، فقالا: وودنا ذلك، ففعل، وكتب إلى عمر أن يأخذ منهما المال، فلما قدما باعا فأربحا، فلما دفعا ذلك إلى عمر قال: أكل الجيش أسلفه مثل ما أسلفكما؟ قالا: لا، فقال عمر: ابنا أمير المؤمنين فأسلفكما، أديا المال وربحه، فأما عبدالله فسكت، وأما عبيد الله فقال: ما ينبغي لك يا أمير المؤمنين هذا، لو نقص هذا المال، أو هلك لضمناه، فقال عمر: أدياه فسكت عبدالله، وراجعه عبيد الله، فقال رجل من جلساء عمر :يا أمير المؤمنين لو جعلته قراضاً، فأخذ عمر رأس المال ونصف ربحه، وجعله في بيت المال، وأخذ عبدالله وعبيد الله ابنا عمر بن الخطاب نصف ربح المال".(٢)

ثانياً: نشر الوعي العام بين أفراد المجتمع بمخاطر الفساد وضرورة مكافحته:

(١) المرجع السابق: ص١٤٥.

(٢) أخرجه الإمام مالك في الموطأ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، جـ٢، ص٦٨٧، كتاب القراض.

بعد إيقاظ الضمائر في نفوس المفسدين وتنشيط الرقابة الذاتية تأتي الخطوة الثانية في مواجهة الفساد وهي توعية الأفراد بخطورة الآثار السيئة التي يولدها الفساد على المجتمع وعلى الاقتصاد، وتبدأ هذه التوعية بمحاسبة الأفراد لأنفسهم ومراجعتها ثم توعية المحيطين بهم بذلك.

إن الأسرة هي النواة الأولى لتنشئة الفرد فعندما يغرس في نفس الفرد الأخلاق الحميدة والفاضلة، فإن هذا يساعده على نبذ الفساد وممارساته، ثم بعد ذلك يأتي دور المؤسسات التعليمية المختلفة التي تربي الفرد على أن الفساد جريمة كبرى وأن من يفعلها فإنه يتسبب في إلحاق الضرر بنفسه وبأسرته وبمجتمعه ، يأتي هذا من خلال تضمين المناهج التربوية موضوعات تُسهم في نشر ثقافة النزاهة وحفظ المال العام[1]، بل يرى بعض الباحثين أهمية تدريس مادة قانون مكافحة الفساد في الجامعات كمتطلب إجباري لجميع التخصصات، لأن الفساد آفة تنتشر في جميع المجالات وعماد مكافحتها هم هؤلاء الطلبة الذين سيكونون في المستقبل متخذي القرارات [2].

وفي الإطار التوعوي والتثقيفي يأتي دور الإعلام وأجهزته كأحد الوسائل المهمة المنوط بها التوعية بمكافحة الفساد وتوعية الأفراد بالوقوف يد واحدة في مواجهته، وذلك لما لوسائل الإعلام من تأثير كبير على الرأي العام وتغيير اتجاهاته، وظهر هذا واضحاً في العديد [3] من تجارب الدول التي جندت الإعلام من أجل مكافحة الفساد والتخلص منه نسبياً، مثل ما حدث في بريطانيا قبل قرابة مائة عام، وأيضا ما حدث في هونغ كونغ وسنغافورة قبل قرابة ٢٥ عاماً.

وفي مطالعتنا للاقتصاد الإسلامي ونصوص الشريعة الإسلامية نجد أن الأفراد هم السبب في الفساد بمختلف أنواعه سواء الاقتصادية او الاجتماعية أو غيرها ، وهم السبب أيضاً في مكافحته والقضاء عليه، قال تعالى﴿ ظهر الفساد في البر والبحر

(١) د. عصام عبد الفتاح مطر: الفساد الإداري،مرجع سابق، ص ٤٣٧.

(٢) د. أحمد محمود نمار أبو سويلم: مكافحة الفساد، دار الفكر، عمان، الأردن ،٢٠١٠م، ص١٠٢

(٣) د. حسن أبو حمود: الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص٤٦١.

بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون ﴾[1]،"قال القرطبي: اختلف الفقهاء في معنى الفساد.. فقيل الفساد: القحط وقلة النبات وذهاب البركة، وقيل: الفساد كساد الأسعار وقلة المعاش، وقيل الفساد: المعاصي وقطع السبيل والظلم ، أي صار هذا العمل مانعاً من الزرع والعمارات والتجارات".[2]

والخلاص من كل هذه المشكلات يتأتى عن طريق تربية الأفراد تربية إسلامية تتفق ونظرة الشريعة إلى الكون والحياة، قال تعالى: ﴿ له معقبات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من أمر الله إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم وإذا أراد الله بقوم سوءاً فلا مرد له ومن لهم من دونه من وال ﴾[3]،فهذه الآية دليل على أن مكافحة أي فساد في المجتمع رهين بإرادة أفراده في التغيير، من خلال مجاهدة النفس وإصلاحها ومن ثم ينصلح المجتمع.

إن أهمية توعية الأفراد ، وتعاونهم وإدراكهم وتضامنهم في مكافحة الفساد، من الأمور التي حثت عليها السنة المشرفة ،لأن المفسد لن يقتصر فساده على نفسه – كما سبق القول- وإنما يمتد الأثر إلى المجتمع بأسره ، وإذا لم يواجه المجتمع المفسدين ويضرب على أيديهم فسينتشر الفساد في المجتمع ويواجه من الآثار السيئة ما يدرك عواقبه ، ﴿فعن النعمان بن بشير رضى الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم فقالوا لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقا و لم نؤذ من فوقنا فإن يتركوهم وما أرادوا هلكوا جميعا وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعا﴾[4]، فالمسئولية هنا مشتركة بين أفراد المجتمع كما وضحها الرسول صلى الله عليه وسلم في الحديث ،فينبغي أن يبدأ بنصح المفسد فإن ارتدع وإلا أخذ على يده، لأن تصرفه لن يضره وحده وإنما سيضر المجتمع كله، إذ أن مسؤولية تغيير

(١) سورة الروم: الآية رقم٤١.

(٢) تفسير القرطبي، مرجع سابق، جـــ١٤، ص٤٠.

(٣) سورة الرعد: من الآية رقم(١١).

(٤) (حديث صحيح) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشركة، باب هل يقرع في القسمة والاستهام فيه ،٢/٢٠٥-٢٠٦، رقم ٢٤٩٣.

الفساد ليست مقتصرة على الحاكم فقط ، وإنما يشترك معه أفراد المجتمع كل حسب قدرته، لأن من القواعد الأصلية للتغيير في الشريعة قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قال تعالي:﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ولو آمن أهل الكتاب لكان خيراً لهم منهم المؤمنون وأكثرهم الفاسقون ﴾[1].

ثالثاً:الحرص على اختيار ذوي الكفاءات لشغل الوظائف العامة والخاصة:

إن من أهم خطوات محاربة الفساد هو العمل على تولية الوظائف العامة أو الخاصة لمن تتوفر فيهم صفات معينة تحملهم على أداء الأعمال المنوطة بهم بكل حيدة وإتقان بعيداً عن الفساد والمفسدين.

وتشترط أغلب النظم الوضعية فيمن يتولون الوظيفة العامة شروطاً تمثل أغلبها في ضمان الولاء للدولة والكفاءة للشخص الذي سيتولى هذه الوظيفة ومن هذه الشروط ،أن الشخص لابد أن يكون متمتعاً بجنسية الدولة التي ستوليه الوظيفة وأن يكون متمتعاً بجميع حقوقه المدنية، كما يشترط أن يكون حسن السيرة والسلوك، إضافة أنه لا يكون قد حكم عليه بعقوبة جنائية أو في جناية أو جنحة مخلة بالشرف، وألا يكون قد فصل من الخدمة بقرار تأديبي نهائي، وأن يكون لائقاً صحياً، وأن يبلغ سناً معينة غالباً ما تكون ثماني عشرة سنة، إضافة إلى استيفاءه للشروط الازم توافرها فيمن سيشغل الوظيفة [2].

ومن الملاحظ أن هذه الشروط تتمثل في ضمان أداء الوظيفة والقيام بها على أكمل وجه، غير أنها لا تبحث في شخصية الموظف وأمانته وقدرته على تحمل أعباء الوظيفة.

أما النظام الإسلامي فكان من الشروط التي اشترطها في الموظف لتولي الوظيفة هو شرطي الأمانة والقوة.

---

(١) سورة آل عمران: من الآية رقم (١١٠).

(٢) د. مازن ليلو راضي: القانون الإداري، طبيعة القانون الإداري، التنظيم الإداري، الضبط الإداري، المرفق العام، الوظيفة العامة، القرار الإداري، العقود الإدارية، بدون دار نشر، الطبعة الثالثة، ص ١٣٨-١٣٩.

فالأمانة هي التي تحمل صاحبها على أداء عمله بإخلاص وإتقان ، مع المحافظة على ما يولى عليه[١].

وهذا ما حرص عليه النظام الاقتصادي في الإسلام، قال تعالى حكاية عن نبي الله يوسف عليه السلام ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾[٢]فقد طلب نبي الله يوسف –عليه السلام– من ملك مصر أن يوليه خزائنها، وبين مسوغات ذلك الطلب ،بأنه حفيظ للأموال أمين عليها ، عليم بوجوه نفقاتها وتصرفاتها. [٣]

وما حكاه لنا القرآن عن ابنة نبي الله شعيب –عليه السلام–حينما قالت لأبيها ﴿يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ القَوِيُّ الأَمِينُ﴾[٤]، فقد أشارت ابنة شعيب على أبيها أن يستأجر موسى عليه السلام بعد أن عرفت أمانته في دينه وقوته على تحمل مسئولية العمل، تقول "إن خير من تستأجره للرعي القوي على حفظ ماشيتك والقيام عليها في إصلاحها وصلاحها الأمين الذي لا تخاف خيانته فيما تأمنه عليه"[٥].

ومن وجوه الأمانة أن من يتولى الوظائف ذوو العلم والكفاءة والعدالة، بعيداً عن الظلمة والمفسدين وذوي القرابة الذين لا يصلحون لتولي هذه الوظائف، ويظهر أثر هذا في تنمية الدولة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، **قال ابن خلدون**" ولا تحسبن الظلم إنما هو أخذ المال أو الملك من يد مالكه من غير عوض ولا سبب كما هو المشهور، بل الظلم أعم من ذلك. وكل من أخذ ملك

(١) د. صالح العلي: وسائل مكافحة الفساد الاقتصادي في القطاع العام في الاقتصاد الإسلامي، بحث منشور بمجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢١، العدد الأول ٢٠٠٥م، ص٤٣٣.

(٢) سورة يوسف: من الآية رقم ٥٥.

(٣) تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن المعروف بتفسير القرطبي) لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ،١٤٠٥هـ–١٩٨٥م، جـ٩، ص٢١١.

(٤) سورة القصص: من الآية رقم ٢٦.

(٥) تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن) لمحمد بن جرير الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ–٢٠٠٠م، جـ١٩، ص٥٦٢.

أحد أو غضبه في عمله أو طالبه بغير حق أو فرض عليه حقاً لم يفرضه الشرع فقد ظلمه. فجباة الأموال بغير حقها ظلمة، والمعتدون عليها ظلمة، والمنتهبون لها ظلمة، والمانعون لحقوق الناس ظلمة، وغصاب الأملاك على العموم ظلمة، ووبال ذلك كله عائد على الدولة بخراب العمران الذي هو مادتها لإذهابه، واعلم أن هذه هي الحكمة المقصودة للشارع في تحريم الظلم، وهو ما ينشأ عنه من فساد العمران وخرابه."[1]

وقد أكد هذه المعاني الإمام أبو يوسف في كتابه الخراج بقوله:" وإذا صح عندك من العامل والوالي تعد بظلم، وعسف، وخيانة لك في رعيتك...أو سوء سيرته فحرام عليك استعماله، والاستعانة به، وأن تقلده شيئاً من أمور رعيتك، أو تشركه في شيء من أمرك. بل عاقبه على ذلك عقوبة تردع غيره من أن يتعرض لمثل ما تعرض له...إن العدل وإنصاف المظلوم وتجنب الظلم مع ما فيه من الأجر يزيد به الخراج، وتكثر به عمارة البلاد، والبركة مع العدل تكون، وهي تفقد مع الجور، والخراج المأخوذ مع الجور تنقص البلاد به وتخرب".[2]

ويبين ابن تيمية أهمية مراعاة مبدأ الأولوية والأفضلية فيمن يتولى الوظائف العامة فيقول(فإن عدل عن الأحق والأصلح إلى غيره، لأجل قرابة بينهما، أو ولاء عتاقة أو صداقة، أو مرافقة في بلد أو مذهب، أو طريقة، أو جنس: كالعربية.....، أو لرشوة يأخذها منه من مال أو منفعة أو غير ذلك من الأسباب، أو لضغن في قلبه على الأحق، أو عداوة بينهما، فقد خان الله ورسوله والمؤمنين، ودخل فيما نهي عنه في قوله تعالى:

﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله ورسوله وتخونوا أمانتكم * وأعلموا أنما أموالكم وأولادكم فتنة وأن الله عنده أجر عظيم﴾(٣).

---

(١) مقدمة ابن خلدون (عبد الرحمن ابن خلدون) دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، جـ١، ص٢٨٨.

(٢) كتاب الخراج للقاضي أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم المتوفى سنة ١٨٣هـ، دار المعرفة، بيروت، لبنان،١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، ص١١١.

(٣) سورة الأنفال: الآيتان ٢٧-٢٨.

فيجب على ولي الأمر أن يولي على كل عمل من أعمال المسلمين أصلح من يجده لذلك العمل، ويجب عليه البحث عن المستحقين من الأمراء ونحوهم، وعلى كل واحد من هؤلاء أن يستنيب ويستعمل أصلح من يجده، وليس عليه إلا أن يستعمل إلا أصلح الموجود، فإن عدم فيختار الأمثل فالأمثل في كل منصب بحسبه. إن اجتماع القوة والأمانة في الناس قليل، فالواجب في كل ولاية تقديم الأصلح بحسبها، فإذا تعين رجلان أحدهما أعظم أمانة والآخر أعظم قوة، قدم أنفعهما لتلك الولاية، وأقلهما ضرراً فيها، فيقدم في إمارة الحروب الرجل القوي الشجاع وإن كان فيه فجور-على الرجل الضعيف العاجز-وإن كان أميناً، لأن الفاجر القوى قوته للمسلمين، وفجوره على نفسه، وأما الصالح الضعيف فصلاحه لنفسه وضعفه على المسلمين، وإذا كانت الحاجة في الولاية إلى الأمانة أشد قدم الأمين لأنه للأموال أحفظ). [1]

من هنا نستخلص أنه ينبغي على ولي الأمر أو من ينيبه أن يراعي في اختيار الأشخاص الذين يوكل إليهم أي وظيفة من الوظائف أو أي شأن من الشؤون ، القدرة على القيام بهذا الأمر دون محاباة أو مجاملة أو قرابة أو واسطة أو غيرها لأنه سيحاسب أمام الله عن ذلك ، فقد روى الإمام مسلم في صحيحه "عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَسْتَعْمِلُنِي، قَالَ: فَضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى مَنْكِبِي، ثُمَّ قَالَ: يَا أَبَا ذَرٍّ إِنَّكَ ضَعِيفٌ وَإِنَّهَا أَمَانَةُ وَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ خِزْيٌ وَنَدَامَةٌ إِلَّا مَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا وَأَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ فِيهَا". [2]

ويستدل من هذا الحديث أن الرسول- صلى الله عليه وسلم - قصد بالأمانة المتطلبات الأساسية، والمهارات الذهنية والعقلية التي ينبغي توافرها فيمن يتولى هذه

(١) مجموعة الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني المتوفى سنة ٧٢٨هـ) تحقيق: عامر الجزار، أنور الباز، دار الوفاء، المنصورة، مصر، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، جـ٢٨، ص ١٣٨-١٤٥، رقم ٢٨/٢٤٥-٢٥٨.

(٢) (حديث صحيح) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، انظر صحيح مسلم (لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان،١٣٧٤هـ-١٩٥٤م، جـ٣/ص١٨٩/رقم١٨٢٥، كتاب الإمارة، باب كراهة الإمارة بغير ضرورة.

الوظيفة، والتي أدرك النبي -صلى الله عليه وسلم-أنها غير متوفرة في هذا الصحابي الجليل - مع تقواه وورعه- ولذلك قال له النبي - صلى الله عليه وسلم - "إنك امرؤ ضعيف" أي ليست عندك المهارات والقدرات التي تؤهلك لتقلد هذه الوظيفة، وهو المبدأ الذي يحقق مصلحة المجتمع والفرد وهو ما نفتقده في أيامنا الحالية!!!.

رابعاً: العدل في توزيع الرواتب والمستحقات (المساواة بين الأجر والإنتاجية)

كفل المشرع في التشريعات الوضعية مجموعة من الحقوق حددها في القوانين واللوائح المختلفة، ومن هذه الحقوق ضمان حصول الموظف على دخل يوفر له معيشة كريمة، وهو ما يعرف في القانون الإداري بحق الموظف في تقاضي الراتب وملحقاته.

ويقصد بالراتب مبلغ مالي يتقاضاه الموظف شهرياً نظير القيام بمهام وظيفته، كما يلحق به كافة المزايا المالية الأخرى كالراتب الإضافي وبدل السفر وبدل السكن وغيره من البدلات الأخرى، إضافة إلى العلاوات التي يحصل عليها كالعلاوة الدورية التي يستحقها سنوياً، والعلاوة التشجيعية التي يأخذها الموظف المجتهد لتحفيز الموظفين على بذل الجهد في أداء العمل المنوط به[1] ، والهدف من تأمين الناحية المالية للموظف هو تفرغ الموظف لأداء واجبات وظيفته حتى لا يبحث عن أي دخل آخر.

ولكن من الملاحظ أن المشرع الوضعي عندما قرر الراتب للموظف لم ينظر إلى حالته المعيشية أو الاقتصادية أو ظروفه العائلية، مما جعل بعض الموظفين -من أصحاب القلوب الضعيفة-الذين لا يكفيهم الراتب يبحثون عن بديل آخر يلبي حاجاتهم الكثيرة، فأخذوا الرشاوي ولجأوا إلى الفساد.

أما في النظام المالي في الإسلام فقد أوجب على الدولة توفير حد الكفاية لكل إنسان يعيش على أرضها سواء كان مسلماً أو غير مسلم، ويستوجب هذا تأمين المعيشة الكريمة التي تليق به وبمن يعول، ولذا نجد علماء المسلمين يؤكدون على

(١) د. مازن ليلو راضي: القانون الإداري، مرجع سابق، ص ١٣٥-١٣٦.

توفير الحاجات الاقتصادية الأساسية للأفراد سواء كانوا موظفين عمومين أو أفراداً عاديين.

يقول محمد بن الحسن الشيباني:" إن الله خلق أولاد آدم خلقاً لا تقوم أبدانهم إلا بأربعة أشياء :الطعام، والشراب، واللباس، والكن[1]"[2]، بل لقد ذهب الفقهاء إلى تعداد الحاجات الأساسية سواء المادية أو المعنوية وأطلقوا عليها "الحوائج الأصلية " فعدوا الطعام والشراب والسكن والكسوة والخادم وآلات الحرفة ووسائل النقل ووسائل الدفاع عن النفس كالسلاح وكتب العلم التي يحتاجها العالم والنكاح .....إلى غير ذلك من الحاجات التي يجب على الدولة توفيرها للعامل، والتي عبر عنها فقهاء الحنفية بقولهم " الحاجة الاصلية، هي ما يدفع الهلاك عن الانسان تحقيقا كالنفقة ودور السكنى وآلات الحرب والثياب المحتاج إليها لدفع الحر أو البرد، أو تقديرا كالدين، فإن المديون محتاج إلى قضائه بما في يده من النصاب دفعا عن نفسه الحبس الذي هو كالهلاك ، وكآلات الحرفة وأثاث المترل ودواب الركوب وكتب العلم لأهلها، فإن الجهل عندهم كالهلاك" [3] .

وقد أكد العلماء على ضرورة إعطاء العاملين ما يكفيهم ، ويكفي أسرهم ومن يعولهم ذلك العامل مع الوضع في الاعتبار أهمية النظر إلى مستوى الأسعار من حيث الارتفاع والانخفاض والحالة الاقتصادية للدولة ، وكان عمر بن عبد العزيز– رضي الله عنه– يعطي عماله كفايتهم وزيادة، فقد كان يرزق العامل مائة دينار في الشهر ومائتي دينار في الشهر، وأكثر من ذلك[4] ، وذكر الامام الشافعي حينما تحدث عن توزيع خمس الغنيمة والفيء ذلك بقوله" وينبغي للإمام أن يحصى جميع ما في البلدان من المقاتلة ، وهم من قد احتلم أو قد استكمل خمس عشرة من

(١) الكن: ما يرد الحر والبرد من الأبنية والمساكن: انظر لسان العرب لابن منظور، مرجع سابق، ٣٦٠/١٣، مادة كنن.

(٢) الاكتساب في الرزق المستطاب للشيباني: (محمد بن الحسن الشيباني) تحقيق الشيخ محمود عرنوس، مكتبة نشر الثقافة الإسلامية، دمشق– سوريا، الطبعة الأولى، ١٣٥٧هـ–١٩٣٨م، ص٧٤.

(٣) حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار في فقه الإمام أبي حنيفة النعمان والمعروفة بحاشية ابن عابدين: (محمد أمين الشهير بابن عابدين المتوفى سنة١٢٣٢هـ)، دار الفكر، بيروت–لبنان، بدون رقم طبعة، ١٤١٥هـ، ج٢/ص٢٨٤، البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم: (العلامة زين الدين بن نجيم الحنفي)، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، بدون تاريخ نشر، ج٢/ص٣٦١.

(٤) سيرة عمر بن عبد العزيز لابن الجوزي، مرجع سابق، ص١٥٢.

الرجال ... ثم يعطى المقاتلة في كل عام عطاءهم ، والذرية ما يكفيهم لسنتهم ، من كسوتهم ونفقتهم، طعاما أو قيمته دراهم أو دنانير، ويعطى المنفوس شيئا ، ثم يزاد كلما كبر على قدر مؤنته ، وهذا يستوى في أنهم يعطون الكفاية ، ويختلف في مبلغ العطايا باختلاف أسعار البلدان ، وحالات الناس فيها، فإن المؤنة في بعض البلدان أثقل منها في بعض، و لم أعلم أصحابنا اختلفوا في أن العطاء للمقاتلة حيث كانت، إنما يكون من الفيء، وقالوا في إعطاء الرجل نفسه لا بأس أن يعطى لنفسه أكثر من كفايته"[(١)].

إن إعطاء العامل ما يكفيه ويكفي من يعولهم في حياته وبعد مماته، وزيادة دخله عند الحاجة، بما يغنيه عن الناس، فلا يمد يده إليهم، ولا يحابيهم على حساب المصلحة العامة، ولا يضيع ما أؤتمن عليه من أجلهم، كل هذا يزيد من انتاجية العامل، وأمانته، وإخلاصه في عمله، وأداء واجباته، وعدم التقصير فيها.

وهو ما أشار إليه أبو يوسف حينما كان يوصي الخليفة العباسي هارون الرشيد بزيادة أرزاق عمال البريد والأخبار بقوله: "وليدر عليهم وتتقدم إليهم في أن لا يستروا عنك خبراً عن رعيتك ولا عن ولاتك ولا يزيدوا فيما يكتبون به عليك خبراً "[(٢)].

خامساً: تفعيل دور الأجهزة الرقابية والتنظيمية:

تلعب الأجهزة الرقابية دوراً مهماً في مكافحة الفساد والضرب بيد من حديد على يد المفسدين ومعاونيهم، فإذا كانت مهمة هذه الأجهزة المحافظة على المال العام ،والارتقاء بأداء الجهاز الحكومي، فإن هذا يتطلب أن تعمل هذه الأجهزة على تحقيق الإصلاح الإداري والمالي، والقضاء على مظاهر الفساد المختلفة ، وتطوير السياسات الإدارية ، ونظراً لأهمية وجود هذه الأجهزة فقد نصت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام2003 م، فى المادة (٣٦) على تشجيع الدول المصادقة على الاتفاقية إلى إنشاء هيئة متخصصة في مكافحة الفساد تتمتع

(١) كتاب الأم للشافعي (محمد بن إدريس الشافعي) دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ،١٤٠٣ ه-١٩٨٣م، ج٤/ص١٦.

(٢) كتاب الخراج للقاضي أبو يوسف، مرجع سابق، ص١٨٦.

بالاستقلالية وفقاً للنظام القانوني للدولة، تقوم بدور فاعل ومتخصص في مكافحة الفساد في الدولة دون الخضوع لأي تأثير كان، وتوفير كافة الإمكانات البشرية والمادية والدعم اللازم لضمان قيامها بمهامها على الوجه المطلوب، بل ومنح هذه الأجهزة والهيئات استقلالية كاملة عن السلطة التنفيذية حتى تتمكن من ممارسة دورها على أتم وجه، وتزويد هؤلاء الأشخاص أو موظفي تلك الهيئة أو الهيئات ما يلزمهم من التدريب والموارد المالية لأداء مهامهم [1].

وحتى تستطيع هذه الهيئات القيام بواجبها على أتم وجه –لأن الإدارة ستكون هي الخصم والحكم في نفس الوقت ولن تقابل بالترحاب بل سيكون هناك من المعوقات ما يحاول أن يثني ويعيق هذه الهيئات عن أداء مهامها – يشترط البعض [2] أن يتوفر في هذه الهيئات الشروط التالية:

أ- أن يكون رئيس هذه الهيئة شخصية ذات مصداقية، وأيضاً ذا مؤهلات رفيعة المستوى، ويمنح فترة ولاية مضمونة دستورياً .

ب- أن يغطي التفويض التشريعي الممنوح للهيئة دوراً يشمل كافة مؤسسات الدولة بما فيها الجهاز التنفيذي.

ت- أن تقدم تقاريرها الدورية عن أعمالها للمجالس التشريعية، وأن يتم نشر تقاريرها للجمهور.

ث- أن تقوم بإعداد حملات وطنية لمكافحة الفساد، وكذلك تأهيل العاملين في القطاع العام على أداء أعمالهم بشفافية ونزاهة.

أما في النظام الاقتصادي الإسلامي فقد نص على أن من يؤدي عملاً لابد وأن يحاسب ويسأل عنه، فلا يكفي أن يدقق الإمام في اختيار ذوو العلم والأمانة والكفاءة للقيام بالأعمال-كما ذكرنا-، وإنما لابد أن يراقبهم أثناء تأديتهم

(١) الأمم المتحدة: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٤م، ص٢٦-٢٧.

(٢) عبد القوي بن لطف الله على جميل: أنماط الفساد وآليات مكافحته في القطاعات الحكومية بالجمهورية اليمنية، أطروحة رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الشرطية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية،١٤٣٤هـ-٢٠١٣م، ص٧٩.

لأعمالهم، أيا كانت هذه الرقابة داخلية أو خارجية، لأن هذه الرقابة تحمى المال، وتضمن سلامة تحصيله وإنفاقه، وتعصم العاملين من مخاطر العبث فيه، وتحد من الفساد وانتشاره في المجتمع

وهو ما طبقه الرسول –ﷺ– فقد كان يحاسب عماله عن العمل الذي يؤدونه، فعن أبي حُميدٍ الساعديُّ–رضي الله عنه– قال "استعمل رسول الله-- رجلاً من الأسد، يقال له ابن اللُتَيِّبة، قال عمرو وابن أبي عمر: على الصدقة، فلما قدم قال: هذا لكم، وهذا لي، أهدى لي. فقام رسول الله ﷺ على المنبر، فحمد الله وأثنى عليه، وقال: ما بالُ عَامِلٍ أبعثُهُ فيقولُ: هذا لكم، وهذا أهدى إلى، أفلا قعد في بيت أبيه أو في بيت أمه حتى ينظر أيهدى إليه أم لا؟ والذي نفسي محمد بيده، لا ينال أحد منكم منها شيئاً إلا جاء به يوم القيامة يحمله على عنقه: بعيرٌ له رغاءٌ، أو بقرة لها خوار، أو شاةٌ تيعر" ثم رفع يديه حتى رأينا عفرتي إبطيه، ثم قال:" اللهم قد بلغتُ" مرتين [1].

وسار على هذا النهج الولاة والخلفاء بعد رسول اللهﷺ، ومنهم على سبيل المثال عمر بن الخطابرضي الله عنه **فقد روى ابن الجوزي عن عمرو بن ميمون قال:** رأيت عمر بن الخطاب–رضوان الله عليه–قبل أن يصاب بالمدينة، وقف على حذيفة بن اليمان، وعثمان بن حنيف، فقال: "كيف فعلمتا؟" أتخافان، أخاف أن تكونا حملتما الأرض ما لا تطيق؟ قالا: حملناها أمراً هي له مطيقه، ما فيها كبير فضل، قال: انظر أن تكونا حملتها الأرض ما لا تطيق، قالا: لا، فقال عمر: "لئن

(١) (حديث متفق عليه) رواه البخاري ومسلم واللفظ لمسلم انظر: صحيح البخاري (لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري) تحقيق: محب الدين الخطيب، محمد فؤاد عبد الباقي، قصي محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة مصر، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ، جـ٤، ص٣٣٧، رقم٧١٧٤، كتاب الأحكام، باب هدايا العمال، صحيح مسلم، مرجع سابق، جـ٣، ص١٩٢، رقم(١٨٣٢/٢٦)، كتاب الإمارة، باب تحريم هدايا العمال .

سلمني الله لأدعن أرامل العراق لا يحتجن إلى رجل بعدى أبدا" فما أنت عليه إلا رابعة حتى أصيب"[1].

وروي أيضا أنه لما قدم أبو هريرة من البحرين التي ولاة عمر بن الخطاب- رضي الله عنه-"قال له عمر: يا عدو الله وعدو كتابه، أسرقت مال الله؟ قال أبو هريرة: لست بعدو الله وعدو كتابه، ولكني عدو من عاداهما، و لم أسرق مال الله، قال له عمر: فمن أين اجتمعت لك عشرة آلاف درهم؟ قال أبو هريرة: خيلي تناسلت، وعطائي تلاحق، وسهامي تلاحقت، فقبضها منه – وأودعها بيت المال- ، قال أبو هريرة: فلما صليت الصبح استغفرت لأمير المؤمنين".... قال أبو هريرة:" ثم قال لي عمر بعد ذلك: ألا تعمل؟ قلت: لا، قال: قد عمل من هو خيراً منك يوسف، فقلت: إن يوسف نبي بن نبي بن نبي بن نبي وأنا ابن أمية، وأخشى ثلاثة واثنتين، قال: فهلا قلت خمساً؟ قال: أخشى أن أقول بغير علم، وأحكم بغير حلم، أو قال: أقول بغير حلم، أو أحكم بغير علم، وأخشى أن يضرب ظهري، ويشتم عرضي، وينتزع مالي".[2]

ولا شك أن نظام الحساب والمساءلة أو ما يعرف بنظام الحوافز، وهو وسيلة جيدة لحمل العامل على إتقان العمل والإخلاص فيه، وبذل أقصى جهد ممكن، وقد أسهب في توضيح هذه القضية **على بن أبي طالب في توجهاته لحاكم مصر في عهده فيقول** "لا يكن المحسن والمسيء عندك بمنزلة سواء. فإن ذلك تزهيداً لأهل الإحسان وتدريباً لأهل الإساءة على الإساءة"[3].

(١) سيرة ومناقب عمر بن الخطاب لابن الجوزي، (أبي الفرج عبد الرحمن بن على بن محمد بن الجوزي المتوفى سنة٥٩٧هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار التقوى، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ،٢٠٠٠م، ص٩٦ .

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد، دار صادر، بيروت، لبنان، ج٤، ص٣٣٥، المصنف لعبد الرزاق الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، منشورات المجلس العلمي،٢٠٦٥٩/٣٢٣/١١، المستدرك على الصحيحين للحاكم، تحقيق: د. يوسف المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان،١٤٠٦هـ، ٣٤٧/٢-٣٤٨، قال الحاكم: هذا حديث بإسناد صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه.

(٣) نهج البلاغة للشريف الرضى: (أبو الحسن محمد بن الحسين) خطب الإمام على بن أبي طالب، شرح الإمام محمد عبده، دار المعرفة، بيروت-لبنان، بدون رقم طبعة، بدون تاريخ نشر جـ٣، ص٨٨ .

ثم يواصل توجيهاته موضحاً جوانب أخرى لموضوع الحوافز قائلاً "وواصل في حسن الثناء عليهم، فإن كثرة الذكر لحسن أفعالهم تهز الشجاع وتحرض الناكل . ثم اعرف لكل امرئ منهم ما أبلى، ولا تضيفن بلاء امرئ إلى غيره ولا تقصرن به دون غاية بلائه. ولا يدعونك شرف امرئ إلى أن تعظم من بلائه ما كان صغيراً ولا ضعة امرئ إلى أن تستصغر من بلائه ما كان عظيماً"(١).

ويلاحظ أن الحوافز تختلف فمنها المادي ومنها المعنوي، ولها صور متعددة، وذلك كالترقية إلى عمل أعلى، أو منح علاوات استثنائية أو مكافآت تشجيعية، أو الثناء على صاحب العمل الجيد، أو نشر الأعمال الحميدة ونسبتها إلى فاعليها كي يكونوا قدوة لغيرهم إلى غير ذلك(٢).

ويقول الإمام الغزالي في ذلك: "وللسلطان أن يخص من هذا المال-المال العام-، ذوي الخصائص والجوائز. ولكن ينبغي أن يلتفت إلى ما فيه مصلحة. ومهما خص عالماً أو شجاعاً بصلة كان فيه بعث للناس وتحريض على الاشتغال والتشبه به. وكل ذلك متروك لاجتهاد الحاكم"(٣).

ويؤكد أبو يوسف على ضرورة متابعة سيرة العمال، بقوله "وأنا أرى أن تبعث قوماً من أهل الصلاح والعفاف، ممن يوثق بدينه وأمانته، يسألون عن سيرة العمال، وما قد عملوا به في البلاد وكيف جبوا الخراج على ما أمروا به، وعلى ما وظف على أهل الخراج واستقر"(٤)

ولا يختلف اثنان في أن ترك الحساب والمسألة وعدم عقاب المفرطين والمهملين بسبب المحاباة، واختلاف الموازين يشجع الفساد، ويكثر من أعداد الفاسدين الذين يكونون سبباً رئيساً في إضعاف الاقتصاد والهبوط بمستوى الإنتاج إلى غير ذلك من الآثار الوخيمة والسيئة التي سبق ذكرها، وصدق الرسولﷺ حين قال "إنما أهلك

(١) المرجع السابق، جـ٣، ص٩٣ .

(٢) د. شوقي أحمد دنيا: الإسلام والتنمية الاقتصادية، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م، ص١٤٦ .

(٣) إحياء علوم الدين للإمام الغزالي: (أبي حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفى سنة٥٠٥هـ)، الدار البيضاء، بيروت-لبنان، بدون، جـ٢، ص١٢٧ .

(٤) كتاب الخراج، لأبي يوسف، مرجع سابق، ص١١١.

الذين قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريفُ تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحدَّ"[1].

إن هذه الرقابة الشديدة والمحاسبة الدقيقة التي طبقها الحكام المسلمين قد أتت بثمارها، وحققت نتائجها المرجوة منها، لأن الحاكم كان أمينا وعفيفاً، وكان يحاسب نفسه قبل أن يحاسبه أحد، فكان بمثابة القدوة الحسنة التي يقتدي بها عماله وموظفوه على اختلاف وظائفهم.

فهذا عمر بن الخطاب –رضي الله عنه–عندما" أرسل إلى عبد الرحمن بن عوف يستسلفه أربعمائة درهم، فقال عبد الرحمن: أتستسلفني، وعندك بيت المال، ألا تأخذ منه، ثم ترده؟ قال عمر: إني أتخوف أن يصيبني قدري، فتقول أنت وأصحابك: اتركوا هذا لأمير المؤمنين حتى يؤخذ من ميزاني يوم القيامة، ولكني أتسلفها منك لما أعلم من شحك فإذا مت جئت فاستوفيتها من ميراثي"[2].

وهذا أبو بكر الصديق يقول لابنته عائشة–رضي الله عنهما–وهو في مرض موته: "يا بنية إن تجارتي قد كانت تفضل لي فضلاً عن نفقة أهلي، فلما شغلتني الإمارة عن التجارة رأيت أن أستنفق من المال لقحة (الناقة القريبة العهد بالنتاج) كنا نشرب لبنها، فرديها إلى ابن الخطاب"[3]. وقال لعائشة أيضاً:" أما والله لقد كنت حريصاً على أن أوفر فيء المسلمين (يعني لا يأكل منه شيئاً مقابل تفرغه للإمارة) على أني قد أصبت من اللحم واللبن، فانظري ما كان عندنا فأبلغيه عمر، قال:(أنس بن مالك راوي الأثر) وما كان عنده دينار ولا درهم، ما كان إلا

(١) (حديث متفق عليه) رواه البخاري ومسلم واللفظ لمسلم، انظر: صحيح البخاري، جـ٣، ص١٥٣، رقم٤٣٠٤، كتاب المغازي، باب غزوة الفتح، صحيح مسلم، مرجع سابق جـ٣، ص١١٠، رقم(١٦٨٨/٨)، كتاب الحدود، باب قطع يد السارق الشريف وغيره والنهى عن الشفاعة في الحدود.

(٢) كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: أبو أنس سيد بن رجب، دار الهدي النبوي، المنصورة، مصر، الطبعة الأولى،١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م، ص٣٨٣، رقم :٦٧٦.

(٣) المرجع السابق: ص٣٨١، رقم ٦٧١.

خادماً، ولقحة، ومحلباً، فلما رجعوا من جنازته، أمرت به عائشة إلى عمر، فقـــال: رحم الله أبا بكر لقد أتعب من بعده"[1]

سادساً: الملاحقة التشريعية والقضائية للفساد:

إن مكافحة الفساد بوجه عام حسب التقارير المختلفة الواردة من الأمم المتحدة-تقرير التنمية البشرية، تقرير البنك الدولي، منظمة الشفافية الدولية-تؤكد جميعها على آليتين أساسيتين لمواجهة الفساد:

أولهما: الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

ثانيهما: استقلال القضاء وفاعليته.

إن مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث في الدولة(التشريعية والتنفيذية والقضائية) وفق قواعد ومبادئ دستورية واضحة ومحددة يعمل على تحقيق وضبط التوازن بين هذه السلطات ،بحيث لا تطغى إحداها على الأخرى، ولا تنازع الواحدة اختصاص الأخرى، وهو المبدأ الذي يحقق كفاءة وفعالية جهود مكافحة الفساد، فالسلطة التشريعية في الحكم الديمقراطي هي عين الرقيب التي لا تخفى عليها خافية مما تقوم به السلطة التنفيذية وما تتخذه من قرارات، وكلما حادت السلطة التنفيذية عن جادة الطريق محاولةً القيام بأعمال فساد أو التستر عليها كانت السلطة التشريعية المنتخبة تمثل ضمير الشعب الذي يقف بالمرصاد لهذه المحاولات[2] .

ولذا يلزم أن تقوم الدول بسن التشريعات والقوانين المختلفة التي تسهم بشكل كبير في مكافحة الفساد والحد من انتشاره، ولكي تقوم هذه التشريعات بدورها في مكافحة الفساد، فإن الضرورة تحتم وضع تشريعات واضحة ومحددة تختص بمكافحة الفساد وتعمل على تجفيف منابعه، إضافة إلى ضرورة تقييم التشريعات الموجودة وتحديد مدى فعاليتها ومواكبتها للاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات

(١) المرجع السابق :ص٣٨٢،رقم ٦٧٢.

(٢) د. عبد الستار عمار: دراسة أسباب تفشي ظاهرة الفساد الإداري ووسائل مكافحته، مرجع سابق، ص١٠.

العلاقة، وكذا إزالة التضارب والغموض والثغرات التي قد تشوب بعض هذه التشريعات والقوانين [١].

ويرى أحد الباحثين أنه لكي يتم تطبيق التشريعات والقوانين المتعلقة بمكافحة الفساد فإنه يلزم إنشاء هيئات تحقيق ومحاكم متخصصة تتولى إجراءات الملاحقة القضائية في جرائم الفساد، وذلك حتى تتمكن من مواجهة ما يُستجد من أشكال وأنماط الفساد، والتطورات التي تطرأ في جرائم الفساد، ويلزم أن يواكب ذلك رفع المستويين الفني والعملي للقضاة والعاملين في النيابات والمحاكم والأجهزة ذات العلاقة بمكافحة الفساد، كما أنه لن يكتمل دور المحاكم والأجهزة القضائية في مكافحة الفساد ما لم تتوافر للأحكام والقرارات التي تصدر عنها ضمانات تنفيذها على وجه السرعة، مع ملاحظة أنه لا يجوز التضحية بحق الدفاع في سبيل هذه السرعة، كما يجب أيضاً تحديد آليات وقنوات وجهات معينة تكون مسؤولة عن متابعة تنفيذ الأحكام القضائية[٢].

أما الأدوات التي يمكن استخدامها لتفعيل تلك الآليات فتختلف من بلد لآخر ومن تجربة لأخرى، غير أن هناك بعض الأدوات المشتركة التي اقترحها أحد الباحثين كإطار عمل تعمل من خلاله الدولة لمكافحة الفساد والسيطرة عليه ومن هذه الأدوات:

أدوات السيطرة على الفساد [٣]: –

أ– اختيار الموظفين لاستقامتهم وكفاءتهم من خلال:

١– استبعاد غير الشرفاء (في ضوء سجلاتهم السابقة والاختبارات ومؤشرات الأمانة).

---

(١) منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد: دليل البرلماني العربي لضبط الفساد، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص٦٥.

(٢) د. سري محمود صيام :دور أجهزة القضاء والتنفيذ في مكافحة الفساد، بحث مقدم إلى المؤتمر العربي والدولي لمكافحة الفساد في الفترة من٦–٢٠٠٣/١٠/٨م، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،٢٠٠٣ م، ص٨٣٠–٨٣١.

(٣) روبرت كليتجارد: السيطرة على الفساد، مرجع سابق، ص١٢٩–١٣١.

٢- اعتماد ضمانات تقدمها جهات خارجية عن الموظفين المختارين (مكاتب تشغيل، نقابات).

ب- نظام المكافآت والعقوبات:

٣- تغير نظام المكافآت: برفع الاجور والرواتب للحد من الحاجة للدخل الفاسد، ومنح مكافآت للأعمال الخاصة التي يقوم الموظف بها للسيطرة على الفساد.

٤- استخدام مكافآت غير نقدية مثل: النقل، التدريب، السفر، المديح.

٥- معاقبة السلوك الفاسد: برفع درجات العقوبة الرسمية، وزيادة سلطة الرئيس على ايقاع العقوبة تدريجيا وفقاً لدرجة الردع المطلوبة.

٦- استخدام العقوبات غير النقدية مثل: التشهير، حجب الثقة، وفقدان المكانة المهنية.

ت- جمع المعلومات وتحليلها من خلال:

٧- تحسين أنظمة التدقيق وإدارة المعلومات، وذلك بتقديم الدليل مباشرة على حدوث الفساد، ووضع التقديرات لمدى قابلية المؤسسة للفساد، ودعم وكلاء المعلومات وتعزيزها بحيث يستطيعون الابلاغ مباشرة عن النشاطات غير المشروعة.

٨- الاستعانة بالمعلومات الخارجية كوسائل الاعلام والبنوك.

٩- استخدام المعلومات التي يقدمها الجمهور والزبائن المتعاملون.

ث- اعادة بناء العلاقة بين الرئيس والموظف والمتعامل من خلال:

١- المنافسة في تقديم الخدمات للمتعامل.

٢- خفض قدرة الموظف على التصرف والتحكم وذلك من خلال تحديد الأهداف والإجراءات بدقة وجعل الوكلاء يعملون كفريق واحد، وخضوعهم لمراجعات هرمية، وتقسيم القرارات الكبيرة الى مهام او قرارات جزئية وتدريجية.

٣- اجراء تنقلات دورية ووظيفية أو جغرافية ضمن الامكانيات الموضوعية.

ج- احداث تغيير في الميول والمواقف تجاه الفساد من خلال:

١- استخدام التدريب المستمر.

٢- استخدام البرامج التربوية وضرب المثل الأعلى.

٣- العمل على نشر القانون الأخلاقي.

٤- ادخال تغيرات على الثقافة المؤسساتية.

يبقى كما نوهنا آنفا لكل بلد تجربته الخاصة في آلية مكافحة الفساد وأسلوبه، نظراً لتباين أسبابه واتساع حجمه واختلاف مستوياته وكل ما استعرضناه في هذا السياق ما هو الا خطوط عامة تتفرع عنها الكثير من التفصيلات الضرورية للقضاء على الفساد في هذا المجتمع أو ذاك.

بينما يرى أحد الباحثين أن مكافحة الفساد ليست بالعملية السهلة خصوصاً إذا ما بلغت حداً معيناً من التشابكات المعقدة بين عدة أطراف حكومية وغير حكومية، محلية وخارجية، ويشترط لنجاح أي محاولة لمحاربة الفساد الشروط التالية [1]:

١-قيادة سياسية حريصة على حسن اختيار سياستها وحسن استخدام موارد مجتمعها.

٢-الشفافية في عمل الحكومة ومؤسساتها.

٣-الرقابة الوقائية المستمرة، والمساءلة القانونية للقائمين على إدارة شؤون البلاد

إن مكافحة الفساد يستلزم تضافر جميع الجهود من الدول ومن الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية للقضاء على هذه الظاهرة المفسدة للحياة.

(١) د. حسن أبو حمود: الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص٤٦١.

الخاتمة: النتائج والتوصيات

النتائج:

توصل الباحث من خلال هذا البحث إلى النتائج التالية:

١- أن الفساد ليس ظاهرة محلية فقط بل هو موجود في كل المجتمعات المتقدمة والنامية، إلا أنه أكثر شيوعاً في المجتمعات النامية، لما تتسم به من خصائص معينة تجعلها أكثر سهولة لجني الريع منها أكثر من غيرها كضعف الرقابة وعدم وجود –أو عدم نضوج–مؤسسات المجتمع المدني ونحو ذلك.

٢- لا يقتصر وقوع الفساد الاقتصادي في القطاع العام فقط بل يمتد أيضاً في القطاع الخاص، إلا أن موظفي القطاع العام أكثر عرضه للفساد من غيرهم لبعدهم عن المساءلة المباشرة، وأمنهم من الرقابة، بخلاف موظفي القطاع الخاص الأكثر مساءلة إما من مديرهم مباشرة أو من مالك المشروع أو مجلس الإدارة ونحو ذلك.

٣- تنوع وتعدد صور وأنواع الفساد واختلافها من بلد لأخر، إلا أن أشدها خطورة هو الفساد المنظم والذي لا يخلو منه مجتمع من المجتمعات.

٤- تنوع أسباب الفساد، وهذه الأسباب بعضها يعود لعوامل داخلية كالأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والقانونية والقضائية وغيرها، والبعض الآخر منها يعود لعوامل خارجية كالمساعدات الأجنبية والاستثمار الأجنبي والتجارة الخارجية وغيرها، وهذه العوامل–الخارجية–لا تقل أهمية عن سابقتها–العوامل الداخلية–في الآونة الأخيرة، إن لم تكن أكثر أهمية منها في أحيان أخرى.

٥- أن هناك مجموعة من الآثار يحدثها الفساد في المجتمع منها الاقتصادية والاجتماعية وغيرها وأهم الآثار الاقتصادية تتمثل في:

أ- إعاقته للنمو الاقتصادي وانتشار الفقر خاصة في الدول التي يكثر فيها الفساد.

ب- الأثر السلبي الذي يخلفه الفساد على حجم وكفاءة الاستثمار وإحجام المستثمرين عن استثمار أموالهم خاصة في الدول التي ينتشر فيها الفساد.

ت- عدم اقتصار الأثر السلبي للفساد على الاستثمار المحلي فقط بل تأثيره يمتد أيضاً إلى الاستثمار الأجنبي من حيث إضعاف التدفقات الاستثمارية وعزوف المستثمر الأجنبي عن استثمار أمواله بسبب تخوفه من أضرار الفساد.

ث- الأثر السلبي للفساد على التجارة الخارجية من حيث وضع معوقات والعقبات في سبيل التبادل التجاري بين الدول.

ج- إخلاله بمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الأعباء العامة، وتخفيضه للطاقة الضريبية للمجتمع ككل، وسوء تخصيص الموارد العامة للمجتمع، وانخفاض إنتاجية النفقة العامة خاصة في الإنفاق على المشاريع المظهرية (الفيل الأبيض).

٦- علاج الفساد في الأنظمة الاقتصادية الوضعية يكون بنشر الوعي بين أفراد المجتمع وبيان مخاطره، أيضاً يكون بتقليل الفرص المتاحة لجني الريع، وذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات والإصلاحات الاقتصادية والسياسية ونموها.

٧- دور الإرادة الصادقة في مكافحة الفساد، ولكن هذه الإرادة غير كافية إن لم يرافقها مجموعة من الإجراءات والإصلاحات السياسية والاقتصادية المختلفة للمعالجة.

٨- دور الوازع الديني أو الرقابة الداخلية لدى الفرد المسلم تكون من خلال غرس الخوف من الله وتنمية القيم الداخلية داخل نفسه، وهذا يساعد في منع الفساد قبل وقوعه، وهذا الأمر يعد من الإجراءات الوقائية لمكافحة الفساد في الإسلام وهو ما أغفلته الدراسات الاقتصادية الوضعية.

٩- حرص الإدارة على اختيار ذوي الكفاءات في شغل الوظائف سواء العامة أو الخاصة، وأن تكون هناك عدالة في التوزيع –مساواة بين الأجر والإنتاجية-

وعدم اهمالهم بل لابد من الاشراف عليهم ومراقبتهم ومحاسبتهم عند الوقـــوع في الفساد كل هذا يحد إن لم يقتلع الفساد من جذوره.

التوصيات:

١- غرس الوازع الديني لدى الأفراد في المجتمع الإسلامي من خلال وســـائل الإعلام المختلفة، وهذا يكون باستضافة العلماء المتخصصين في علـــوم الشـــريعة والاقتصاد من خلال برامج وندوات متعددة، يتم فيها تسليط الضوء على هذا الداء الفعال وعواقبه الدنيوية والأخروية وأثاره السيئة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية على الفرد والمجتمع.

٢- تفعيل دور المؤسسات التعليمية المختلفة التي تربي الفرد على أن الفســـاد جريمة كبرى وأن من يفعلها فإنه يتسبب في إلحـــاق الضـــرر بنفســـه وبأســـرته ومجتمعه، يأتي هذا من خلال تضمين المناهج التربوية موضوعات تُسهم في نشر ثقافة النزاهة وحفظ المال العام، بل من الضروري-كما يرى بعض الباحثين-أهمية تدريس مادة قانون مكافحة الفساد في الجامعات كمتطلـــب إجبـــاري لجميـــع التخصصات.

٣- الدعوة (وخصوصاً في الدول النامية) إلى توفير قدر كبير من الشـــفافية في القوانين والتنظيمات المختلفة، سواء كانت اقتصادية أو سياســـية أو قضـــائية أو إدارية، والعمل على تدارك نقاط الضعف فيها والتي من شأنها الحد مـــن انتشـــار الفساد.

٤- تفعيل أجهزة المساءلة مع إشراك أصحاب الأعمال والمـــواطنين فيهـــا، ومعاقبة من يثبت إدانته بالفساد معاقبة سريعة وقاسية.

٥- حماية هذه الأجهزة من أجهزة الدولة، لأن عملهم فيه نوع من المخاطرة، وذلك من خلال تبعيتهم لرئيس الدولة مباشرة، وأن يكون عندهم من الصلاحيات والمميزات التي تساعدهم على أداء عملهم بلا خوف من أحد.

مراجع البحث [1]

أولاً: المراجع العربية:

- القرآن الكريم.
- أحمد إبراهيم أبو سن: استخدام وسائل الترغيب والترهيب لمكافحة الفساد الإداري، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد رقم ١١، العدد ٣١، ١٤١٧هـ.
- أحمد محمود نهار أبو سويلم(د.): مكافحة الفساد، دار الفكر، عمان، الأردن ،٢٠١٠م.
- إحياء علوم الدين للإمام الغزالي: (أبي حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفى سنة٥٠٥هـ)الدار البيضاء، بيروت–لبنان، بدون.
- الاكتساب في الرزق المستطاب للشيباني: (محمد بن الحسن الشيباني) تحقيق الشيخ محمود عرنوس، مكتبة نشر الثقافة الإسلامية، دمشق–سوريا، الطبعة الأولى، ١٣٥٧هـ–١٩٣٨م.
- الأمم المتحدة: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٤م.
- أنور حامد: اللعب مع الفساد، مقال منشور بمجلة الكتب وجهات نظر في الثقافة والسياسة والفكر، مجلة شهرية تصدر عن الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، القاهرة، مصر، العدد١٤١، السنة الثانية عشر، أكتوبر ٢٠١٠.
- باولو ماورو: الفساد الأسباب والنتائج، مجلة التمويل والتنمية، مارس ١٩٩٨م.
- باولو ماورو: تأثير الفساد على النمو والاستثمار والإنفاق الحكومي تحليل مقارن فيما بين الدول، بحث منشور ضمن كتاب الفساد والاقتصاد

(١) ا لمراجع مرتبة ترتيباً أبجدياً، والمراجع الشرعية مذكورة حسب عنوان الكتاب، أما المراجع الحديثة فحسب اسم المؤلف.

العالمي لمحرره كيمبرلي آن إليوت، ترجمة: محمد جمال إمام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨م.

- البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم: (العلامة زين الدين بن نجيم الحنفي)، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، بدون تاريخ نشر.
- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP: المذكرة التطبيقية حول مكافحة الفساد، مارس ٢٠٠٤م.
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير: تقرير التنمية في العالم ١٩٩٧م، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة.
- بوريس بيجوفيتش: أراء في الفساد، الأسباب والنتائج، منشور مركز المنشورات الدولية الخاصة CIPE متاح على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) تحت عنوان: www.cipe-arabia.org/pdfhelp.asp، تاريخ الاطلاع ٢٠١٤/٧/٢٥.
- بيتر آيغن: شبكات الفساد والإفساد العالمية، ترجمة: محمد جديد، مراجعة: زياد منى، الناشر: قدمس للنشر والتوزيع، سوريا، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن) لمحمد بن جرير الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن المعروف بتفسير القرطبي) لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ،١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار في فقه الإمام أبى حنيفة النعمان والمعروفة بحاشية ابن عابدين: (محمد أمين الشهير بابن عابدين المتوفى سنة١٢٣٢هـ)، دار الفكر، بيروت-لبنان، بدون رقم طبعة، ١٤١٥هـ، ج٢/ص٢٨٤،

- حسن أبو حمود (د.): الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية، بحث منشور بمجلة جامعة دمشق، سوريا، المجلد الثامن عشر–العدد الأول، ٢٠٠٢م.
- حسين جابر عبد الحميد الخاقاني: الفساد الاقتصادي وآثاره على عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، أطروحة رسالة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، ١٤٢٩هـ –٢٠٠٨م.
- حسين محمود حسن: الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد الإداري في مصر "دراسة تشخيصية تحليلية "بحث ضمن بحوث وأوراق المؤتمر السنوي بعنوان "نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد"، المنعقد بتاريخ يوليو ٢٠١٠م، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة،٢٠١١ م.
- حسين محمود حسن: دراسة تحليلية لأسباب الفساد في مصر قبل ثورة ٢٥ يناير، نحو رؤية مستقبلية لمنع ومكافحة الظاهرة، مركز العقد الاجتماعي التابع لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري، القاهرة، مصر، ٢٠١١م.
- داني رودريك وجيمس ا.رواخ: تعليقان، منشور مؤتمر الفساد والاقتصاد العالمي، تحرير: كيمبرلي آن إليوت، ترجمة: محمد جمال إمام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨م.
- دانيال كوفمان وآخرون: الفساد والتنمية، مجلة التمويل والتنمية، يصدرها صندوق النقد الدولي، عدد مارس ١٩٩٨م.
- رشاد حسن خليل (د.): الفساد في النشاط الاقتصادي (صوره وآثاره وعلاجه) من بحوث المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.
- روبرت كليتجارد: السيطرة على الفساد، ترجمة د. علي حسين حجاج. مراجعة فاروق جراز. الطبعة (بدون)، دار البشير، عمان، الأردن.

- سري محمود صيام(د.) :دور أجهزة القضاء والتنفيذ في مكافحة الفساد، بحث مقدم إلى المؤتمر العربي والدولي لمكافحة الفساد في الفترة من٦-٢٠٠٣/١٠/٨م، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،٢٠٠٣ م.
- سمير خيري توفيق(د.): مبدأ سيادة القانون، وزارة الثقافة والفنون، سلسلة دراسات –رقم ١٣٨، العراق،١٩٧٨.
- سوزان –أكرمان: الفساد والحكم الرشيد، ورقة مناقشة مقدمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، يوليو ١٩٩٧م.متوفر على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) تحت عنوان: *www.pogar.org/publications/finances/anticor/*fightingcorruption97a.pdf آخر اطلاع ١٠-٢-٢٠١٤م.
- سوزان روز– أكرمان: الاقتصاد السياسي للفساد، منشور ضمن كتاب الفساد والاقتصاد العالمي، تحرير: كيمبرلي آن إليوت، ترجمة: محمد جمال إمام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨م.
- سيد شوربجي عبد المولى (د.): الفكر الاقتصادي الاسلامي ومكافحة جرائم النمو الاقتصادي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، السعودية، ١٤١٢ه، ٢٠٠٦م.
- سيرة ومناقب عمر بن الخطاب لابن الجوزي، (أبي الفرج عبد الرحمن بن على بن محمد بن الجوزي المتوفى سنة٥٩٧هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار التقوى، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ،٢٠٠٠م.
- سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز ابن الجوزي "أبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي"، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، دار ابن خلدون، الاسكندرية، مصر، الطبعة الأولى ،١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- شوقي أحمد دنيا(د.): الإسلام والتنمية الاقتصادية، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م.

- شيبوط سليمان، سبخاوي محمد: مكافحة الفساد من منظور إسلامي، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بعنوان الاقتصاد الاسلامي الواقع ورهانات المستقبل ٢٣-٢٤ فبراير ٢٠١١م، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر.
- صالح العلي (د.): وسائل مكافحة الفساد الاقتصادي في القطاع العام في الاقتصاد الإسلامي، بحث منشور بمجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢١، العدد الأول ٢٠٠٥م.
- صحيح البخاري (لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري) تحقيق: محب الدين الخطيب، محمد فؤاد عبد الباقي، قصي محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة مصر، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.
- صحيح مسلم (لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان،١٣٧٤هـ-١٩٥٤م.
- الطبقات الكبرى لابن سعد، دار صادر، بيروت، لبنان، ج٤، ص٣٣٥، المصنف لعبد الرزاق الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، منشورات المجلس العلمي.
- عادل عبد العزيز السن (د.): مكافحة أعمال الرشوة، ورقة عمل مقدمة في ندوة "المال العام ومكافحة الفساد الإداري والمالي"، المنعقدة في تونس في الفترة من ١٤-١٨ مايو ٢٠٠٧م، منشور في مؤتمر الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر ،٢٠٠٨م.
- عاطف وليم أندرواس (د.): الاقتصاد الظلي "المفاهيم-المكونات-الأسباب" الأثر على الموازنة العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٥م.
- عامر الكبيسي (د.): الفساد الإداري، رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة، المجلة العربية للإدارة، يونيو ٢٠٠٠م.

- عامر الكبيسي: الفساد العالمي الجديد واستراتيجيات مواجهته، كتاب الرياض :مؤسسة اليمامة الصحفية، 2009م.
- عبد الستار عمار (د.): دراسة في أسباب تفشي ظاهرة الفساد الإداري ووسائل مكافحته، بحث مقدم إلى الندوة العلمية حول تفسير ظاهرة الفساد الإداري ووسائل مكافحته، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، بيروت – لبنان ،٢٠١١م.
- عبد القوي بن لطف الله على جميل: أنماط الفساد وآليات مكافحته في القطاعات الحكومية بالجمهورية اليمنية، أطروحة رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الشرطية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية،١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.
- عبد الله بن حاسن الجابري (د.): الفساد الاقتصادي (أنواعه-أسبابه-آثاره وعلاجه) من بحوث المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.
- عصام عبد الفتاح مطر (د.): الفساد الإداري، ماهيته، أسبابه، ظاهره، الوثائق العالمية والوطنية المعنية بمكافحته، دور الهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مواجهة الفساد، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠١١م.
- عطا الله خليل (د.): مدخل مقترح لمكافحة الفساد في الوطن العربي (تجربة الأردن، ورقة عمل مقدمة في ندوة "المال العام ومكافحة الفساد الإداري والمالي"، المنعقدة في تونس في الفترة من ١٤-١٨ مايو ٢٠٠٧م، منشور في مؤتمر الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨م.
- عمار طارق عبد العزيز (د.): الفساد الإداري وطرق معالجته، المركز العراقي للأبحاث ،٢٠٠٦م.
- غادة راضي: الضرائب (الدولة تشتكي– والممولون يتهربون) مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)تحت عنوان:

http://www.onislam.net/arabic/nama/news/93671-1999-10-24%2023-15-15.html، آخر إطلاع ١٥/٢/٢٠١٤م.

- فاطمة إبراهيم خلف (د.): السياسة المالية والفساد الإداري والمالي دراسة تطبيقية في مصر للمدة من ١٩٨٠-٢٠٠٨م، بحث منشور بمجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، المجلد (٤) العدد (٧)، السنة ٢٠١١م.
- فضيلة مختاري: التهرب الضريبي في الجزائر، مجلة الشروق أون لاين، منشور على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)تحت عنوان: http://www.echoroukonline.com/ara/?news=17779، آخر إطلاع ١٥/٢/٢٠١٤م.
- القاموس المحيط للفيروز ابادي (مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي المتوفى سنة ٨١٧هـ) نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية ١٣٠١هـ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- قدور القدور: الفساد-اسباب الفساد ودوافعه-طرق مكافحة الفساد والحد من تناميه، بحث منشور على الشبكة العنكبوتية(الانترنت) تحت رابط :

http://www.tunisia cafe.com. /vb/showthread php?p=52520 -

بتاريخ: ١٢/٣/٢٠١٣م.

- كتاب الأم للشافعي (محمد بن إدريس الشافعي) دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ،١٤٠٣ ه-١٩٨٣م.
- كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: أبو أنس سيد بن رجب، دار الهدي النبوي، المنصورة، مصر، الطبعة الأولى،١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

- كتاب الخراج للقاضي أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم المتوفى سنة ١٨٣هـ، دار المعرفة، بيروت، لبنان،١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- كمال أمين الوصال (د.): الفساد، دراسة في الأسباب والآثار الاقتصادية، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة ،جامعة طنطا، مصر، عدد ٢، ٢٠٠٨.
- كيمبرلي آن إليوت: الفساد كمشكلة من مشكلات السياسة الدولية، استعراض عام وتوصيات، بحث منشور ضمن كتاب الفساد والاقتصاد العالمي لمحرره كيمبرلي آن إليوت، ترجمة: محمد جمال إمام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨م.
- لسان العرب لابن منظور (محمد بن علي الشهير بابن منظور)، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، بدون.
- مازن ليلو راضي(د): القانون الإداري، طبيعة القانون الإداري، التنظيم الإداري، الضبط الإداري، المرفق العام، الوظيفة العامة، القرار الإداري، العقود الإدارية، بدون دار نشر، الطبعة الثالثة.
- مايكل جونستون: المسئولون العموميون، والمصالح الخاصة والديمقراطية المستدامة عندما تجتمع الأمور السياسية والفساد، بحث منشور ضمن كتاب الفساد والاقتصاد العالمي لمحرره كيمبرلي آن إليوت، ترجمة: محمد جمال إمام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨م.
- مجموعة الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني المتوفى سنة ٧٢٨هـ) تحقيق: عامر الجزار، أنور الباز، دار الوفاء، المنصورة، مصر، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- محمد صادق إسماعيل، عبد العال الديربي: جرائم الفساد بين آليات المكافحة الوطنية والدولية، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م.

- محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، مطبعة دار الكتب المصرية، دار الحديث، القاهرة، ١٣٦٤ هـ.
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام: تقرير الاتجاهات الاستراتيجية، القاهرة، مصر ،٢٠٠٥م.
- المستدرك على الصحيحين للحاكم، تحقيق: د. يوسف المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان،١٤٠٦هـ.
- مصطفى كامل السيد: الفساد والتنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1999م.
- معجم اوكسفورد الإنكليزي متوفر على شبكة المعلومات الدولية(الإنترنت) تحت عنوان: **http: // oxforddictionaries.com/** تاريخ الاطلاع :٢٠١٤/٨/٢٦م
- معجم مريام ويبستر على الموقع التالي: [http: //www.m-w.com/cgi-bin/dictionary]، تاريخ الاطلاع :٢٠١٤/٨/٢٦م.
- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني (أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني)، تحقيق مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، الناشر مكتبة نزار مصطفى الباز.
- مقدمة ابن خلدون (عبد الرحمن ابن خلدون) دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة.
- منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد: دليل البرلماني العربي لضبط الفساد، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- الموطأ للإمام مالك(مالك بن أنس↑)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- نهج البلاغة للشريف الرضى: (أبو الحسن محمد بن الحسين) خطب الإمام على بن أبى طالب، شرح الإمام محمد عبده، دار المعرفة، بيروت–لبنان، بدون رقم طبعة، بدون تاريخ نشر.

- نور أحمد: الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية، مكتبة الاسرة، القـــاهرة ،٢٠٠٤م.
- هنان مليكة (د.): جرائم الفساد، دار الجامعة الجديـــدة، الاســـكندرية، مصر، ٢٠١٠م.
- ويكيديا الموسوعة الحرة: الضريبة أو الجباية، منشور على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) تحت عنوان:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A9،

آخر إطلاع ٢٠١٤/٢/١٥م.

- يحيى غني النجار (د.): الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي، متوفر علـــى شبكة المعلومات الدولية تحت عنوان :

www.nazaha.iq/search_web/eqtsade.٤/doc.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Brunetti A.,G.,Kisunko and B.Weder, Credibility of Rules and Economic Growth; Evidence from a Worldwide Private Sector Survey ,Background Paper for the World Development Report 1997, Washington D.C.; World Bank,

- Kaufman Daniel and Chang-Jin Wei, Does "Grease Mony" Speed up the Wheels of Commerce?" NBER Working, 1999, Paper, no 7093.

- Kaufman Daniel and Chang-Jin Wei, Does "Grease Mony" Speed up the Wheels of Commerce?" NBER Working, 1999, Paper, no 7093.

- Lambsdorff, Johann Graf, Corruption in International Research- A Review, Transparency International Working Paper, Berlin. WWW. Transparency International, December 1999.

- Lui, Francis T.,"An Equilibrium Queuing Model of Bribery", Journal of Polilitical Economy,vol 93,1980.

- Prevention: An Effective Tool to Reduce Corruption, CICP 2, Vienna, Dec.1999.

- Shang-Jin Wei Corruption in Economic Development: Beneficial Grease, Minor Annoyance, or Major Obstacle? Harvard University and National Bureau of Economic Research.

ورقة عمل قدمت الى حلقة العمل حول النزاهة في الحكم في آسيا التي نظمها برنامج الامم المتحدة للتنمية بالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية فرع تايلند، وانعقدت في بانكوك خلال الفترة ٢٩ يونيو الى ١ يوليو عام ١٩٩٨. وللمزيد يمكن الاطلاع على الموقع التالي:

www.worldbank.org/wbi/governance/pdf/wei.pdf

- Shleifer Andrei and Robert Vishny: "Corruption", The Quarrterly Journal of Economics, 108, (August) 1993.

- Wallace-Bruce,Nii Lante, Corruption and competitiveness in Global Business - The Dawn of a New Era," [2000] MelbULawRw 13; (2000) 24(2) Melbourne

University Law Review349, available in : http : //www.austlii.edu.au/au/journals/MULR/200013/.html

- Andrew Wedeman, Looters, Rent-Scrapers, and Dividend - Collectors : Corruption and Growth in Zaire, South Korea, and the Philippines, the Journal of Developing Areas, Vol. 31, No. 4 (Summer, 1997).
- Johnston,M,"What can be done about Entrenched Corruption? " Paper presented to the Ninth Annual Banl Conference on Development Economics, The World Bank, Washington ,DC .,30April -1May.1977.
- Lien, D, A Note on Competitive Bribery Games, Economies Letters, 1986.
- Paolo Mauro: "Corruption and Growth", The Quarterly Journal of Economics, Vol. 110, No. 3 (Aug., 1995)
- Rose-Ackerman, Susan: Corruption and Government: causes, Consequences, and Reform, Cambridge University, Press, U.K, 1999.
- Shleifer Andrei and Robert Vishny: "Corruption", The Quarrterly Journal of Economics, 108, (August) 1993.
- Tanzi ,V. "Corruption :Arm's Length Relationships and Markets", in Granulose Florential and Sam Peltzman(eds.) The Economics of Organized Crime, Cambridge University, Press,U.K,1995.

فهرس المحتويات

مقدمة البحث..... ٥٢٦

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:..... ٥٢٨

منهج وخطة البحث: ٥٢٨

المبحث الأول : مفهوم الفساد..... ٥٣٠

المبحث الثاني: أنواع الفساد ٥٣٦

المبحث الثالث : أسباب ظاهرة الفساد الاقتصادي..... ٥٤٢

المبحث الرابع : الآثار المترتبة على الفساد..... ٥٥٢

المبحث الخامس : آليات مكافحة الفساد ومواجهته..... ٥٨٢

الخاتمة: النتائج والتوصيات ٦٠٤

مراجع البحث ٦٠٧

فهرس المحتويات..... ٦١٩